



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

واقع و آفاق التنمية الزراعية المستدامة و دورها في تحقيق الامن الغذائي (دراسة حالة الجزائر 2000-2019)

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كلي ومالية دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

غردى محمد

إعداد الطالب:

زواوي حسام

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قبل كل شيء، يبقى هذا العمل نعمة من الله عز وجل، فلا يمكن إلا أن أشكر الله على نعمة العلم التي تعتبر واحدة من النعم المحسود عليها بنو آدم، بعدها أخص بشكري إلى أستاذي ومعلمي المشرف الأستاذ الدكتور غردي محمد الذي لم يتوان في دعمي ومساعدتي إلى غاية آخر دقيقة من هذا العمل المليء بالمشاق والجهد وحبه العمل، كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب ومن بعيد في هذا العمل، بدءاً بأبي وزوجتي اللتان تحملتا معي الضغوطات والصعوبات التي واجهتني طوال الخمس سنوات التي مرت كأنها لحظة بصر بالنسبة لي و بمثابة القرن بالنسبة لهما .

والشكر موصول إلى كل من كان له لمسة في اتمام هذا المشروع الذي لطالما اجتهدت لبلوغه، والذي يعتبر ثمرة جهود لسنوات عديدة فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الإهداء

ليس من السهل الوصول الى هذه الدرجة العلمية والتي تعتبر الفصل الأخير من التعليم الأكاديمي ،وعليه فلا يسعني إلا أن أهدي هذا العمل القيم الى:

والدتي التي أفنت حياتها لوصولي الى هذه الدرجة

تليها روح والدي الذي كانت سمعته لوحدها حافزا لبلوغي الهدف المنشود ،

بالإضافة الى اخوتي، والى زوجتي التي وثقت بقدراتي ودعمتني حتى آخر مرحلة، دامت
النجاحات ودام الاعتزاز بحول الله.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة وأن الدولة الجزائرية عملت على تطوير قطاعها الزراعي، وذلك بوضع استراتيجيات وسياسات تنموية من شأنها الوصول الى تحسين أمنها الغذائي محليا خاصة في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين.

بما أن الجزائر شهدت العديد من التغيرات بالنسبة لقطاعها الزراعي، والتطرق الكبير الى موضوع تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، هذا ما دفعنا الى دراسة واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر بناء على تحليل احصائيات وطنية متعلقة بمقومات القطاع الزراعي الجزائري، وما أفرزت عنه من نتائج جراء اتباع الخطط التنموية الموضوعة من طرف الحكومة من سنة 2000 الى غاية 2019، كما قمنا بتحليل تطور وضع الأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من نتائج التنمية الزراعية المستدامة.

وتوصلنا في دراستنا هذه الى:

- شهد القطاع الزراعي في الجزائر عدة تغيرات خاصة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة، بحيث عرفت الانتاجية الزراعية تطورا ملحوظا في العقدين الاوليين من الألفية الثالثة، كما شهد الانتاج الزراعي بدوره تطورا في الفترة محل الدراسة.

- بالرغم من تحسن وضع الامن الغذائي الجزائري، إلا أن الفجوة الغذائية عرفت استقرارا نسبيا في العديد من المنتجات الزراعية والغذائية، وهذا نتيجة للارتفاع المتواصل لحاجيات الافراد بحيث لم يقابله تغير بنفس المقدار بالنسبة للإنتاج المحلي، واستمرار الاعتماد على الواردات من المنتجات الزراعية والغذائية، وبالتالي عدم تحقيق كافة أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية، زراعية، مستدامة، أمن، غذائي، منتج، زراعي، غذائي، جزائر.

Abstract:

In our study we aim of knowing the role of sustainable agricultural development in achieving food security in Algeria. In particular, the Algerian State has worked to develop its agricultural sector by developing development strategies and policies aimed at improving its food security locally, especially in the first 20 years of the twenty-first century.

As Algeria's agricultural sector has undergone many changes and to address food security in Algeria, this prompted us to study the realities of Algeria's sustainable agricultural development based on the analysis of national and global statistics on the viability of the Algerian agricultural sector. s development plans from 2000 to 2019, and we have analysed the evolution of the food security situation in Algeria based on the results of sustainable agricultural development.

In this study, we found:

- Algeria's agricultural sector has undergone several changes, particularly with regard to sustainable agricultural development. Agricultural productivity has evolved significantly in the first two decades of the third millennium. Agricultural production, in turn, has also evolved in the period under consideration.
- Although Algeria's food security situation has improved, the food gap has been relatively stable in many agricultural and food products. This is a result of the continuous rise in the needs of individuals, which has not been matched by a change of the same amount for domestic production, and the continued reliance on imports of agricultural and food products, and thus the failure to achieve all sustainable agricultural development goals.

Keywords : sustainable, agriculture, development, food, security, products, Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الأجنبية

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

أ مقدمة

الفصل الأول : التنمية الزراعية المستدامة: المبادئ والتحديات وسياسات التجسيد

02 تمهيد

03 المبحث الأول : أساسيات حول التنمية المستدامة.....

03 المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة.....

03 1- مفهوم التنمية المستدامة.....

05 2- خصائص التنمية المستدامة.....

05 3- أهداف التنمية المستدامة.....

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

06 1- البعد الاقتصادي

08 2- البعد الاجتماعي.....

08 3- البعد البيئي

09 **المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة.....**

10 1- المؤشرات الاقتصادية.....

10 2- المؤشرات الاجتماعية.....

12	 3-المؤشر البيئي
12	 المبحث الثاني : التنمية الزراعية المستدامة
12	 المطلب الأول : ماهية التنمية الزراعية المستدامة
13	 1-تعريف التنمية الزراعية المستدامة
15	 2-أهداف التنمية الزراعية المستدامة
16	 المطلب الثاني : طرق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة
17	 1-التوسع الأفقي
18	 2-التوسع الرأسي
20	 المطلب الثالث : مزايا ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة
20	 1-مزايا التنمية الزراعية المستدامة
22	 2-معوقات التنمية الزراعية المستدامة
23	 المبحث الثالث : السياسات الزراعية كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة
23	 المطلب الأول : ماهية السياسات الزراعية
23	 1-مفهوم السياسة الزراعية
24	 2-متطلبات وأهداف السياسة الزراعية
26	 المطلب الثاني : السياسات الزراعية الرئيسية
27	 1-السياسات الاستثمارية الزراعية
28	 2-السياسات التمويلية الزراعية
30	 3-السياسات المائية
31	 المطلب الثالث : السياسات الزراعية المدعمة
32	 1-السياسات السعرية للمنتجات الزراعية
33	 2-السياسات التجارية الزراعية
35	 3-السياسة التسويقية الزراعية
37	 خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الإطار النظري للأمن الغذائي

39	تمهيد
40	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الطلب على الغذاء في العالم.....
40	المطلب الأول : تاريخ الغذاء
40	1- الطلب على الغذاء في الحضارات القديمة.....
42	2-الطلب على الغذاء في الاسلام.....
43	3-الطلب على الغذاء في العالم الحديث
44	المطلب الثاني : المنظمات الزراعية والغذائية في العالم
45	1-المنظمة العالمية للزراعة
46	2-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
49	3-المنظمة العربية للتنمية الزراعية
50	المطلب الثالث :الأزمات الغذائية العالمية.....
50	1-الأزمات الغذائية العالمية.....
51	2-الثورة الخضراء
53	المبحث الثاني : ماهية الأمن الغذائي
54	المطلب الأول :مفهوم الأمن الغذائي
54	1-تعريف الأمن الغذائي
57	2-مؤشرات الأمن الغذائي
59	المطلب الثاني : أبعاد الأمن الغذائي
59	1-البعد الإقتصادي والسياسي
61	2-البعد الاجتماعي والثقافي
62	3-الأبعاد الكلاسيكية للأمن الغذائي
63	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

63	1-العوامل المباشرة المؤثرة على الأمن الغذائي
64	2-العوامل الغير مباشرة المؤثرة على الأمن الغذائي
65	المبحث الثالث : مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي
65	المطلب الأول : ماهية الفجوة الغذائية
66	1-مفهوم الفجوة الغذائية
68	2-تقسيمات الفجوة الغذائية
69	المطلب الثاني : ماهية التبعية الغذائية
70	1-التبعية الغذائية وعلاقتها بالواردات
72	2-الاثار المترتبة عن التبعية الغذائية
73	المطلب الثالث: ماهية الاكتفاء الذاتي
73	1-مفهوم الاكتفاء الذاتي
74	2-خصائص الاكتفاء الذاتي
75	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر
77	تمهيد
78	المبحث الأول : مقومات الزراعة المستدامة في الجزائر
78	المطلب الأول :الامكانيات والموارد الطبيعية للجزائر.....
78	1-الأراضي الزراعية الكلية
82	2-الموارد المائية المتاحة
85	المطلب الثاني :الامكانيات والمقومات البشرية والمالية للجزائر.....
85	1-التعداد السكاني وتوزيعهم الجغرافي
86	2-العمالة الزراعية في الجزائر
86	المطلب الثالث :الموارد التقنية و التكنولوجيا

87	1-التجهيزات الزراعية
88	2-البحث العلمي والتكوين
89	3-التمويل الزراعي
90	المبحث الثاني :تطور القطاع الزراعي في الجزائر
91	المطلب الأول :تطور الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر.....
91	1-تطور الانتاج النباتي في الجزائر.....
95	2-تطور انتاج الخضر والفواكه
99	المطلب الثاني : تطور الانتاج الحيواني
99	1-تطور انتاج الثروة الحيوانية
107	2-تطور انتاج السمك
108	المطلب الثالث :تطور الناتج المحلي والميزان التجاري الزراعي الجزائري.....
108	1-تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري
111	2-تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري
112	المبحث الثالث : التنمية الزراعية المستدامة و الانتاجية الزراعية في الجزائر
112	المطلب الأول : الانتاجية الزراعية للمنتجات النباتية
113	1-الانتاجية لجملة الحبوب
114	2-انتاجية الخضر والفواكه
116	3-انتاجية الزيتون
117	المطلب الثاني :تطور الانتاجية الحيوانية.....
118	1-انتاجية لحوم الأبقار
119	2-انتاجية لحوم الماعز والأغنام
121	المبحث الرابع :التنمية الزراعية المستدامة والصناعات الغذائية في الجزائر.....
121	المطلب الأول : تطور الصناعات الغذائية في الجزائر.....

121	1- تطور استراتيجيات الصناعات الغذائية في الجزائر 2000-2019.....
124	2- تطور عدد مؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية.....
125	المطلب الثاني : تطور صادرات وواردات الصناعات الغذائية.....
125	1- تطورات الصادرات الغذائية في الجزائر.....
128	2- تطورات الواردات الغذائية في الجزائر.....
131	المطلب الثالث : الميزان التجاري الغذائي في الجزائر.....
131	1- ماهية الميزان التجاري الغذائي.....
132	2- تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر.....
134	خلاصة الفصل.....
	الفصل الرابع : دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وآفاقها
136	تمهيد.....
137	المبحث الأول :التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر.....
137	المطلب الأول : مسار التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر 2000-2019.....
137	1- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2000-2014.....
139	2- سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019).....
140	المطلب الثاني : مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.....
140	1- مقومات الأمن الغذائي الجزائري.....
142	2- مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.....
144	المطلب الثالث : واقع الأمن الغذائي في الجزائر.....
144	1- وضع الامن الغذائي في الجزائر.....
146	2- دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....
146	المبحث الثاني : التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر.....
147	المطلب الأول : المتاح للاستهلاك الزراعي في الجزائر.....
147	1-الاستهلاك المتاح من الانتاج النباتي.....

150	 2-الاستهلاك المتاح من اللحوم والأسماك
152	 3-الاستهلاك المتاح من المنتجات الغذائية
155	 المطلب الثاني :الاكتفاء الذاتي الزراعي والغذائي
155	 1-نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية
158	 2-نسبة الاكتفاء الذاتي الحيواني
159	 3-نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية
160	 المطلب الثالث : الفجوة الغذائية من المنتجات الزراعية والغذائية
161	 1-الفجوة الغذائية من المنتجات النباتية
163	 2-الفجوة الغذائية من اللحوم والأسماك
165	 3-الفجوة الغذائية للمنتجات الغذائية
166	 المبحث الثالث : افاق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر
166	 المطلب الأول : الزراعة الذكية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة
167	 1-التنمية الفلاحية والريفية
168	 2-الاصلاحات الزراعية
168	 3-التنمية الزراعية والترويج في المناطق الصحراوية
169	 المطلب الثاني : الاستثمار الزراعي كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة
169	 1-الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية
170	 2-الاستثمار لتحقيق الأمن المائي
171	 المطلب الثالث : الزراعة العضوية كآلية لتجسيد التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر...
171	 1-ماهية الزراعة العضوية
173	 2-الزراعة العضوية وشروط تحقيق التنمية الزراعية المستدامة
175	 خلاصة الفصل
176	 الخاتمة
179	 النتائج والإقتراحات
182	 قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	79
02	استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر	80
03	محطات تحلية مياه البحر في الجزائر	85
04	تطورات انتاج جملة الحبوب	92
05	تطور انتاج البقول الجافة	94
06	تطور انتاج الخضر	96
07	تطور انتاج الفاكهة	97
08	تطور انتاج الزيتون	98
09	تطور تربية المواشي	100
10	تطور انتاج اللحوم	103
11	تطور المنتجات الحيوانية	105
12	تطور انتاج السمك	107
13	تطور الناتج المحلي الاجمالي والزراعي	109
14	تطور الميزان التجاري الزراعي	111
15	تطور انتاجية جملة الحبوب	113
16	تطور انتاجية الخضر والفواكه	114
17	تطور انتاجية الزيتون	116
18	تطور انتاجية لحوم الأبقار	118
19	تطور انتاجية لحوم الأغنام والماعز	120
20	تطور عدد المؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية	124
21	تطور تغيرات الصادرات الغذائية	126
22	تطور نسبة الصادرات الغذائية الى الصادرات الاجمالية	127

129	تطور تغيرات الواردات الغذائية	23
130	تطور نسبة الواردات الغذائية لإجمالي الواردات	24
132	تطور الميزان التجاري الغذائي	25
144	تطور مؤشر الأمن الغذائي	26
147	الاستهلاك المتاح من الحبوب	27
148	الاستهلاك المتاح من الخضر	28
149	الاستهلاك المتاح من الفاكهة	29
150	الاستهلاك المتاح من اللحوم	30
151	الاستهلاك المتاح من الأسماك	31
152	الاستهلاك المتاح من السكر	32
153	الاستهلاك المتاح من البيض	33
154	الاستهلاك المتاح من الحليب	34
155	نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب	35
156	نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر	36
157	نسبة الاكتفاء الذاتي من الفاكهة	37
158	نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم	38
159	نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك	39
160	نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب	40
161	الفجوة الغذائية من الحبوب	41
162	الفجوة الغذائية من الخضر	42
163	الفجوة الغذائية من الفواكه	43
164	الفجوة الغذائية من اللحوم	44
164	الفجوة الغذائية من الأسماك	45
165	الفجوة الغذائية من الحليب	46

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة من المصطلحات الحديثة التي اعتمدت عند التطرق الى القطاع الزراعي، بحيث بدأ الاهتمام بمصطلح الاستدامة في بداية تسعينيات القرن العشرين، وخاصة في مؤتمر ريو البرازيلية سنة 1992 والذي عرف بمؤتمر الأرض، فالهدف منه كان واضحا وهو الحفاظ على الثروات الطبيعية واحترام البيئة وبالتالي احترام حقوق الأجيال القادمة، وكذلك العمل على الرفع من انتاج الموارد الزراعية المتاحة والعمل على تلبية حاجات الأفراد الحالية والحفاظ على حق الأجيال المستقبلية، وازداد التطرق الى هذا الموضوع خاصة بسبب التغيرات المناخية التي شهدها العالم ومن أهمها الاحتباس الحراري جراء ارتفاع نسبة التلوث في الهواء، فازدادت مخاوف الدول من انخفاض الموارد الطبيعية نتيجة لذلك، ما أجبرها على وضع خطط تنموية من شأنها الرفع من كفاءة الموارد المتاحة والحفاظ على سلامتها لأكبر وقت ممكن.

ولا يمكن اهمال دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الامن الغذائي للدول، بحيث عند وضع السياسات والخطط من طرف الحكومات يكون أول أهدافها اشباع حاجات الأفراد من الغذاء، وذلك بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية بمعنى الوصول حتى الى تحقيق الامن الغذائي المستدام، وهذا عن طريق الرفع من انتاج وإنتاجية الموارد المتاحة وضمان التدفق المستمر للمنتجات الزراعية والغذائية، الذي يقابله ارتفاع مستمر في عدد السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة للأفراد القاطنين في المدن والأرياف.

التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر وكغيرها من دول العالم تتضمن عدة أهداف و أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهو ما اعتمدت عليه الجزائر بداية من الألفية الثالثة، فكانت الخطة الى تطوير المناطق الريفية والاعتماد على التنمية الزراعية ال افقية، كما حاولت من الاعتماد ايضا على التنمية الزراعية الرأسية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من البحوث العلمية التي خصصت لها ميزانيات مالية لتطوير نتائجها، وإدراجها في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للمساحات المزروعة والحفاظ على التربة، كما أدرجت أساليب عصرية للرفع من انتاجية الري، مثلما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي استغلت تجاربها السابقة وتصحيح الأخطاء التي وقعت فيها للوصول الى نتائج ايجابية.

أما بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر فهو من الغايات والأهداف الرئيسية في برنامج أي حكومة من الحكومات التي تعاقبت على الجزائر في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين، فعرف نهاية القرن العشرين خروج الاقتصاد الجزائري من وضعية زراعية ومالية صعبة للغاية، بحيث شهدت مديونية خانقة وهجرة للمواطنين من الأرياف نحو المدن، وهذا ما أضعف من القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي وبالتالي انخفاض التموين المحلي للأفراد بالغذاء، وهو ما رفع كمية الفجوة الغذائية في الجزائر بسبب ارتفاع الكمية المستوردة من المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك مقارنة بكمية الإنتاج المحلي، وتفاقت كمية الفجوة الغذائية خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات وازدهار ميزانية الدولة، الأمر الذي ساعد من تحرير التجارة الخارجية وعدم تقييد الاستيراد ما زاد من الانفاق الموجه للاستهلاك، وأهم ما ساعد على تشجيع الانتاج المحلي للغذاء هي الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008، وبمساعدة السياسات الزراعية التي وضعتها الحكومة لتحسين القطاع الزراعي، إلا ان بعض المشاكل حالت دون الوصول الى ذلك من أهمها ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري خاصة بداية من الأزمة المالية العالمية، والتي تم تصديرها لمعظم الدول النامية بما فيها الجزائر، وعملت الحكومة الجزائرية العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق النجاعة والفعالية الزراعية.

1- إشكالية البحث:

تطرقنا في دراستنا الى التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تخفيض الفجوة الغذائية التي عرفتتها الجزائر، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي الجزائري حيث ارتفعت نسبة الخطورة من انعدام الغذاء في جميع أنحاء العالم عند تفشي جائحة كوفيد-19، وكانت الإشكالية الرئيسية كالتالي :

- كيف يمكن للتنمية الزراعية المستدامة من تحقيق الأمن الغذائي الجزائري، وهل تمتلك المقومات اللازمة لذلك في ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة ؟

2- الأسئلة الفرعية:

- وينبثق من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تكمن في:
- ما هي العوامل الرئيسية التي تعيق تطبيق الزراعة المستدامة في الجزائر؟
- كيف يمكن تقييم تأثير السياسات الحكومية على مستويات الإنتاج الزراعي في الجزائر؟
- ما هي السياسات والتقنيات التي يمكن أن تدعم الزراعة المستدامة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي؟

- كيف يمكن لقطاع المحروقات من أن يكون من أهم محفزات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر؟

3- الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان من الواجب صياغتها في مجموعة من الفرضيات.

- تواجه الجزائر تحديات متعددة في تطبيق الزراعة المستدامة، مثل نقص التكنولوجيا الحديثة، مشاكل المياه، والاعتماد على الواردات الغذائية؛
- السياسات الحكومية والتوجهات الاستراتيجية لدعم الزراعة المستدامة قد أسهمت في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي، ولكنها لم تحقق الأمن الغذائي بشكل كامل؛
- يمكن للزراعة المستدامة أن تكون جزءاً من الحلول المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر إذا تم دعمها بسياسات قوية وتكنولوجيا ملائمة؛
- توجيه مبالغ معتبرة من مداخل الدولة والتي أصلها قطاع المحروقات نحو سياسة الدعم، والرفع من الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي وحماية المزارعين.

4- أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي جعلتني اختار هذا الموضوع من أهمها.

- يعتبر القطاع الزراعي من أهم المجالات التي تنتشعب فيها الأبحاث العلمية، ارتأينا معالجة أحد المواضيع التي تشغل دول العالم، ودراسة أهم مقومات القطاع الزراعي في الجزائر وامكانية تحقيق الامن الغذائي الجزائري.
- في ظل التغيرات الاقتصادية الحاصلة على المستوى العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري ،و في ظل استنفاد الموارد التي يقابلها ارتفاع في عدد السكان وجب علينا التطرق لهذا الموضوع ،ودراسة تأثيره على الأمن الغذائي واستدامته .

5- أهداف البحث:

ان دراسة موضوع التنمية الزراعية المستدامة من شأنه ان يقودنا الى الوصول الى العديد من

الأهداف:

- تحليل واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019؛
- تقييم دور التنمية الزراعية المستدامة في تحسين الأمن الغذائي في الجزائر؛
- دراسة السياسات الحكومية والمبادرات المتعلقة بالزراعة المستدامة وتأثيرها على الأمن الغذائي؛
- تحديد التحديات والعوائق التي تواجه الزراعة المستدامة في الجزائر وتأثيرها على قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛
- استشراف آفاق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر والتوصية بسياسات لتحسين الأمن الغذائي في المستقبل.

6- أهمية البحث:

تكتسب دراسة دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي أهمية خاصة، إذ توفر رؤى حيوية حول التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر، مثل نقص التكنولوجيا الحديثة، مشكلات إدارة الموارد المائية، كما تبرز تأثير السياسات الحكومية والتوجهات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة، والتي رغم تحقيقها بعض التحسينات في الإنتاج، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى الأمان الغذائي المطلوب. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تعزيز الزراعة المستدامة كحل فعال لتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل، من خلال تطوير السياسات وتبني التكنولوجيا الملائمة.

7- منهج الدراسة :

للوصول الى حل الاشكالية والوصول الى نتائج البحث وإثبات صحة الفرضيات ،اتجهنا الى استخدام المنهج الوصفي ،بالاعتماد على جمع البيانات والمعطيات التي تساعد على وصف المشكلة بدقة وتحليلها للخروج بنتائج دقيقة وهو المراد من هذه الدراسة ،كما استخدمنا المنهج التحليلي لمعرفة الأسباب التي ادت الى تطور قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر والمنتجات التي تحظى بالاكتفاء الذاتي .

أما الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة للوصول الى واقع التنمية الزراعية المستدامة فقد اعتمدنا على الجداول والبيانات الاحصائية المتحصل عليها من الكتب الاحصائية السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،وارتأينا أن تكون هذه الاحصائيات المعتمد عليها في كامل الدراسة ،لتصبح دراستنا أكثر مصداقية خاصة في الوطن العربي ،وعدم الاعتماد على احصائيات اخرى لعدم خلق تشويه للمعطيات المعتمدة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

8- حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالمجالات التالية :

المجال المكاني:

ارتأينا في دراستنا هذه التطرق الى التنمية الزراعية في الجزائر ، فكانت الجزائر هي أساس الدراسة ، بالرغم من أننا تطرقنا الى العديد من الأماكن في حديثنا عن الأمن الغذائي بصفة عامة.

المجال الزمني:

امتدت الفترة الزمنية المدروسة في هذه الدراسة من سنة 2000 الى غاية 2019 والتطرق الى بعض السنوات في المستقبل عند التوقعات والأفاق ، كما أنه تطرقنا الى الفترات القديمة عند تطرقنا للغذاء لتوضيح الوضع الغذائي في العالم لعدة فترات زمنية ، بالإضافة الى الثورة الخضراء كلمحات تاريخية تفيد الشرح.

9- الدراسات السابقة:

بعد اجراء عملية مسح أولية لمجموعة من الدراسات السابقة لهذا البحث ، فقد توصلنا الى ان دراستنا لم تأتي من العدم بل سبقها مواضيع عالجت جزءا من موضوعنا ويمكن استخلاص الدراسات السابقة في :

1- (رزيقة غراب، 2016/2015)، جاءت تحت عنوان : "إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وافاق" ،مقال نشر في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1 ،العدد 13، وحاولت الباحثة الاجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في كيفية استطاعة الجزائر ضمان أمنها الغذائي المستدام ، هدفت الدراسة الى تحليل واقع الامن الغذائي في الجزائر ، والتطرق الى أهمية التنمية

الزراعية المستدامة المطبقة في الجزائر، وخلصت الدراسة الى وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، وقدمت بعض الاستراتيجيات اللازم اتباعها لتحقيق الجزائر لأمنها الغذائي.

2- (مونية سعيح، 2020/2019) جاءت تحت عنوان: "استراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الامن الغذائي دراسة استشرافية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي البليلة²، بحيث كانت الأطروحة موجهة للإجابة عن الإشكالية المتمثلة في كيفية تبني استراتيجية استثمار زراعي يقود الجزائر الى تحقيق أمنها الغذائي، هدفت الدراسة الى ابراز أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي انطلاقا من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، كما انها توصلت الى اقتراح خطة استراتيجية لتحسين مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر بحلول سنة 2022 .

3- (مباركة نعام، 2017/2016)، جاءت الدراسة تحت عنوان: "دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، وهذا للإجابة عن الإشكالية المتمثلة في المساهمة الفعلية للسياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ككل والجزائر خاصة منذ الاستقلال، هدفت الدراسة الى تحليل السياسات الزراعية الموضوعة في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، وقد خلصت الدراسة الى ابراز أهم المعوقات التي منعت الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي بالرغم من وضع سياسات زراعية محكمة، مع اقتراح بعض الحلول للوصول الى أمن غذائي مستدام في الجزائر.

4- (براهيم زناقي، 2018/2017)، جاءت تحت عنوان: "تحسين الانتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، محاولا الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في امكانية مساهمة تحسين الانتاجية الزراعية في الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الرفع من الانتاج الزراعي، هدفت الدراسة الى تحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري، واثبات دور الانتاجية الزراعية في التأثير على الفجوة الغذائية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة الى ابراز أهم أسباب انخفاض الانتاجية الزراعية في الجزائر، والطرق المواتية للرفع منها وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

5- (فاطنة بوخاري، 2017/2018)، جاءت الدراسة تحت عنوان: "دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، بحيث حاولت الطالبة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في كيفية مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري من خلال تطوير الصناعات الغذائية من سنة 2000 الى غاية 2014، هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الصناعات الغذائية في الجزائر وفقا لأهداف المسطرة ضمن السياسات الزراعية الجزائرية، وقد خلصت هذه الدراسة الى الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، وأهم المشاكل والمعوقات المتعلقة بالصناعات الغذائية في الجزائر والحلول المقدمه.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

- من خلال ما تطرقت اليه الدراسات السابقة، نجد أنه هناك علاقة بين ما تطرقت اليه الدراسات السابقة وبين ما تطرقنا اليه في دراستنا، يمكن ذكرها فيما يلي:
- من خلال معرفة النتائج التي خلصت اليها النتائج السابقة، فقد تطرقنا في دراستنا الى الجوانب التي لم يتم الوصول اليها في الدراسات السابقة؛
- ساعدتنا الدراسات السابقة في وضع الاطار النظري لدراستنا بالوضع الذي يسهل علينا تحليل موضوع البحث؛
- قمنا في دراستنا بتحليل شامل لنتائج السياسات التنموية الموضوعة في العشرين سنة، ومعرفة نتائجها الفعلية ومعوقاتها التي سهلت علينا من تقديم اقتراحات يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

10- صعوبات البحث:

ان دراستنا تقيدت بإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهذا نظرا لعدم التمكن من الحصول على معطيات وإحصائيات فعلية من قبل الجهات الرسمية، ما أحدث عدة تضاربات في الأرقام، الأمر الذي يبقي البحث العلمي في القطاع الزراعي بعيد كل البعد عن تقديم حوصلة ومشاكل وحلول للوضع الراهن في الجزائر، فالإحصائيات الدقيقة هي نصف الحلول بحيث تبقى نظرة الباحث وفلسفته و

خبرته في التحليل لإعطاء حلول للمشكلة الاقتصادية، وتبقى مشكلة الإحصائيات من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد ككل وليس البحث العلمي فقط.

11- هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا التعرف على مدى صحة الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تليها الخاتمة.

بحيث كان الفصل الأول مخصصا للتطرق الى التنمية الزراعية المستدامة بصفة عامة فقسمناه الى ثلاث مباحث، تطرقنا فيهم الى ماهية التنمية المستدامة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى التنمية الزراعية المستدامة، ثم الى السياسات الزراعية في المبحث الثالث.

كما كان الفصل الثاني مخصصا للحديث عن ماهية الأمن الغذائي، بحيث قمنا بالحديث عن الغذاء في العالم في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى الامن الغذائي مفهومه، أهميته وأهدافه، أما في المبحث الثالث فتطرقنا الى الفجوة الغذائية والأمن الغذائي.

أما بالنسبة للفصل الثالث فكان فيه الحديث عن واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، تطرقنا في المبحث الأول الى الموارد والمقومات الزراعية الجزائرية، ثم الى حالة القطاع الزراعي الجزائري في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث الى الانتاجية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، أما بالنسبة للمبحث الرابع فتطرقنا فيه الى التنمية الزراعية المستدامة والصناعات الغذائية في الجزائر.

وفي الفصل الأخير و الرابع خصصناه للتطرق الى دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وآفاقها، بحيث تطرقنا في المبحث الاول الى الامن الغذائي في الجزائر، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتطرقنا فيه الى التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، كما تطرقنا في المبحث الثالث الى افاق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

التنمية الزراعية المستدامة: المبادئ
والتحديات وسياسات التجسيد

تمهيد:

يحظى القطاع الزراعي بدور لا يمكن التقليل من شأنه في الاقتصاد، فنجد من القطاعات الحيوية التي لها أهمية خاصة في تصنيف الدول الى متقدمة وأخرى سائرة في طريق النمو، أما اذا صنفنا القطاعات الاقتصادية من حيث المنفعة فنجد أن القطاع الزراعي يتصدر القطاعات، بحيث نجده وسيلة في يد اصحاب القرار في الدول لحل العديد من المشاكل، فبالإضافة الى الاقتصادية تسعى من خلاله الى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق امتصاص قدر كبير من البطالة، وكذا تنويع دخل أفراد المجتمع وحتى السياسية التي تكون نتيجة تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي يؤدي الى تحقيق السيادة وعدم التبعية للغير، فالقطاع الزراعي له دور جد هام في المساهمة في ميزان المدفوعات للدول عن طريق جلب العملة الصعبة نتيجة الرفع من الصادرات الزراعية، فانتعاش القطاع الزراعي يتحقق عن طريق وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية ومتابعتها بصفة مستمرة، وهذا ما يطلق عليه التنمية الزراعية التي تعتبر بدورها جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية وهذا بتوافر جميع الوسائل والبرامج التي ترفع من انتاجية القطاع، ولكن لا يكمن القول أن التنمية الزراعية والمتمثلة في اشباع رغبات افراد المجتمع خاصة في مجال الغذاء هي الهدف، بل جزء من الهدف المنشود ألا وهو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والتي بدورها تشمل توفير متطلبات الافراد الانية دون اهدار الموارد الطبيعية التي هي من حق الأجيال القادمة، أي التصرف بعقلانية وعدم الاسراف وهو ما يعتبر ضمان لحقوق الاجيال القادمة، فالمعلوم ان الغذاء يبقى هو الحاجة الاساسية للأفراد.

وسنتناول في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: ماهية التنمية الزراعية المستدامة؛

المبحث الثالث: السياسات الزراعية كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع التي تلهي الحكومات في شتى أنحاء العالم، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة، بحيث تشهد هذه الدول حالة من التخلف الاقتصادي والمتمثل في الفقر، وانخفاض القدرة الشرائية للفرد وانخفاض مستوى دخل الفرد، وكذا اجتماعيا والمتمثل في عدم المساواة بين طبقات المجتمع، مما ينجر عنه الاستغلال الغير أمثل للموارد الطبيعية، ولهذه الاسباب وضعت الدولة سياسات واستراتيجيات للوصول الى الحلول اللازمة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

يعد مصطلح التنمية المستدامة وليد السبعينيات من القرن العشرين، بحيث عرف الاقتصاد مصطلحين واسعين قبل تلك الفترة، بحيث تستخدمهما الدول لقياس وإبراز الوضعية الاقتصادية للدولة، بحيث نجد كل من النمو الاقتصادي وهو المصطلح الاقتصادي الأكثر انتشارا بالنسبة للدول المتقدمة، ويعتبر مقياسا تقليديا للتنمية الاقتصادية بحيث تكون شاملة، حيث يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية المنخفضة الدخل الى اقتصادات حديثة، عن طريق وضع تحسينات كمية ونوعية في اقتصاد البلد.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة، فلا يمكن اعتبار مصطلح التنمية دخيلا على المجال الاقتصادي، بحيث نجد أن كل دول العالم تضع استراتيجيات تنموية لإنعاش اقتصادها، ويمكن إبراز معناه في التعاريف التالية :

- 1- تعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجيات الأجيال الحالية والسعي الى تحقيق الرفاهية، عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، مع عدم انخفاض الاستهلاك بالنسبة للأجيال المستقبلية، اما عن طريق الاستغلال الأمثل من دون تبذير، أو بالعمل على إيجاد بدائل جديدة للموارد مع مرور الزمن¹.
- 2- تعرف التنمية المستدامة على أنها عملية تغيير وانسجام ما بين الموارد الطبيعية المتاحة، وبين التقنيات والاستثمارات المؤسساتية الموجهة لتلبية رغبات الافراد الحالية، دون المساس بحق الأجيال المستقبلية، بحيث يكون الهدف الرئيسي لتلبية الحاجيات البشرية في جميع الأوقات¹.

¹قاسم خالد مصطفى: "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص19

3- التنمية المستدامة هي القدرة على الاستغلال المتواصل والمستمر للموارد الطبيعية المتاحة، من خلال العمل على تحقيق التكامل الايجابي على الاطار البيئي، وتنمية الموارد الطبيعية خاصة الزراعية والحيوانية لاستفادة الأجيال المستقبلية منها².

4- وجاء في تعريف للإتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، على ان التنمية المستدامة هي السياسات والخطط الاقتصادية التي تضعها الحكومات لتلبية حاجيات أفرادها، مع عدم اهمال الجانب البيئي والاجتماعي³.

5- تعرف على أنها تلك الخطط والاستراتيجيات التي تضعها الدول، والتي من شأنها أن تحقق التوازن بين المتاح من الموارد الطبيعية، واحتياجات الجيل الحالي مع عقلانية الاستغلال، وذلك باستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة، بغية اشباع رغبات الجيل الحالي والحفاظ على حق الأجيال القادمة⁴.

من كل هذه التعاريف نستخلص أن مصطلح الاستدامة استطاع أن يغير المعنى الضيق للتنمية، بحيث كانت الدول تسعى الى تحقيق الأهداف الاقتصادية وتلبية حاجيات أفرادها، دون الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المتاحة، والتي هي بدورها تتصف بالندرة ما ساعد على الاهدار والتبذير، وعدم الاهتمام في الحفاظ على الموارد من جهة وعلى البيئة من جهة أخرى.

لهذا فالتعريف الشامل للتنمية المستدامة يتمثل في أنها تلك الاستراتيجيات والخطط التي تضعها الدول لتحقيق الرفاهية وتلبية حاجيات أفرادها، والوصول الى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي، عن طريق حسن التصرف بالموارد المتاحة وحماية حق الأجيال القادمة فيها.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

بالرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة إلا أننا نجدها تشترك في عدة نقاط، من أهمها خصائص التنمية المستدامة والتي يمكن ذكرها فيما يلي¹:

¹ Céline du boys ,robert fouchet et bruno tiberghien : « **management public durable** » édition bruyland ,Bruxelles ,2013 ,p365.

² مدحت أبو النصر وباسمين مدحت مجد : "التنمية المستدامة : مفهومها - أبعادها - مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017، ص83.

³ ضيافي نوال : "أثر ثقافة وتقاليد المؤسسة الاقتصادية على مفهوم المسؤولية الاجتماعية"، أطروحة دكتوراه في تسيير الموارد البشرية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ، 2016، ص131.

⁴ يونس عيسى ،عماري عائشة ،ميطر عائشة : "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، مجلة الخلاونية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة تيارت ،العدد 13 ، 2021، ص63.

- 1- تعمل السياسات والخطط التي تضعها الدول لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، بحيث يكون المراد منها الحفاظ على حق الاجيال في المستقبل؛
- 2- الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة في المجتمع، وبالتالي العمل على الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
- 3- استخدام مبدأ العدالة في تقسيم واستغلال الموارد الطبيعية، وهو أمر يسهل من مهمة الحكومات المستقبلية عند وضع خطط تنموية؛
- 4- التنمية المستدامة تمس جميع المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمل على تحقيق التكامل بينها؛
- 5- الاستثمار في التكنولوجيا صديقة البيئة، للحفاظ على المكتسبات من الموارد والرفع من مردوديته دون الإضرار بالمجتمع؛
- 6- مراعاة الجانب الثقافي عند وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية، بحيث يختلف كل مجتمع عن الآخر وفقا لثقافته وبالتالي حمايته من الاندثار؛
- 7- التنمية المستدامة توضع سياساتها وفقا للموارد المتاحة، والبيئة المخصصة لها ومعدل النمو الديمغرافي، بحيث يجب معرفة كيفية استغلال هذه الموارد وفق وتيرة النمو الديمغرافي في الدولة .

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

يوجد العديد من الأهداف التي ترغب الدول من تحقيقها، وهذا عند رسم السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة نذكر منها²:

- 1- محاربة الفقر والجوع: يعتبر الجوع من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الحكومات في اي دولة، بالرغم من أنها تخص الدول النامية فقط فمستوى الفقر فيها كبير جدا، لذلك فالتنمية المستدامة من أهم أهدافها هو خروج الدول النامية من دوامة الفقر والجوع، وما يترتب عليهما من مشاكل اجتماعية اخرى، فالغذاء يعتبر من الحقوق الأساسية للفرد، والعمل على تحسين مستوى دخله؛

¹ رزاي سعاد: "واقع وافاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص16.

² الأمم المتحدة: "نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، افاق عالمية وتوجهات اقليمية"، الأمم المتحدة، 2019، ص63.

- 2- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية: فالمعضلة الكبرى التي وقع فيها معظم البلدان النامية هي اهدار الموارد الطبيعية، اما لتحقيق منفعة اقتصادية مع استخدام كبير للموارد، وإما عن طريق منحها للبلدان المتقدمة للتصرف فيها؛
- 3- التقليل من التلوث البيئي: تولي السياسات الموضوعة في التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بالمحيط، بحيث شهد العالم تلوثا كبيرا بسبب انتشار الاستثمارات الغير صديقة للبيئة، واستنادا عليه اعتمدت الكثير من الدول الاقتصاد الأخضر للحفاظ على ما تبقى من البيئة؛
- 4- تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع: تهدف التنمية المستدامة الى تحسين معيشة الطبقات الضعيفة، والوصول الى تلبية حاجاتهم خاصة المتمثلة في الصحة والتعليم؛
- 5- استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة: للوصول الى الأهداف البيئية للتنمية لابد من استخدام تقنيات تكنولوجية جد متطورة، بحيث تعتمد فيها على الانتاجية مرتفعة مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة، وهو ما يرفع من تكاليف الاستثمار.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تعمل التنمية المستدامة على التوازن والتكامل بين الأبعاد الأساسية لها، بحيث عند وضع السياسات التنموية يجب مراعاة هذه الأبعاد الثلاث والمتمثلة في:

أولاً: البعد الاقتصادي

عند وضع السياسات التنموية للدول ،يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي بحيث يعتبر من أهم الاهداف التي تضعها الدولة، ولكن عند الحديث عن التنمية المستدامة فانه يغلب عليها الجانب الاقتصادي المتوازن مع المجالات الأخرى لتحقيق التكامل المنشود، و يتمثل البعد الاقتصادي في المحاور التالية¹:

- 1- العدالة في استغلال الموارد الطبيعية: في هذا المحور يمكن الحديث عن نوعين من العدالة في استخدام الموارد الطبيعية، فالاولى تتمثل في الجانب المحلي بحيث يجب ان تكون هناك عدالة في استغلال الموارد المتاحة من قبل كافة طبقات المجتمع من ناحية، و أيضا العدالة في توزيع الموارد بين

¹ محمد صديق نفاذي: "الاقتصاد الأخضر كأحد البات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي -دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية-"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر ،العدد 17، 2017، ص652.

الاجيال الحالية والمستقبلية، اما بالنسبة للنوع الثاني فهو احقية اصحاب الأرض او الدولة في استغلال مواردهم، وهو ما نلاحظه في العديد من الدول النامية، التي تذهب مواردها الطبيعية الى البلدان المتقدمة كمصدر ثروة اضافي لاستغلالها، وهو ما ينتج عنه الكثير من المشاكل بالنسبة للبلدان النامية؛

2- التقليل من اهدار الموارد الطبيعية: ان استغلال الانسان للموارد الطبيعية يغلب عليه الجانب العشوائي، بحيث لا توجد عقلانية في استغلال الموارد المتاحة وبالتالي ترتفع نسبة الاهدار، وهذا ما تحاول الحكومات التقليل منه عند وضعها للخطط التنموية، بحيث يصبح الانسان اكثر عقلانية في استغلال الموارد الطبيعية والتقليل من الكمية المهذرة، والحفاظ عليها للاحتياجات المستقبلية، وبالتالي العمل على تنظيم سلوك الافراد الاستهلاكية؛

3- تخفيض التبعية الاقتصادية: تعتبر التبعية الاقتصادية من المواضيع التي تعمل الدول النامية على تجنبها، بحيث تحتوي معظم الدول النامية على موارد طبيعية وبشرية من شأنها حل معظم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تسعى الدول النامية لفعله بوضع خطط واستراتيجيات من شأنها النهوض باقتصادها والرفع من قدرته التنافسية؛

4- توزيع الثروات بالعدل على كافة طبقات المجتمع: من اهم ما جاءت به التنمية المستدامة هو تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع، بحيث تسعى الى الرفع من مستوى معيشة الافراد عن طريق الرفع من الدخل الفردي، وبالتالي العمل على الرفع من القدرة الشرائية للفرد؛

5- تخفيض معدلات الفساد: ان محاربة الفساد التي تشكل نقطة ضعف الدول النامية خاصة، من شأنه ان يرفع نسبة التنمية في البلاد، بحيث تذهب الى الرفع من الاستثمارات التي بدورها ترفع من مستوى الاستهلاك الحاضر والمستقبلي.

ثانيا: البعد الاجتماعي

تهتم الحكومات عند وضع السياسات التنموية الى جانب المجال الاقتصادي بالجانب الاجتماعي، بحيث يستوجب عليها العمل على تحقيق اهداف اجتماعية، وبالتالي حل المشاكل الاجتماعية التي يوجد فيها الافراد خاصة في البلدان النامية، نظرا للتسارع في النمو الديمغرافي مقارنة بالنمو الاقتصادي¹، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية :

¹موزاي بلال : "التفاعل مع التنمية المستدامة بين حظوظ الدول المتقدمة ورهانات البلدان النامية دراسة حالة الجزائر-" ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، ص34

- 1- التخفيض من وتيرة النمو السكاني: تعرف البلدان النامية معدل نمو ديمغرافي مرتفع جدا وهو في حالة تزايد بوتيرة جد مسرعة، ما يؤدي بالأفراد في هذه الدول الى العديد من المشاكل الاجتماعية، يتعلق الأمر بالمشاكل السكنية اضافة الى ارتفاع نسب السكنات الفوضوية التي ينتج عنها انعدام شروط الصحة وارتفاع انواع الامراض، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الجهل والأمية ،وارتفاع ظواهر الافات الاجتماعية، وهذا ما يجعل الدول النامية تعمل على تخفيض وتيرة النمو السكاني للحفاظ على الموارد المتاحة؛
- 2- اعادة توزيع السكان: تعتبر هجرة السكان من الأرياف الى المدن من اهم المشاكل التي تعمل التنمية المستدامة على ايقافها، بحيث تعمل السلطات المحلية على توفير جميع شروط العيش الكريم وخلق عدالة بين سكان الريف وسكان المدن، بتوفير حياة كريمة لسكان الريف عن طريق تحسين نوعية التعليم، وتوفير كل ما يتطلبه المرء لعيش حياة كريمة؛
- 3- الاعتناء بالموارد البشرية: ان العمل على الاستثمار في الموارد البشرية من شأنه ان يعود بالخير على البلد، فالتأطير الجيد الذي يحظى به الفرد في المجتمع من شأنه ان يرفع من وتيرة التنمية، فالتعليم الجيد يقابله تطوير مهارات تؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة؛
- 4- مساهمة المرأة في التنمية: تلعب المرأة دورا هاما في عملية التنمية ،بحيث تعتبر المعلم الأول للأجيال القادمة، كما أنه عند تثقيفها والعمل على توجيهها جيدا بإمكانها ان تكون اول نقطة من نقاط التنمية المستدامة.

ثالثا: البعد البيئي

انطلاقا من الموازنة والتكامل الذي يجب أن يوجد بين المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نقول بأن كل مجال له تأثير على الجانب الاخر، بحيث ارتفاع عدد السكان يؤدي الى تقليص الموارد الطبيعية، اما عن طريق البناء الفوضوي او تقليص الاراضي الزراعية وتلويث الاودية وتخفيض مستويات المياه، كما ان اهداف النمو الاقتصادي لوحدها من شأنها ان تضر بالجانب البيئي، بحيث لا تولي اهمية بإمكانية نفاذ الموارد الطبيعية، لهذا السبب تهتم التنمية المستدامة بالجانب البيئي، ويمكن تقسيمه الى المحاور التالية :

- 1- حماية الموارد الطبيعية: باعتبار ان كل استغلال عشوائي يعتبر تأثير مباشر في حياة الموارد الطبيعية المتاحة، فلا بد من تنظيم الاستغلال وفقا لأهداف مسطرة مع الابقاء على امكانية المورد في فترات اخرى ومن اهمها الاراضي الزراعية، بحيث يجب التقليل من ارهاقها وقتلها تدريجيا بإضافة مواد

ترفع من مردوديتها الحالية ولكن تخفض من انتاجيتها المستقبلية، الى التقليل من التوسع السكاني على الاراضي الصالحة للزراعة، والحفاظ على الارياض وعدم تبويرها؛

2- الحفاظ على المحيط المائي: الاستغلال الامثل للموارد المائية المتاحة، واستغلال مياه الامطار ببناء سدود وقنوات والاعتماد عليها في فترات الجفاف، والحفاظ على نظافة الاودية وعدم الترخيص باستغلال المياه الجوفية والحفاظ عليها؛

3- حماية التنوع البيولوجي: تزرع البيئة بالعديد من المقومات ،فلا بد من الحفاظ على التنوع البيولوجي، بحيث يجب الحد من عملية التصحر والحفاظ على السهول والغابات، بحيث يمكن الاستفادة من هذا التنوع كإضافة للموارد الطبيعية المتاحة للبلد؛

4- التقليل من التلوث البيئي: انتشرت العديد من الغازات السامة التي من شأنها ان تدمر المحيط البيئي منذ انتشار الآلات الصناعية التي تكون فيها الانبعاثات السامة كبيرة، ومنه فيجب التغيير الى تقنيات تكنولوجية من شأنها تقليل الاحتباس الحراري.

المطلب الثالث :مؤشرات التنمية المستدامة

تعتبر مؤشرات التنمية المستدامة الوسيلة التي تقيس فعالية السياسات والاستراتيجيات التنموية التي وضعتها الدولة، بحيث تقوم الدول باختبار سياساتها التي وضعت ومدى وصولها للأهداف المنشودة، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لمؤشرات التنمية الاقتصادية او التقليدية، غير أن الفرق يكمن في أن مؤشرات التنمية المستدامة تدرس فعالية ثلاث مجالات مرة واحدة، بحيث ان هناك توازن بين المجالات، فلتتحقق الفعالية في التنمية المستدامة يجب ان تكون مؤشرات المجالات الثلاثة حققت الهدف المنشود، او النتيجة المرجوة وبالتالي فهي عكس التنمية الاقتصادية بحيث يمكن دراسة فعاليتها على المجال الاقتصادي دون التطرق للمجالات الاخرى، وتكمن مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي¹:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية مجموعة من المعطيات الاحصائية، من شأنها أن تقوم بإعطاء نبذة رقمية عن حالة البلد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وتنقسم الى مؤشرين اساسين هما:

¹ أحمد عارف العساف ،محمود حسين الوادي :"التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار المسيرة ،عمان ،ط1، 2011 ،ص52

1- البنية الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر من أهم الأدوات التي بإمكانها إعطاء نظرة عن مدى تحقيق الدولة للنمو الاقتصادي، بحيث يمكن متخذي القرار من دراسة فعالية السياسات التنموية على الموارد الطبيعية المتاحة، وعلى أساسه تتم توزيع هذه الثروات لتحقيق الأهداف العامة للدولة، والملاحظ أن هذا المؤشر يقوم بدراسة احادية الأبعاد، بحيث لديه علاقة فقط بالجانب الاقتصادي وعدم ابرازه العوامل الاجتماعية والبيئية، وهو الامر الذي يدفع الدولة الى دراستهما على حدى لإعطاء تقارير موحدة، ويعتمد مؤشر البنية الاقتصادية على مؤشرات فرعية لإعطاء نظرة دقيقة للحالة الاقتصادية للتنمية المستدامة في البلد تتمثل في ما يلي :

1-1- الأداء الاقتصادي: ويعبر عن علاقة الاستثمار بالنتاج المحلي الاجمالي وكذا نسبة نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي؛

1-2- الأداء التجاري: يتم فيها دراسة الميزان التجاري للبلد خلال فترة زمنية معينة، والقيام بوضع خططا وفقا للنتائج المتحصل عليها؛

1-3- الوضعية المالية: يتم في هذا المؤشر دراسة المدخلات من الأموال الخارجية من دين خارجي ومساعدات مالية تنموية، ومقارنتها مع المخرجات المالية للدولة.

2- الأنماط الانتاجية والاستهلاكية: هي عبارة عن التغير في نمط الانتاج والاستهلاك في البلد، بحيث يجب الوصول الى نمط انتاجي من شأنه تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق الرفع من الكمية المنتجة التي يقابلها نمط استهلاكي كبير وعدم اهدار الموارد الطبيعية المتاحة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

يستوجب على الدول من دراسة العينات الاجتماعية والوقوف على النقاط المحددة لأهمية البعد الاجتماعي عند وضع السياسة التنموية، فالمؤشرات الاجتماعية تختلف عن نظيرتها الاقتصادية في كيفية التحليل، فالأولى لا تعتمد على القياس الاحصائي المباشر عكس المؤشرات الاقتصادية، بحيث لا يمكن إعطاء ارقام احصائية دقيقة لقطاع الصحة والتعليم، بل المؤشرات تكون نسبية تقريبية، فالعامل

الاجتماعي من الصعب قياسه، ولكن يمكن الإشارة اليه في حالة وجود مشاكل، وتتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي¹:

1- الاستدامة والدينامكية الديموغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي اما عائقا في طريق التنمية المستدامة، وذلك اذا كانت نسبة النمو السكاني أكبر من النمو الاقتصادي، بحيث لم تستغل الطاقة البشرية على الوجه الصحيح الذي يرفع من التنمية الاقتصادية للبلد، وإما أن يكون محفزا للتنمية الاقتصادية وذلك بالاستغلال الفعال للموارد البشرية المتاحة؛

2- العدالة الاجتماعية: وذلك بتحقيق العدالة بين الطبقات ووصول كل الأفراد الى تلبية حاجاتهم الاجتماعية من صحة وسكن وتعليم؛

3- نسبة الفقر: وهو مؤشر يقيس نسبة مكافحة الفقر بالنسبة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق معرفة العدد الكلي للفقراء في الدولة، ونسبة النجاح في الخروج بالأفراد من خط الفقر؛

4- مؤشر الصحة: تلعب الصحة العامة دورا هاما في معرفة مدى نجاعة الخطط التنموية في الوصول الى الأهداف المنشودة خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق نسبة الوفيات ومتوسط عمر الوفيات، وكذا عدد الولادات الحية مقارنة بعدد الوفيات عند الازدياد، بحيث يعتبر مؤشر عن تطور النظام الصحي للبلاد؛

5- مؤشر التعليم: يعتبر التعليم من أهداف التنمية المستدامة، بحيث تهتم الدول بخفض نسبة الأميين في البلاد وذلك بتعميم الدراسة والتعلم بالنسبة للأطفال مجانا في السنوات الأولى، والرفع من مستوى التدريب للوصول الى حيابة الدولة موارد بشرية تساعد على التنمية المستدامة.

ثالثا: المؤشر البيئي

يتم قياس المؤشر البيئي للتنمية المستدامة بالاعتماد على مؤشر الاستدامة البيئية، بحيث يقوم بدراسة الاوضاع البيئية للدولة خلال فترة زمنية معينة وذلك بعد دراسة النمو الاقتصادي، بحيث يعتمد هذا الاخير الى حد كبير على الموارد البيئية، فمن الامكان تحقيق نمو اقتصادي كبير ولكن قد يخلف ذلك تدهورا في الحالة البيئية للبلاد، ومنه فلا يمكن القول بأن التنمية المستدامة قد وصلت الى أهدافها

¹ وديع محمد عدنان: "قياس التنمية ومؤشراتها"، مجلة جسر التنمية، المجلد الأول، الاصدار الثاني، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص483.

المرسومة، فالتوازن والتكامل بين جميع المجالات هو من يعمل على الوصول الى تحقيق الاهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة

التنمية الزراعية المستدامة من شأنها تحقيق علاقة تكامل بين العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة، مع العلم أن كل هذا يكون في صالح أفراد المجتمع بحيث تنعكس عملية الاستخدام في كل قطاع في الاخير على تلبية حاجيات الافراد المتزايدة، اضافة الى ذلك الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الاجيال المستقبلية من الثروة الحالية، فترتبط مدخلات القطاع الزراعي بمخرجات القطاعات الاخرى مثل توظيف الصناعات الحديثة التي تعتبر من مخرجات القطاع الصناعي، وكذلك استخدام التكنولوجيا المتقدمة في تطوير الانتاج الزراعي، الذي هو الاخر يساهم عن طريق مخرجاته في توفير مواد أولية زراعية، واستخدامها كمدخلات للقطاع الصناعي للخروج بمنتجات غذائية مصنعة، ومن أهمية التنمية الزراعية المستدامة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على استمرار تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، والرفع من مستوى الدخل القومي وكذا مستوى دخل الأفراد، جراء الدخول في العمليات التجارية بشقيها الداخلي الذي يلبي حاجيات الأفراد، والخارجي الذي بدوره يرفع من احتياط الدولة من العملة الصعبة، مما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية التي تساهم في زيادة قدرة الافراد من الادخار والاستثمار على حد سواء.

المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة

نجد ان التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن كلمة مركبة، الأصل فيها هي التنمية وبعدها تم ربطها بالزراعية ومع مرور الوقت اضيفت كلمة مستدامة، والغاية منها التأكيد على المواصلة في تحقيق التنمية الزراعية في المستقبل، الأمر الذي يلزم الدولة اتخاذ اجراءات مكثفة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

أولاً: تعريف التنمية الزراعية المستدامة

يمكن أن نجد العديد من التعريفات التي تنطرق للتنمية الزراعية المستدامة، بما أن الموضوع غاية في الأهمية، فلخصنا اهم التعاريف فيما يلي:

- 1- تتخذ الدولة مجموعة من السياسات التي يجب على المصالح المعنية اتباعها للوصول الى قطاع زراعي مهيكّل، بحيث لا يمكن من تحقيق استخدام أمثل للمتاح من الموارد الزراعية والوصول الى الرفع من انتاجية وإنتاج القطاع الزراعي، وبشرط ضمان حقوق الأجيال القادمة من دون وضع خطط محكمة للوصول الى الأهداف المنشودة من أهمها الوصول الى توفير حياة كريمة للفرد¹؛
- 2- وعرفت أيضا بأنها عملية ادارة وتسيير معدلات النمو مستهدفة المناطق الريفية، وهذا عن طريق استهداف متوسط الدخل الفردي الحقيقي والرفع منه، ويكون على المدى الطويل في هذه المناطق، عن طريق تشجيع الاستثمار فيها وذلك بتحسين ظروف العمل في هذه المناطق وتحسين البنية التحتية اللازمة، الأمر الذي يحفز المستثمرين الخواص من تغيير وجهة استثماراتهم الى المناطق الريفية، والاعتماد على الآليات ذات التكنولوجيا المتقدمة للرفع من انتاجية الأراضي الريفية والجبليّة المعتاد العمل فيها بالأساليب التقليدية، بمعنى الرفع من رأس المال الموجه لتلك المناطق، والعمل على حسن استغلال الموارد عن طريق اتباع الأساليب المستخلصة من البحوث العلمية، خاصة فيما يتعلق بعملية الري والسقي واستغلال الموارد المائية من غير اسراف²؛
- 3- عرفت على أنها ذلك التحسين في عملية الانتاج الزراعي، والوصول الى تحقيق نتائج ايجابية من حيث كمية المنتجات ونوعا، بهدف الوصول الى تقليص عمليات الاستيراد من المنتجات الزراعية، وذلك بالقيام بالتحسين الفني للوسائل المستخدمة في القطاع الزراعي خاصة في المناطق الريفية، وعدم تجاهل هذه المناطق لما تملكه من مميزات تمكنها من تحقيق التنمية الزراعية، وحتى من عملية الاستدامة في تحقيقها، الأمر يستوجب خطط محكمة وصرامة في التطبيق³؛
- 4- وعرفت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أنها: "ادارة وصيانة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها باستمرار، وبهذا تركز على الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الزراعية، واستعمال البحوث

¹ جبارة مراد، "دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال افريقيا-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2014-2015، ص57

² رفعت لقوشة، "التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998، ص11

³ سالم عبد الحسن رسن، "التنمية الزراعية المستدامة: خيارنا الاستراتيجي"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 02،

2011، ص62

والتكنولوجيا في عملية الانتاج الزراعي، وتأخذ في عين الاعتبار التحديات البيئية التي تشكل حيزا أساسيا في التنمية¹.

من التعريفات السابقة نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تشبه الى حد قريب التنمية الاقتصادية، فكلتاها تهتمان بالخطط الموضوعة والاستراتيجيات المقترحة للرفع من فعالية وكفاءة الانتاج والإنتاجية، الذي من شأنه ان يرفع من المستوى المعيشي للأفراد ومنه فزيادة الدخل الوطني، ويبقى الشرط الأساسي الذي يجب مراعاته هو الجانب البيئي، فبغض النظر عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرسومة، إلا أنه لا يمكن اهمال حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة، لأنه اذا لم نعتني بهذا الجانب فبالإمكان الوصول الى رفاهية وعيش مريح للجيل الحالي، لكن تترتب عنها تبعات مأساوية بالنسبة للأجيال القادمة، لهذا وضعت الخطط والاستراتيجيات بدءا من محدودية الموارد ومشاركة اجيال سابقة فيها، فالأجدر بأن تعيش الرفاهية مع الحفاظ على حقوق الغير، ولهذا لابد من اتباع اجراءات تساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية، فمثلا لزيادة الموارد المتاحة يمكن وضع برامج استصلاح أراضي والبحث عن الطريقة الأمثل لاستخدام المياه عن طريق تحسين شبكة الري، بالإضافة الى الحفاظ على المخزون من المياه الجوفية للدولة واستخدامه في الحالات القصوى فقط، وكذا العمل على تحلية مياه البحر بالرغم من تكلفتها العالية إلا انها تبقى خيارا لدى الدولة يمكنها الاعتماد عليه، بالإضافة الى تحسين المستوى المعيشي للمزارعين اما عن طريق امدادهم بالقروض، أو عن طريق تسهيل عملية توزيع وصرف منتجاتهم، والوصول في بعض الأحيان الى تحمل الدولة تكاليف الخسائر، لكي لا تشهد عزوف المستثمرين من ضخ أموالهم في هذا القطاع، والأمثل أن تقوم بوضع صندوق تغطية المخاطر، بوضع المزارعين جزءا من أرباحهم المحققة كإقتطاع سنوي لتغطية الخسائر في المستقبل، والأهم أن تولي الدولة الجانب العلمي وتنشيط أجهزته ووضع ميزانية خصيصا للرفع من كفاءات البحوث العلمية وتطبيقها في الواقع.

ومن خلال ما تطرقنا يمكن تلخيص المجالات التي تعتبر استراتيجية في الزراعة، والتي من شأن الحكومات ان تستغلها لدعم سياستها التنموية الزراعية والريفية للوصول الى الاستدامة، أولها وجود مؤسسات فاعلة مهمتها نشر المعلومات التي من شأنها أن تبني القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وتليها الاستثمار في الاقتصاد الريفي عن طريق توجيه جزء من ميزانية الدولة لانعاش هذه المناطق ووضع خطط تمكن من الوصول الى اراضي ريفية ذات انتاجية زراعية عالية، كما ان

¹ فهمي بشاي، "نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق"، منظمة الزراعة والأغذية، روما، 2003، ص24

الاستراتيجية الثالثة تكمن في ادارة البيئة الطبيعية واستخدام التكنولوجيا كبديل للرفع من الانتاجية الزراعية¹.

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول، وأهمها تلبية حاجيات الافراد من الغذاء وإذا ما تحقق فيعتبر بحد ذاته انجازا والعمل على استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال، وعلى الرغم من الاهداف الكثيرة التي تقع على عاتق التنمية الزراعية المستدامة، إلا أنه يبقى الهدف الرئيسي عدم استنزاف الثروات والاقتصاد في تسييرها، مع العلم أن لكل دولة الحق في تسطير الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية المستدامة، إلا أنها تختلف في القدرة على تحقيقها، باختلاف العوامل والمتغيرات التي تساعد أو تعرقل امكانية الوصول اليها، من أهمها الاستقرار السياسي وقوة اقتصاد البلد، وكذلك الظروف الاجتماعية التي تعيشها كل دولة، فالأهداف التي تصل لها الدول المتقدمة، يمكن للدول النامية الوصول اليها لكن في أوقات زمنية جد بعيدة، وهناك دول ليس لديها الامكانية لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية الزراعية المستدامة ونذكر منها²:

1- أهداف اقتصادية: أول هدف من شأن التنمية الزراعية المستدامة تحقيقه هو تلبية الحاجات المتزايدة للغذاء والمواد الغذائية، الذي يقابله نمو مستمرا في عدد السكان، الأمر الذي يستلزم البحث عن طرق وحلول جديدة للرفع من مستوى الانتاج الزراعي، و الحفاظ على موارد الأجيال القادمة، والأخذ بعين الاعتبار تكاليف الانتاج التي لا بد من أن تكون ضمن قدرتها، وعدم ائثال الأجيال القادمة بالديون مثلما هو عليه الحال في معظم الدول النامية، فالأصل أن تلبى حاجيات الجيل الحاضر يلبي حاجياته عن طريق المتاح من الموارد، بحيث ان كانت الدولة لا تملك الشروط المساعدة للإنتاج الزراعي فقد يكلفها الانتاج مبالغ أكبر من تكاليف الاستيراد، كما تهدف الى تحسين التغذية للأشخاص محدودي الدخل، و كما أنها تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة الدخل القومي من الناتج الزراعي، وهذا نظرا لطبيعة القطاع الزراعي الذي يمكن الدولة من القدرة على التنوع في المحاصيل، ويكون هذا اما عن طريق تخفيض تكاليف استيراد المواد الغذائية، أو عن طريق زيادة إيرادات المنتجات الزراعية المصدرة، بحيث تهدف الى الرفع من نسبة العمالة وتحسين ظروف عملهم واستقطاب الكثير من العمال،

¹ عباس عبد الرحمان ابو عوف، "مجالات وامكانات التحديث التقني للزراعة العربية والنتائج المتحققة"، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي

، العدد 01، الخرطوم، 1999، ص11

سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص63²

الأمر الذي يساعد على رفع مستوى دخل الفرد، بالإضافة الى زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية، والاهتمام بالثروة الحيوانية والعمل على توظيف الموارد الحيوانية واستغلالها في القطاع الصناعي والعمل على تسويقها؛

2- أهداف اجتماعية: ان التنمية الزراعية المستدامة لا تتعلق بالجانب الاقتصادي فقط، بل تتعداه الى عدة جوانب أخرى من بينها الجانب الاجتماعي الذي لو أهملناه يعود بالسلب على الدولة، وكذلك على اقتصادها بحيث تهدف الى خلق العدالة الاجتماعية بين سكان المدن وسكان الريف، بتحسين جميع الظروف الاجتماعية من خدمات الصحة الى التعليم وتوفير شروط العيش الكريم لتجنب الهجرة الريفية، وانخفاض اليد العاملة الزراعية في اللاحق مع العلم أنه للمرأة الريفية دور في التنمية الزراعية المستدامة، فمن الممكن الاستفادة من نشاطها ودفعها الى النشاط الاقتصادي، أي توفير الاستقلالية المالية للمرأة الريفية؛

3- أهداف بيئية: وهو أهم هدف تعزم التنمية الزراعية على تحقيقه، فالتنمية الاقتصادية همها الوحيد هو تلبية الحاجات المتزايدة للأفراد مع العلم أنه عند استخدام الغير عقلاني لموارد الانتاج، يترتب عنه عدة مشاكل منها التلوث البيئي الذي يعد بدوره عائقا في المستقبل، الامر الذي شهده القرن العشرين من تغيرات مناخية وكذا استخدام المواد الكيميائية التي تسببت في العديد من المشاكل البيئية، منها تعرية التربة الأمر الذي جعل حركة البيئة الزراعية من التدخل¹.

المطلب الثاني: طرق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

ان التنمية الزراعية المستدامة تقو بعملية صيانة وإدارة الموارد الطبيعية، والعمل على تحقيق المتطلبات الزراعية للأفراد في الحاضر والاحتفاظ بموارد الأفراد في المستقبل، وانتهاج اجراءات وخطط زراعية تستغل الموارد المتاحة وتعمل على اضافة موارد اخرى للرفع من طاقة الانتاج، والرفع من الدخل الوطني ومنه فيجب علينا التفريق بين طريقتين لزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة²:

¹ جبر مجيد حميد العنابي وكاظم هاشم، "البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة"، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، العراق، 2009، ص218

² عزام البلاوي، "التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية"، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص22

أولاً: التوسع الافقي

تأخذ هذه السياسة رقعة الأرض المخصصة للزراعة، فتقوم سياسة التوسع بزيادة المساحة المزروعة، أي الزراعة في مساحات جديدة تكون صالحة للعمل الزراعي، ليس هذا فحسب بل تهدف الى اعمار المناطق المجاورة لها لتسهيل عملية الزراعة، وتوفير عنصر العمل، والرفع من انتاجيتها بحيث:

1- زيادة المساحة المزروعة: بحيث تكون هذه الزيادة مدروسة من عدة جوانب أهمها:

- يجب على الدولة ادراج عملية احصاء بالنسبة لمجموع الأراضي التي هي ضمن ترابها الوطني، ثم القيام بإجراء دراسة جدوى للأراضي الغير مستغلة واعطاء النتائج النهائية لبيانات التربة، متكونة من درجة خصوبتها ونوعية الزراعة التي تتماشى مع امكانياتها؛

- استصلاح الاراضي الواقعة في مناطق مناخها يساعد على العمل الزراعي، ومنه فالرفع من الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي، والقيام بعملية دراسة حول الوسائل والآلات الواجب توفيرها لتجهيزها؛

- العمل على وقف النزوح العمراني في الاراضي الخصبة ذات الانتاجية العالية، والرفع من جلب العمران حول الاراضي المستصلحة، للرفع من انتاجيتها عن طريق توفير اليد العاملة القاطنة في حدود الاراضي الزراعية، وهذا ربها للوقت وتقليصا لتكلفة التنقل؛

- العدالة في توزيع الاراضي الزراعية على المزارعين الذين تتوفر فيهم الشروط، وإعادة توزيع الأراضي الغير مستغلة الامر الذي فعلته الجزائر في سبعينيات القرن الماضي، إلا انها افترقت لسياسة الرقابة وسياسة الردع بالنسبة للأشخاص الذين أضعفوا من القوة الانتاجية للأراضي الخصبة.

2- الرفع من موارد الري: وصولا الى اهم شيء في العملية الزراعية، فالمياه هي أساس الزراعة ولنجاح التنمية الزراعية المستدامة لابد من الرفع من مخزون المياه الموجه لعملية الري عن طريق:

- دراسة امكانية تجدد المياه الجوفية وهل هي ملائمة للأعمال ذات الطابع الزراعي، وحساب الكمية المخزونة والعمل على استغلالها بطريقة تضاعف من انتاجية القطاع، مع حسن استخدامها ومحاولة البحث عن مصادر مياه جوفية خاصة في المناطق الجافة؛

- الاستغلال الأمثل لمياه الامطار والعمل على تخزينها عن طريق بناء سدود تمكن الدولة من الانتاج الزراعي بارتياح، وهذا نتيجة المخزون الوفير من المياه، وعدم تضییع مياه الأمطار وتركها تصب في البحار؛

- الرفع من مخزون المياه الموجهة لعملية الري، ومن أهمها استغلال المياه التي تجري في الوديان، والعمل على الرفع من قدرة الدولة على الري أيضا بوضع برامج لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استغلالها بالنسبة للقطاع الزراعي.

- لابد من استخدام وسائل الري التي تقلل من التكاليف وتخفف من عملية الاسراف في تضييع المياه، فالرش المحوري يعد من بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في قطاعها الزراعي، وأن يقوم الري وفقا لاستراتيجيات.

3- استغلال الموارد المائية: بعد التطرق الى توفير المياه وتوجيهه لعملية الري، أصبح من الضروري التطرق الى استغلال ادوات تخزين المياه، كالسدود والبرك في تربية الأسماك والقشريات وحتى الرخويات، والاعتماد عليها كمواد غذائية، وهذا عن طريق :

- الرفع من الطاقة الانتاجية للحيوانات المائية، والاهتمام بإنشاء الكثير من المزارع الخاصة بهذا النوع من الانتاج؛

- الرفع من كفاءة العاملين في هذا النوع من الانتاج، بحيث عملية الصيد تتطلب كفاءة واحترافية أكبر على عكس الصيد البحري؛

- العمل على تقوية المواد العضوية التي تنشأ من تربية الحيوانات المائية، وإدراجها في عملية الانتاج الزراعي.

4- الاعتناء بالموارد البيئية الريفية: الرفع من الخطط التنموية للمناطق الريفية، نتيجة للتكلفة العالية التي قد تتحملها كاهل الدولة، لابد من اتباع خطط تنموية لإقناع الأفراد من الامتناع عن الهجرة الى المدن؛

5- الاهتمام بالثروة الحيوانية: تعتبر المناطق الريفية المكان الأمثل للرفع من انتاجية الموارد الحيوانية، والعمل على تشجيع البحوث العلمية لتجهيز وتقوية السلالات، وهذا ما يجعل الثروة الحيوانية تتضاعف، والاستثمار في الأعلاف المتميزة ذات الجودة، وتوفير مناطق الرعي والحفاظ عليها، قصد حماية بعض الحشائش من الانقراض.

ثانيا: التوسع الرأسي

ان هذا النوع من التنمية الزراعية يتميز بخصائص محددة أهمها ان الرقعة الجغرافية المخصصة للزراعة لا يمكن أن تتسع، يقابله التزايد المستمر للأشخاص في نفس المساحة مع مرور الوقت، ما يجعل

الدولة تطبيق هذا النوع من السياسة، بحيث تزيد من انتاجية المساحة المزروعة ولا يمكن التوسع في المساحة وعليه فيمكن العمل بهذه السياسة على النحو التالي¹:

- ان عملية الرفع من انتاجية الرقعة الجغرافية تتطلب استخدام التقنيات التي تعمل على تحسين نوعية النباتات وتطوير مكوناتها، بمعنى اخر استخدام التكنولوجيا الحيوية لزيادة نتائج البذور والرفع من قدرتها الانتاجية، كما يمكن العمل على التحسينات الوراثية والتهجين، وهذا بقصد الرفع من مستوى الجودة والرفع من حجم الانتاج في رقعة صغيرة، من أجل توفير محاصيل متنوعة وبكميات معتبرة؛

- الاستثمار في هذا النوع من السياسات، أي وضع ميزانيات معتبرة لإنجاح هذا النوع من سياسات التنمية الزراعية المستدامة، مع العمل على الاحتفاظ بخصائص الأرض لضمان استمرار انتاجيتها، كما أنه تقوم البنوك بوضع خطط لإقراض المزارعين المقبلين على اتباع هذه السياسة، بالرغم من المخاطرة الكبيرة التي يعرفها قطاع الزراعة، إلا أن هذا النوع من السياسات يعتبر مضمونا لدرجة كبيرة بسبب أنه تم تطويره في مخابر الدول المتقدمة، والغرض من كل هذا هو الوصول الى الهدف الرئيسي للاقتصاد بتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزم هذه الدول الى ان الانفاق في هذا النوع من شأنه أن يكون أقل تكلفة من تكلفة الاستيراد واستنزاف العملة الصعبة من البلد، والوصول الى انتاجية من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى القيام بعملية التصدير؛

- الاعتماد على البحث العلمي من شأنه الرفع من امكانية القطاع الزراعي، فالعلم والمخابر تعد من أهم الوسائل المحققة للنمو الاقتصادي، فالإنفاق على البحث العلمي يعتبر استثمارا مربحا، حيث تبقى الدول المتقدمة رائدة في هذا المجال فتقوم بتخصيص ميزانية معتبرة موجهة للأبحاث المتعلقة بالزراعة، وعليه فان هذه السياسة تنجح فيها الدول المتقدمة وتبقى الدول النامية تنتظر نتائج المخابر الأجنبية لاستيراد خبرة البلدان المتقدمة؛

- ان هذه السياسة تطبق من قبل أشخاص لديهم الخبرة اللازمة، بمعنى أنه يجب على الدول من تعيين عمال اكفاء وباحثين وتدريب العمال لاستيعاب التكنولوجيا والاستجابة للزراعة الحديثة؛

- الاعتماد على الزراعة العضوية أصبح من الأولويات، بحيث زاد التكلم عن سلبيات استخدام المواد الكيماوية على الصحة، والملاحظ أن الزراعة العضوية هي التي انطلق منها المزارعون في القديم، تغيرت

¹ رفعت لقوشة، مرجع سابق، ص 11

فيها الآلات الحديثة فقط، لكن الأسمدة الطبيعية وكل شيء طبيعي، إلا أنها في وقتنا الراهن أصبحت مكلفة بسبب طول دورة الانتاج، والاشتغال على النوعية؛

- العمل على تطوير ادارة التربة وتحسينها والعمل على فعاليتها في امتصاص المغذيات، والعمل على الاعتماد على تقنيات التربة التقليدية والجذرية الحديثة، واستخدام المواد الغذائية للتأثير على العمليات الفيزيولوجية لرفع انتاجيتها¹.

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة عملية وضع مجموعة من المتغيرات التي من شأنها تلبية حاجيات الأفراد، وتحسين مستواهم المعيشي ومحاولة تحقيق المساواة والعدل بين أبناء الجيل الحالي من جهة والأجيال المستقبلية، مع العلم ان هناك اختلاف بين التنمية الزراعية وما بين التنمية الزراعية المستدامة.

أولاً: مزايا التنمية الزراعية المستدامة

ان التنمية الزراعية المستدامة هدفها الاساسي كما هو معلوم عدم استنزاف الموارد المتاحة في العملية الانتاجية، والحفاظ على البيئة ويمكن ذكر الامور التي تعتبر آثار سلبية للتنمية الزراعية، بحيث تقوم التنمية الزراعية المستدامة بمواجهتها:

1- التصحر وتدهور التربة: ان العمل على تلبية حاجات الافراد المستمرة والمتزايدة ينجم عنه البحث بشتى الطرق عن الوسائل التي تلبي حاجياته، بحيث يرى متخذو القرار بأن مسؤوليتهم تكمن في توفير ما يلزم الأفراد، دون الاخذ بعين الاعتبار العواقب التي قد تنتج من سوء استخدام الموارد، فالحاجة للحوم تدفع بالرعاة الى البحث عن ما يلزم حيواناتهم لتلبية الحاجة، الامر الذي يجعله غير مقيد بمواقيت رعي فليس لديه موانع، بحيث في معتقداته أن المنفعة قد حققت ولكن ما ينجر عن هذه المنفعة هو الهلاك بحد ذاته، فالرعي العشوائي يدمر النباتات الأمر الذي يؤدي الى التصحر، وهو ما يحدث جراء الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة والإسراف في استخدام المواد الكيميائية، الأمر الذي تصحبه عملية اتلاف للتربة جراء كثرة الضغط للرفع من الانتاجية، مع عدم ترك التربة تترتاح أو تجدد خصائصها، الامر الذي تحاربه التنمية الزراعية المستدامة، التي تهدف الى استمرار انتاجية الأرض وعدم اجهادها، والمشكل

¹ R.john , "need for multidixiplinary research to wards a second green revolution curent opinion" ,volume 8, issue 3,2005 ,page 339

الأكثر شيوعاً في الدول النامية هو انتشار العمران في المناطق الزراعية، في اعتقادهم يكون لتسهيل عمل المزارعين، أما بالنسبة للتنمية الزراعية المستدامة فهو زيادة الرقعة الجغرافية المخصصة للزراعة، واستبدالها بالخرسانة مع العلم أن التربة في المناطق الزراعية تفقد بعض خصائصها وتسمى هذه العملية بالفاقد، الذي يؤثر بدوره على الانتاج الزراعي بسبب التعرية الحاصلة على التربة، وفي بعض المناطق تجمع المياه في الأعلى ما ينجر عنه تلف كلي للمحصول الزراعي، ويكمن الحل في هذه الحالة لاستدامة الاعتماد على هذه الأراضي هو تركها قليلاً لترتاح، أو يتم تغيير نوع المحصول لتجديد التربة عناصرها وهذا الحل تعتمد التنمية الزراعية المستدامة، أما في التنمية الزراعية فيكمن الحل في المواد الكيميائية التي يصحبها تلويث في المياه والهواء، ليس هذا فحسب بل نجد الوسائل المستخدمة في عمليات الري من شأنها أن تتلف التربة، كما أنها تسرف الكثير من المياه واستنزاف المياه الجوفية التي تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تخزينها وتركها إلا في حالات القوة القاهرة؛

2- الموارد الزراعية المهددة: تعبر المساحة الزراعية واحدة من أهم الموارد الزراعية، وفي غالب البلدان ثابتة أو متناقصة، الأمر الذي يدفع بالدول إلى الرفع من إنتاجيتها لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان، الأمر الذي يدفعهم إلى تكثيف عمليات الانتاج، واستغلال انتهاء دورة انتاج محصول زراعي لتبدأ دورة انتاج محصول آخر دون توقف، ودون أخذ قسط من الراحة وهو ما يجعل الأرض تتخضع لمردوديتها تليها عملية تنشيطها بالمواد الكيميائية ما يجعلها في تناقص، على عكس التنمية الزراعية المستدامة فهي تبحث عن مساحات زراعية جديدة إما عن طريق استصلاحها أو إعادة هيكلتها، فالأصل أن تزيد الموارد لاستغلالها من قبل الأجيال المستقبلية لا أن تنقص، فالإنسان يهدف إلى تلبية رغباته وإهمال حق الأجيال القادمة¹، ونفس الشيء يفعله مع المياه فإما أن يتبع سياسة ري غير اقتصادية وإما أن يقوم بتلويثه، وهذا ما يوقف استدامة المورد فيجب على الدولة البحث عن البديل لا فقد المتاح؛

3- التلوث البيئي: لعبت المواد الكيميائية دوراً هاماً في تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية، الأمر الذي شجع إلى استمرار استخدامها، مع العلم أنها من أسباب الأمراض التي لا دواء لها، فبإمكانها المساعدة في اشباع حاجات الأفراد الغذائية، لكنها تساهم في هلاكهم بحيث يعتبر جشع المستثمرين من الدوافع لذلك، فهمهم الوحيد تحقيق الربح ليس لأنه يستخدم هذه المواد التي تساعد على الحفاظ على المحاصيل، ولكن بسبب الاستخدام المتهور والعشوائي خاصة في البلدان النامية التي لا يوجد فيها رقابة وسياسات

¹ عبد الله الصعيدي، "النمو الاقتصادي والتوازن البيئي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 84

ردع في حق هؤلاء المجرمين، على عكس التنمية الزراعية المستدامة فهي تشجع الزراعة العضوية الطبيعية التي تقوي من صحة الانسان وليس العكس¹.

ثانيا: معوقات التنمية الزراعية المستدامة

من الصعب تحقيق الأهداف في ظل الحاجة، وهذا ما ينطبق على التنمية الزراعية المستدامة فهدفها تفادي الاستغلال العشوائي للموارد المتاحة بهدف الحفاظ عليها للأجيال القادمة، هذا الأمر يصعب على الكثيرين من فهمه، فالمحتاج لا يهمه إلا تلبية رغبته ومتخذ القرار همه الوحيد اسكات الشعب، لكن جاءت التنمية الزراعية المستدامة لوضع سياسات من شأنها أن تنفع الجيل الحالي والقادم، ولكن تواجهها عدة صعوبات اهمها:

- النشاط الزراعي يتحدد بحجم المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة من جهة، وإنتاجية الأرض من جهة أخرى، ومن هذا تنطلق الصعوبات فالأراضي الزراعية ذات مساحة محدودة ومتناقصة في العديد من الأحيان بسبب النمو الديمغرافي، ولتحقيق التنمية الزراعية المستدامة نحتاج الى زيادة التكاليف؛
- صعوبة الحفاظ على الموارد المائية التي تكون معرضة اما للجفاف أو التلوث، وهذا المورد يعتبر غاية في الأهمية بالنسبة للزراعة وللتنمية الزراعية المستدامة؛
- التدهور البيئي الناتج عنه التقلبات المخيفة في المناخ، فإما جفاف الى غاية انه تصل الأمور الى جفاف كلي للأراضي الزراعية، أو فيضانات تليها تدهور في الأراضي؛
- عدم احترام الأراضي الزراعية من قبل السكان وتحويلها الى مدن سكنية زاحمت الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب الفساد السائد من الجهات المراقبة ما يجعل المساحة تنقلص؛
- الخوف من الخسارة يصاحبه عزوف المستثمرين من الاقبال نحو هذا القطاع، بالرغم من أن قيمة الربح الذي يحققه القطاع الزراعي كبير؛
- الأوضاع الاجتماعية المزرية للفلاحين تجعل من عملية اقناعهم من العدول عن الهجرة نحو المدن وعدم تغيير مهنتهم أمر صعب؛
- تشهد البلدان النامية مشكل التخزين الذي يقابله ضعف في القطاع الصناعي الزراعي، ينتج عنه تلف في المحاصيل ومنه الامتناع من ممارسة هذا النشاط.

¹ محمد صابر، "الانسان وتلويث البيئة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية"، السعودية، 2000، ص8

المبحث الثالث: السياسات الزراعية كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

تعمل الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية وفق سياسات موضوعة لتسهيل العملية الاقتصادية، وينطبق الأمر على القطاع الزراعي فلتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة يجب الاعتماد على سياسات من شأنها أن تسرع في تحقيق الأهداف بمعنى تختصر الوقت، وتضمن فعالية في التطبيق وبدورها تقلص التكاليف، فالسياسات الزراعية وضعت لحل المشاكل فهناك بلدان مشكلتها تلبية الحاجات الغذائية لأفرادها، ونجد أخرى مشكلتها تكمن في تحسين نوعية الانتاج الزراعي بمعنى أنها وصل الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي الان تبحث على صحة أفرادها، بمعنى أن السياسات الزراعية والاقتصادية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي للبلد.

المطلب الأول: ماهية السياسات الزراعية

السياسات الزراعية تسمو الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، بمعنى وجود تكامل بين السياسات الموضوعة من قبل الدولة لتحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في النمو الاقتصادي، وتوضع السياسات في الدولة وفقا للحالة الاقتصادية والزراعية الراهنة، وللوصول الى اقتصاد أكثر نجاعة.

أولاً: مفهوم السياسة الزراعية

تختلف التعريفات المتعلقة بالسياسة الزراعية التي تضعها الدولة، فكل اقتصادي يعرفها من وجهة نظر المشكلة الاقتصادية التي يهتم بها، إلا انه في الأخير تتحد التعريفات في أنها تسمو الى النهوض باقتصاد الدولة، والإدارة والتخطيط لمستقبل البلد.

- عرفت تعريفا شاملا على أنها الخطة التي ترسمها الدولة والغاية منها تحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة¹؛

- لا يمكن التفريق ما بين السياسة الزراعية والسياسة الاقتصادية، فالأولى تعتبر بمثابة جزء لا يتجزأ من الثانية، لأن قطاع الزراعة يعد من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد، بمعنى أنه عند وضع السياسة الاقتصادية تشمل في أهدافها الجانب الزراعي، لأن الغاية من القطاع الزراعي هو تحقيق النمو الاقتصادي، بمعنى أوضح عند وضع السياسة الاقتصادية يمكن تطبيقها في الجانب الزراعي، وهذا وفقا لظروف الاقتصاد، كما أنه تم أيضا تعريف السياسة الزراعية وفقا لآليات السوق بحيث يجب أن يكون

¹ علي يوسف خليفة، "القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر"، دار منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 305

فيها تخصيص الموارد أكثر فعالية، بمعنى إعادة تنظيم السوق وأخذت تعريفا ذو هدف اجتماعي، بحيث هي عبارة عن نظام اجتماعي هدفه حماية فئات معينة في المجتمع، بالإضافة الى وضع اليات وطرق تساعد وترفع من القدرات التنافسية للفلاحين وتحفزهم على الانتاج أكثر¹؛

- السياسة الزراعية هي عبارة عن العمل ببرامج اصلاحية وتشريعات زراعية، من شأنها أن تحقق أمثل استخدام للموارد المتاحة الزراعية والاقتصادية، بغية تحقيق أهداف شخصية للمتعاملين في القطاع الزراعي وتوفير ما يلزم المجتمع، بمعنى تحقيق التوافق والعدل بين المصالح الشخصية والعامة، والرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وعدم التغاضي عن أهداف الاجيال القادمة والمتمثلة في الحفاظ على مواردهم المتاحة، والرفع من الدخل الفردي في القطاع الزراعي².

ومن هنا يمكن تعريف السياسات الزراعية على انها الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تضعها الدولة، للوصول الى اهداف اجتماعية واقتصادية وزراعية مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المناطق المطبقة فيها، والوصول الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ثانيا: متطلبات وأهداف السياسة الزراعية

لا يمكن النجاح في تطبيق الخطط، وفعالية السياسة الزراعية إلا بتوفر شروط ومستلزمات أساسية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة في جميع أبعادها، وللوصول الى اهداف السياسة الزراعية بعد نجا عتها³.

1- متطلبات السياسة الزراعية: ان السياسة الزراعية كغيرها من السياسات الاقتصادية يجب عليها العمل وفق شروط، لتتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة كما يمكن تقييم أدائها، وفي الاصل هي لديها ثلاثة شروط متجانسة فيما بينها، بحيث يجب أن يتوفر فيها ما يلي :

1-1- الأهداف والغايات المحددة: تسعى الدولة الى تحقيق أهداف القطاع الزراعي في شتى المجالات، هذا ما يجعل السياسات الزراعية مقيدة بأهداف محددة، والأصل فيها أن تكون في اتجاه واحد فيما بينها، بمعنى تحقق الانسجام في الأهداف بحيث تحقيق هدف ما يعتبر اضافة للأهداف الباقية؛

¹ Pouch T, « l'agriculture entre théories et histoire ou qu'est- ce qu'une politique agricole ? » in Economie appliquée, tome IV, 2002, n°1, PP 167-194.

² أحمد ابو الزيد، "السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)"، ط1، مكتبة بستان المعرفة للنشر ، الاردن ، 2003، ص44

³ رحمن حسن الموسوي، "الاقتصاد الزراعي"، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص35.

1-2- الوسائل والأدوات المختارة: بعد وضع الأهداف يبقى على الدولة اختيار الاجراءات والأدوات الواجب تنفيذها لتحسين القطاع الزراعي، وتختلف هذه الاجراءات من دولة الى اخرى، فكل دولة ومعطياتها الزراعية والاقتصادية، بحيث لا يمكن تطبيق سياسة زراعية مرسومة من قبل دولة وتطبيقها في دولة أخرى، والأدوات المستخدمة في السياسة الزراعية نوعان التنظيمية والإجراءات التشغيلية، فيختلفان في المضمون وفي الجهة المنفذة، فالإجراءات التنظيمية نجدها هي المكلفة بالقوانين الموضوعة كالضرائب والرسوم الجمركية، أما التشغيلية فهي التي لها علاقة بالمشاريع والبرامج الحكومية؛

1-3- الهيئة التنفيذية: ان تنفيذ السياسات الزراعية يكون وفقا للأدوات الموضوعة، بحيث كل نوع نجد أن لديه جهة مخولة لتنفيذه، فالأدوات التنظيمية يتم فيها التنفيذ من قبل المؤسسات الغير حكومية ويكون التنفيذ من قبل الشركات التابعة للقطاع الخاص، وكذا التنفيذ من خلال المجموعات الممولة ذاتيا، اما بالنسبة لأدوات التشغيل فهي متعلقة بالحكومة أو الوزارات المعنية.

2- أهداف السياسة الزراعية: تسعى الدول الى تحقيق العديد من الأهداف عند وضعها للسياسات الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة الزراعية، فالأهداف يتم وضعها لعدة أسباب أهمها أن القطاع اما أنه واجه أو يواجه صعوبات وعراقيل تعمل الدول على تخطيها، أو أن الدولة تريد الوصول الى مزايا موجودة في القطاع، بمعنى اوضح فالأهداف توضع في نفس الوقت الذي تكون فيه الدورة الانتاجية متواصلة، والا هم أن تكون الأهداف المرسومة بوضوح ونتائجها تكون قابلة للقياس، بحيث يكون الهدف المحقق واضحا، وعليه فنذكر بعض الاهداف المهمة للسياسة الزراعية¹:

2-1- الجدوى الاقتصادية: يعتبر الهدف الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الزراعية، فيتطلب عليها تحقيق كفاءة وفعالية اقتصادية، اي الوصول الى قطاع زراعي قوي يتلخص ذلك في الكفاءة الانتاجية والاقتصادية الزراعية، وهذا ناتج عن مقدار الدخل المحقق عند توظيف الموارد المتاحة، فكلما حققت نتائج ايجابية كلما لمسنا الهدف من السياسة، وهذا يكون نتيجة السياسة التنظيمية الملائمة، وهو ما يشجع على الاستثمار في هذا القطاع، بسبب التخفيض من معدلات الضرائب الموجهة للقطاع الزراعي، ما ينجر عنه الرفع من الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

¹ Roger D. Norton, "les politiques de développement agricole, concepts et expériences, chapitre2, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture", Rome 2005. P28

2-2- الجدوى الاجتماعية: الوصول الى تحقيق عدالة اجتماعية تكمن في تذليل الفوارق في المستوى المعيشي للأفراد، انطلاقا من العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد ووضع حد أدنى لذلك، وهو نفس الشيء بالنسبة للموارد الاقتصادية الموزعة على فروع النشاط الاقتصادي؛

2-3- الجدوى المالية: وهو الوصول الى التمويل الذاتي الذي يتحقق عند وصول القطاع الزراعي من تمويل تكاليف نشاطاته، ليس هذا فحسب بل محاولة ايجاد مصادر تمويل متعددة ومستدامة، بالإضافة الى انتقاء ادوات السياسة الزراعية التي تزيد من الكفاءة الانتاجية للقطاع؛

2-4- الجدوى البيئية: ان القطاع الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة، والهدف المنشود من السياسة الزراعية هو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

3- أهمية السياسات الزراعية: يعتبر القطاع الزراعي عنصرا حيويا في اقتصاد الدولة، ما يجعل العمل على الرفع من كفاءته أمرا طبيعيا، الأمر الذي يعطي السياسات الزراعية أهمية خاصة نذكر منها¹:

- تحقيق النمو في القطاع الزراعي وذلك بالعمل على ادراج تغييرات في البنية الكلية للقطاع الزراعي، وتكمن أهمية السياسات الزراعية في التأثير على العرض والطلب على السلع الزراعية، عن طريق تخصيص ادوات لها علاقة بالموارد المتاحة واستخدامها؛

- العمل على التدخل في السوق وإعادة توجيه حصيلة أدائه لتتلاءم السياستين العامة والزراعية، وكذا تتدخل كمصحح لانحرافات السوق ومحاولة الوصول الى المنافسة التامة، وبالتالي فالوصول الى تحقيق الكفاءة الانتاجية المرتبطة بالموارد المتاحة، واستغلالها بطريقة تجعلها لا تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية الرئيسية

عدم القدرة على تلبية حاجات الافراد والتغيرات الكثيرة في الأسواق وكثرة تقلبات أسعار السلع الزراعية، يدفع بالدولة الى اتخاذ اجراءات عديدة لتصحيح الوضع، وتحقيق الأهداف المنشودة أهمها وضع سياسات زراعية رئيسية والعمل على دراسة كل منها على حدة وقياس مدى نجاعتها نذكر منها:

¹ رقية خلف محمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 58، 2012، ص120

أولاً: السياسات الاستثمارية الزراعية

يعتبر الاستثمار من العوامل الاقتصادية التي تحظى بالاهتمام البالغ، ومن شأنه الرفع من رأس المال في القطاعين العام والخاص والرفع من العائد الاستثماري المتحصل عليه، وبالتالي التأثير في النمو الاقتصادي، ومن هنا انطلق التوجه نحو السياسة الاستثمارية بحيث:

1- تعريف السياسة الاستثمارية الزراعية: انطلاقاً من الأهمية البالغة التي نجدها في عامل الاستثمار، يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية الزراعية هي التشريعات والخطط والتدابير التي تضعها الدولة، للقيام بتشجيع المستثمرين على الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي، ولتحقيق أهدافها الاقتصادية، والرفع من الطاقة الانتاجية وزيادة الدخل القومي، وتقوم الدولة باختيار أدوات السياسات الزراعية اللازمة لإقناعهم¹، وبالتالي فان سياسة الاستثمار الزراعي لها القابلية والقدرة من معرفة الموارد الزراعية المتاحة والنقائص الواجب تجنبها، للوصول الى العائد الاستثماري المرغوب في تحقيقه ؛

2- مبادئ السياسات الاستثمارية الزراعية: للرقى بالاقتصاد الزراعي وتحقيق نتائج ايجابية سواء على مستوى الناتج الداخلي الخام أو في معدل النمو والتنمية الاقتصادية، لابد من انتعاش قطاع الاستثمار الزراعي، لأن الأصل بأن يوجه الاستثمار للقطاعات التي يرتفع فيها العائد مثلما هو الحال في القطاع الزراعي، مع وجود مشكلة وهي ارتفاع معدل المخاطرة الأمر الذي يستلزم مبادئ وأسس تترجمها السياسة الاستثمارية الزراعية الى دافع لجلب رؤوس الأموال ونذكر منها ما يلي²:

أ- تحديد الأهداف: للوصول الى الفعالية في السياسة الاستثمارية الزراعية، لابد من تحديد الاهداف والتي تختلف من بلد لآخر، بحيث تكون الاهداف منسجمة مع استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد؛

ب- الاستثمار في البحث العلمي: بمعنى أدق الاستثمار في البحوث العلمية والتطوير، بحيث تهدف البلدان الى تحسين قطاعها الزراعي عن طريق الرفع من انفاقها في المجال العلمي، الذي يؤدي بدوره الى الرفع من كفاءة القطاع الزراعي؛

¹ عمر صخرى، "التحليل الاقتصادي الكلى"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1991، ص85

² دعاء ممدوح وآخرون، "اثر السياسة الاستثمارية على العمالة الزراعية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 03، 2016،

ج- دقة الاختيار في نوع الاستثمار الزراعي: بمعنى اختيار نوع الاستثمارات الزراعية الذي سوف تعمل السياسات الاستثمارية الزراعية على التسويق له، لجلب رؤوس الاموال وضخها مباشرة في القطاع، الأمر الذي يؤدي الى الرفع من عائداته وفقا للأهداف المسطرة؛

د- الانسجام ما بين السياسات العامة والتخطيط الاستثماري: للوصول الى أهداف سياسة الاستثمار الزراعي لابد من تجانسها وانسجامها مع السياسات العامة، لتحقيق الكفاءة والفعالية للاستثمار. فيستوجب على متخذي القرار قبل البدء في عملية وضع السياسات الاستثمارية الزراعية من معرفة ودراسة العوامل التي من شأنها أن تحدد قيمة الاستثمار، ونمطه على المستوى الكلي ويمكن تلخيصها في ما يلي¹:

- معدلات النمو وهيكل الانتاج القائم بين القطاعات وتوزيعه، والقيمة المستهدفة؛
- الادخار القومي ومدى التغيرات في الدخل ومعرفة هيكل الأجور، بالإضافة الى معدلات الاستهلاك وهيكل الأسعار؛

- مدى انتعاش الاقتصاد القومي، والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي؛

- هيكل الانتاج ورأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

ثانيا: السياسات التمويلية الزراعية

تعتبر السياسات التمويلية الزراعية مرنة ومتكاملة مع أهداف السياسة العامة، كما أنها من أهم المؤثرين والداعمين لنمو القطاع الزراعي، وتعتبر مكملة للسياسات الاستثمارية الزراعية للوصول الى الرفع من الانتاج والإنتاجية الزراعية.

1- تعريف: تعتبر السياسة التمويلية الزراعية المحفز على مواصلة الاستثمار الزراعي، لما يحتاجه القطاع الزراعي من كثرة التمويل، بحيث تنتهج خطط للوصول الى تحسين مستوى الاستثمار الزراعي، عن طريق تمكين المزارعين من الحصول على قروض بمختلف أنواعها، وكذا توفير ما يتطلبه القطاع الزراعي من آلات وأسمدة وكل ما له علاقة بالإنتاج الزراعي، حتى وسائل التخزين لتقليل كمية الخسارة في هذا القطاع وبالتالي الرفع من إنتاجيته²؛

¹ حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 49

² محمد رفيق حمدان، "الأمن الغذائي"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 64

2- مؤشرات ومكونات السياسة التمويلية الزراعية: بالنسبة لمؤشرات هذه السياسة فهو مساهمة ونصيب مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي، ومساهمة مؤسسات الائتمان الكلي في القطاع الزراعي، أما بالنسبة لمكونات السياسة التمويلية الزراعية فهي تنقسم الى عملية الاقتراض، البحث العلمي والتطوير، وأخيرا الارشاد الزراعي، أما بالنسبة لمصادر التمويل فهي عبارة عن مصادر داخلية أو محلية وتعرف أيضا بالتمويل الذاتي، ومصادر تمويل خارجية مثال على ذلك صناديق التنمية الزراعية الخارجية:

2-1- مؤسسات الاقتراض الزراعي: هي المؤسسات التي تساعد الدولة في تحقيق السياسة التمويلية الزراعية، ويكمن دورها في تقديم قروض لفائدة المزارعين، بالإضافة الى موارد الانتاج بحيث تساعد على الرفع من الموارد المتاحة بالنسبة للمزارعين؛

2-2- البحث والتطوير: ظهرت الأدوات المادية الجديدة التي تم ادراجها ضمن سياسات التمويل الزراعي، من أهمها الاستثمار في البحوث لتحسين البذور وتطوير اللقاح والأعلاف المحسنة الموجهة لتموين المزارع وتحسين نوعية الانتاج الحيواني، والتكنولوجيا الميكانيكية اضافة الى تكنولوجيا الهندسة الوراثية¹، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من امكانية تحقيق النمو والتنمية الزراعية خاصة في المناطق الريفية، ولابد من تخصيص ميزانية خصيصا للبحث العلمي والتطوير الزراعي، وإدماج المخابر والجامعات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي في ذلك، ويعتبر أساس عمل الدول المتقدمة؛

2-3- الارشاد الزراعي: يعمل الارشاد الزراعي على تحسين نوعية اليد العاملة الزراعية، وهذا لضمان استمرارية على التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة واستمرارية العمل الزراعي، ما يحقق التنمية الزراعية المستدامة²، مع العلم أنه يساعد على الرفع من الانتاج الزراعي وفقا لتقنيات حديثة وتحقيق انتاجية عالية، والاعتماد على الزراعة الريفية وتطويرها، وبالتالي تطوير الحياة الريفية بتوفير الشروط اللازمة لذلك، ما ينتج عنه رفع القدرة التنافسية للمناطق الريفية والمزارعين ذوي الرأسمال القليل بحيث تتغلب المعرفة، والاعتناء بالبيئة بسبب الرفع من مستوى التوعية البيئية بالنسبة للمزارعين، والعمل المتواصل على ارشادهم بالطرق الصحيحة الواجب استخدامها والمسماة بالموارد صديقة البيئة، سواء بالنسبة للمياه والتربة وحتى الحيوانات، وطريقة الرفع من قدراتهم الانتاجية وفقا للسلامة البيئية وسلامة المستهلك، ولكن تواجه هذا النوع من السياسات التمويلية عدة مشاكل خاصة في الدول النامية نذكر منها³:

¹ فاطمة بكدي ورابع حمدي باشا، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2016، ص115

² "الارشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية"، المنظمة الأفروأسيوية للتنمية الريفية، الأردن، 2007، ص26

³ نفس المرجع، ص28

- كثرة المزارعين المنخفضي المهارات الزراعية، أو بالأحرى المكتسبين مهارات تقليدية، ما يجعل تدريبهم مكلف من جهة ويتطلب تجنيدا ماديا بتجهيزات خاصة، وبشريا بتوفير مرشدين أكفاء؛
- العمل على تحسين نظرة المجتمع للعمل الزراعي، بحيث نلاحظ عزوف الكثيرين من سكان المناطق الزراعية من ممارسة النشاط، بسبب نظرة المجتمع المتدنية للعاملين في القطاع الزراعي؛
- ضخامة تكلفة العملية تصعب من تعميمها على الرقعة الجغرافية الزراعية الكلية، وكذا التجهيزات واللوازم لتسهيل عملية المرشدين الزراعيين كالتنقل؛
- العلاقة بين جهاز الارشاد الزراعي ومؤسسات البحث العلمي بسبب الميزانية الضعيفة لكلتا الجهتين؛
- الاستراتيجيات الزراعية الموضوعة من قبل الحكومات تتغير بتغير الأشخاص في الدول النامية، مما يضعف من دور الجهاز الارشادي.

ثالثا: السياسة المائية

يعتبر الماء من الأساسيات بحيث لا يمكن العيش من دونه، وليس فقط بالنسبة للقطاع الزراعي إذ ان الأجسام الحية تحتوي ما يقارب 65 بالمائة من المياه، الأمر الذي يلزم الدولة من وضع خطط وسياسات مائية هو الشح الذي تعاني منه الكثير من الدول ومحاولتها انعاش القطاع الزراعي ، الأمر الذي أصبح يشكل تحديا بالنسبة للدول لتوفير المياه الصالحة للشرب من جهة والمياه الصالحة للعملية الزراعية من جهة أخرى، وضرورة التوفير وعدم الاسراف، ومحاولة ايجاد موارد مائية جديدة.

1- تعريف السياسة المائية: ان السياسة المائية جزء لا يتجزأ من السياسات الزراعية، التي تعتمد على الخطط والاستراتيجيات التي تعمل على جمع المياه وتخزينها، بالإضافة الى استخدامها وإعادة استخدامها ان أمكن، وهي بالتالي القرارات المتعلقة بجمع المياه والرفع من الموارد المائية، والبحث على الاستخدام الأمثل لها وإدارة توزيعها للاستهلاك البشري والزراعي، ووضع أدوات تسمح من العمل على استدامة الموارد المائية عن طريق استغلال مياه الامطار والفيضانات¹، وبالتالي فهي تعمل على أساليب الرصد المائي والثروات المائية، ودراسة معدلات تجدها وحمايتها من التلوث، والعمل على التطوير العلمي لتسهيل عملية البحث عن موارد جديدة للرفع من الموارد المائية المتاحة المخصصة للزراعة، والعمل على ديمومتها وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهذا عن طريق تحديد الكمية والنوعية اللازمة لإنتاج

¹ريم غريب، "دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر 2000-2021 (دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الطارف)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2021-2022، ص39

محصول ما، وإحصاء الموارد المائية المتاحة في الدولة السطحية والجوفية وتكثيف عملية المراقبة عند استخدامها¹، ومن الملاحظ استخدام أكثر من المصطلحات في هذا الجانب فنجد أن إدارة الموارد المائية ملتزمة بقانون المياه وهو مخصص للتطبيق على النطاق المحلي، أما بالنسبة لإدارة الموارد المائية المشتركة بين عدة دول ويتم تطبيق السياسة العامة²؛

2- أهداف السياسة المائية: تسمو السياسة المائية إلى تحقيق أهداف لها علاقة بالتنمية الزراعية، وتشمل أهداف السياسات الزراعية نذكر منها:

2-1- تحقيق التنمية الاقتصادية: يعتبر هذا الهدف مشترك مع السياسات الاقتصادية الموضوعة ككل، ولكن أهم تنمية هي التي يكون أساسها الإنسان وبيئته، وهذا عن طريق الرفع من الإنتاج الزراعي والذي يزيد من الكمية المعروضة للغذاء، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي الحفاظ على أمن الفرد؛

2-2- الاستخدام الأمثل للموارد المائية: التنمية الزراعية تتم عن طريق الزيادة في الانتاجية الزراعية، وزيادة الدخل القومي الزراعي، وكل هذا يلزمه الوصول إلى استغلال الموارد المائية المتاحة؛

2-3- تحقيق الأمن القومي: أن تحقيق الأمن القومي من أهم أسبابه الأمن المائي، بمعنى توضع السياسة المائية للوصول إلى تحقيق الأمن القومي، بحيث تعتبر السياسات الجيدة هي التي تستطيع استغلال الموارد المائية والحفاظ عليها من الزوال، لتحقيق أمنها الغذائي المساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد؛

2-4- تحقيق الاستدامة: أن السياسة المائية هدفها تحقيق الاستدامة في استغلال الموارد المائية المتاحة، لأن الموارد المائية متشعبة الاستعمال ويعتبر القطاع الصناعي الأكثر استهلاكاً للمياه، وهذا ما يدفع بالدولة للبحث عن موارد مائية أخرى، والاقتصاد في استغلال المتاح من الماء.

المطلب الثالث: السياسات الزراعية المدعمة

أن سبل القيام بالنشاطات الزراعية والاقتصادية، هو تحسين رفاهية شعوبها ووضع السياسات الزراعية يأتي لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، وهناك تكامل في السياسات الزراعية

¹ إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل السنوية، مجموعة البنك الدولي، 2007، ص3

² arun p. elhance ، "hydropolitics in the 3rd world: conflict and cooperation in international river basins".us institute of peace press ,1999 , p3.

بحيث لا يجب الاعتماد على سياسة دون الأخرى، فالملاحظ ان الدول النامية تتغافل وتتجاهل اهمية السياسات الزراعية المدعمة والتي تتمثل في:

أولاً: السياسة السعريّة للمنتجات الزراعية

ان السياسة السعريّة توضع من قبل الدولة لتحقيق التنمية الزراعية، باعتبارها أحد أنواع السياسات الزراعية وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي.

1- مفهوم السياسة السعريّة: تلعب السياسات السعريّة دوراً هاماً في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الانتاج، بالإضافة الى توزيع الانتاج بين المستهلكين، وتقوم بالتأثير على الكفاءة الاقتصادية للمزارع المتاحة، كما أنها تؤثر على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية، كما أن لها دور في توزيع الدخل والتأثير على حجم المدخرات الاستثمارات الزراعية، ومنه فلها دور في التأثير على المستوى المعيشي لكل من المستهلكين والمزارعين، بالإضافة الى دورها فيما يخص معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، ومنه فان السياسة السعريّة الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار، وبالتالي فهي أداة لاقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق، والوصول الى تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي¹؛

2- أدوات السياسة السعريّة الزراعية: تستخدم الدولة وسائل وطرق تسعيرة حسب الظروف الراهنة، فإما عن طريق السوق الذي يحدد الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب، وإما أن تحدد هي اسعار مستلزمات الانتاج وأسعار المنتجات الزراعية، ويمكن تلخيص الأدوات فيما يلي²:

1-2- أدوات التجارة الخارجية: هي الاجراءات التي لديها علاقة بالاستيراد والتصدير، وهذا باستخدام التعريفات الجمركية والتسهيلات على السلع المستوردة، بجعل أسعارها مرتفعة مقارنة بأسعار السلع المحلية في حالة حماية المنتجات المحلية، والإعفاءات الجمركية لخفض أسعار السلع المستوردة بسبب حاجة الأفراد للسلعة، أي حسب ظروف السوق فأحياناً تكون في فائدة المنتجين المحليين وفي كل الأوقات هي في صالح المستهلك؛

¹ رقية خلف مجد، "السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 58، 2012،

ص120،

² M. Youcef Kheffache, " **Politique des prix agricoles et systèmes de production en zone semi-aride. Le cas de la céréaliculture algérienne**", thèse de doctorat en économie du développement agricole agro-alimentaire et rural, Université de Montpellier1, 1997, P 20-22.

2-2- سعر الصرف: ان استخدام سياسة سعر الصرف يكون متعلقا هو الاخر بالتجارة الخارجية، فإذا ارادت الدولة الرفع من كمية الصادرات تقوم بخفض قيمة عملتها، وفي حالة تشجيع الواردات ترفع من قيمة عملتها وبالتالي يتم تقييد المنتجات المحلية؛

2-3- سياسة الضرائب والدعم: يمكن للدولة التحكم في السوق الوطني عن طريق السياسة الجبائية وهذا في حالة التحكم في السوق بزيادة الضرائب، وإتباع سياسة الدعم المقدم للمزارعين مباشرة في حالة السلع التي يجب ان تصل الى المستهلك بأقل من السعر المنتج، والدعم الموجه مباشرة للمستهلكين وعدم التدخل في أسعار السوق؛

2-4- التدخل الحكومي: ويكون بتخفيض أسعار المنتجات الزراعية الاستراتيجية عن طريق تدخل الحكومة في السوق، وتحمل أعباء التخزين والتوزيع بالنسبة لهذه المنتجات.

3- أهداف السياسة التسعيرية المدعومة: لأي سياسة موضوعة توجد أهداف واضحة وهو ما ينطبق على هذه السياسة، ونذكر منها¹:

3-1- ربحية المزارعين: في القطاع الزراعي المعروف أن هامش الربح الذي يجنيه المزارعين ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما الدخل الفردي للمزارعين فلا يرقى الى المبالغ الكبيرة المنفقة في هذا القطاع بسبب شراء المستلزمات بمبالغ مرتفعة، وعليه فان الهدف من هذه السياسة هو تحسين دخل المزارع عن طريق سياسة الدعم او السياسة التعويضية؛

3-2- الحماية من التقلبات السعيرية الزراعية: عن طريق تسعيرة لا يمكن النزول تحتها عند بيع السلع الزراعية، بحيث يعتبر سوق المنتجات الزراعية سريع التقلبات ما يؤدي في بعض الأحيان الى انخفاض في الاسعار في حالة وفرة المنتج، او التغير في حجم الطلب ما يؤدي الى خسائر كبيرة؛

3-3- التحكم في مستوى الانتاج: هو اتباع حجم الطلب الكلي، وإتباع المرونة في مستوى استخدام الموارد الزراعية حسب الطلب، وتقوم الدولة بوضع تسعير مسبق للسلع التي يكون فيها الطلب متذبذبا لحماية المزارعين.

ثانيا :السياسات التجارية الزراعية

تلعب المبادلات التجارية في القطاع الزراعي أهمية بالغة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية لصعوبة تلبية حاجيات أفرادها الغذائية، وعليه فان عملية الاستيراد بالنسبة للسلع الزراعية تبقى حتمية، وعليه فانه يجب تنظيمها وفقا لسياسات زراعية وبالتحديد السياسات التجارية الزراعية؛

¹ رعد عيدان، "دراسة الآثار المتباعدة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي"، مجلة المنصور، العدد 18، 2012، ص 126

1- مفهوم السياسات التجارية الزراعية: هي الاجراءات التي تحدد كيفية وطرق حركة السلع والخدمات وحتى حركة رؤوس الأموال الزراعية القادمة من الخارج عن طريق الاتفاقيات، لتغطية الفجوة بين الانتاج الزراعي المحلي والكمية المطلوبة من المنتجات الزراعية للاستهلاك والتي هي في معظم الدول النامية أكبر من انتاجها، الأمر الذي يصل بهذه السياسة الى تحقيق الأمن الغذائي، وهذا عن طريق تسهيل عملية تغطية الفارق الغذائي¹؛

2- أشكال السياسة التجارية: تضع الدولة مجموعة من القرارات والسياسات للوصول الى اهداف التنمية الزراعية وفقا للوضع الاقتصادي الراهن، نذكر منها أهم أشكاله:

2-1- الرسوم الجمركية :

وهي الأخرى تنقسم الى :

أ- التعريف الجمركية: هي ضرائب غير مباشرة تقوم بفرضها الدول، أو بعبارة أخرى تستخدمها الحكومات في اطار التجارة الخارجية من رسوم على السلع المستوردة، وتستخدمها لتلبية أهداف الاقتصاد الكلي، وهي نوعان فالأولى عبارة عن نسبة يتم اقتطاعها من قيمة السلع المستوردة وتسمى بالرسوم الجمركية القيمة، وأخرى عبارة عن مقدار معين من المال يتم تحصيله ولا يأخذ بعين الاعتبار قيمة السلع المستوردة ويسمى بالرسوم الجمركية المحددة؛

ب- تعريف الحماية الجمركية: والأصل فيها حماية السلع المحلية مقارنة بالسلع المستوردة، بحيث يتم فرض رسوم عالية على السلع المستوردة لتخفيض كمياتها في السوق الوطني، لأنها تتميز بالتنافسية مقارنة بالسلع المحلية؛

ج- تعريف المشتريات: رسوم تفرض بنسب مرتفعة وهي مخصصة لبعض المنتجات والتي تكون باهظة الثمن، أي ان تفرض ضريبة على الرفاهية؛

د- الرسم على القيمة المضافة: هو ضريبة غير مباشرة وضريبة على الاستهلاك، فهو وسيلة فعالة لرفع إيرادات الدولة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

2-2- الاتفاقية الزراعية: ان تجارة السلع الزراعية لها أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والمجتمعات، وبالتالي فان تجارة السلع الزراعية تمس شريحة كبيرة من الناس، قصد تحقيق اهداف اقتصادية كبيرة من بينها تحقيق الأمن الغذائي، وعليه فالوضعية الزراعية هي التي سمحت من انشاء نظام تجارة خارجية مرجعها

¹ رقبة خلف ،مرجع سابق ،ص 121

الأساسي هو السوق، بحيث تزيد فيها المنافسة الحرة، مع التقليل من سياسة الحماية الزراعية، والرفع من قيود التجارة الخارجية وتقسّم الى محاور أساسية¹:

أ- **النفاز للأسواق**: وهو تسهيل عمليات التبادل التجاري، وهذا بتحويل التعريفات الغير جمركية والمتمثلة في القيود الكمية والرسوم المتغيرة على الواردات، بالإضافة الى تراخيص الاستيراد والتي تقدم بالمحابة والتميز بين الدول، وقيود على الصادرات الى تعريفات جمركية وإخضاعها الى نسب تخفيض مختلفة من دول نامية الى اخرى متقدمة، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية، إلا انه عرفت بعض الاستثناءات فيما يخص القيود على التعريفات الجمركية حتى نهاية فترة التنفيذ؛

ب- **دعم الانتاج المحلي**: المساهمة المالية من قبل الدولة ،بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يكون الهدف منها تحقيق منفعة لدى المستهلكين والمنتجين، كما أنها تأخذ عدة طرق مثل التحويل المباشر للأموال، والتنازل عن ايراد من قبل الدولة ،وقسم الى الدعم الغير مشوه للتجارة سواء الداخلية أو الخارجية، والدعم المشوه للتجارة بحيث لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للإنتاج ويؤدي الى سوء توزيع الموارد، وعدم استغلال الميزة النسبية للإنتاج؛

ج- **دعم التصدير**: تلزم اتفاقية الزراعة الدول من عدم تقديم دعم مالي للتصدير، وعدم مخالفة الاتفاقية والمنافسة الحرة.

ثالثا: السياسة التسويقية الزراعية

هي كغيرها من السياسات الزراعية هدفها الرفع من ربحية القطاع الزراعي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؛

1- **مفهوم السياسة التسويقية الزراعية**: هي مجموعة من الاجراءات التي تستخدمها الحكومة للرفع من عملية تدفق المنتج الزراعي من المزارعين الى المستهلك النهائي، بمعنى أنه يعبر عن التسويق العام باختلاف التخصص في القطاع الزراعي مع عدم اهمال الخصائص المتعلقة بالمجال الزراعي، من سرعة التلف بالإضافة صعوبة تحديد الكمية وموسمية الانتاج²، ويمكن التفرقة بين السياسة التسويقية التي تقوم بها الحكومة، منذ انتاج السلعة الزراعية الى غاية مراقبة النتيجة والحصيلة جراء عملية التسويق

¹ عردي محمد، "اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية"، مجلة الادباع، العدد 01، 2011، ص34

² HL Meiselman, H J H (2012), "**Food choice acceptance and consumption**", Blachie Academic and professional, London , p264

الحكومي، والتسويق الزراعي المطبق من قبل القطاع الخاص والذي يكون خال من القيود التجارية وإتباع
اليات السوق؛

2- أهداف السياسة التسويقية الزراعية: توجد العديد من الأهداف للسياسة التسويقية خاصة في الجانب
الزراعي ويمكن أن نذكر منها¹؛

- العمل على تقليل تكاليف اىصال السلع للمستهلكين، ومحاولة تحقيق استقرار الأسعار وزيادة الكفاءة
التسويقية وتقليل الفاقد؛

- تنويع الانتاج الزراعي والخروج من التبعية، المحققة عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

- العمل على الرفع من الدخل الزراعي الصافي وإعادة توجيه الاستهلاك؛

- الرفع من التنافسية للمنتجات المحلية وتحسين قيمة الصادرات الزراعية، وزيادة التسويق الخارجي؛

- حماية المستهلكين والمنتجين من سلبيات التسويق؛

- دعم كل الطرق التي تؤدي الى اىصال المعلومات بين البائع والمشتري للمنتجات الزراعية؛

- البحث عن قنوات توزيع جديدة للمحاصيل والمنتجات الزراعية، والرفع من الدخل القومي الزراعي؛

¹ عبد الرحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 149

خلاصة:

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة من الأدوات التي تستخدمها الحكومات للوصول الى أهداف مرسومة، في الكثير من الأحيان تكون وفق خطط وبرامج زراعية، وذلك لتحقيق حاجات الأفراد الزراعية والغذائية المتزايدة ومن أهم عقباتها الارتفاع المستمر لعدد السكان، فعليه يجب الاستغلال الفعال للموارد الزراعية المتاحة والحفاظ عليها نظرا لعدم قدرة الدولة للوصول الى موارد أخرى، ويجب مراقبة الأدوات المستعملة والحرص على الحفاظ على سلامة المستهلك والمزارع والبيئة، بحيث من غير العدل أن يلبي الإنسان حاجاته على حساب الآخرين وهذا الأمر يؤدي الى الاستدامة، فالأنانية هي التي تجعل من الاستدامة حلما، بحيث يستهلك الجيل الحاضر كل الموارد المتاحة بطريقة فيها الكثير من الجشع لتلبية حاجاتهم التي من الممكن أن تخفف ويستفيد من الموارد المتبقية الأجيال القادمة.

الفصل الثاني :

الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

نجد أن مصطلح الأمن الغذائي من المصطلحات الاقتصادية الحديثة، بحيث اذا ما بحثنا في التاريخ نجد أنه تعرضت العديد من الدول والأقوام لمجاعات ونقص في المؤونة من الغذاء، بالرغم من هذا لم يستخدم هذا المصطلح الى غاية سبعينيات القرن العشرين، فبالعودة الى تلك الحقبة نلاحظ ارتفاع عدد الأفراد على مستوى العالم الذين يعانون من سوء التغذية في العديد من دول العالم، ومن صخرية القدر نجد أن أبرز الدول تمتلك ثروات طبيعية من شأنها أن تجعلها من أغنى الدول في العالم، والأمر يتعلق بقارة افريقيا اسيا وأمريكا الجنوبية.

كما أن هاجس الدول النامية والفقيرة هو الوصول الى حالة انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعني أنه بالإضافة الى الآثار السلبية التي تقع مباشرة على الأفراد من سوء وانعدام الغذاء، وكذا التخطي في الفقر وجميع الافات الاجتماعية المترتبة عن ذلك، فإنها تؤدي الى اختلالات هيكلية في اقتصاد الدولة ويمكن حتى التأثير في القرارات السيادية للدولة، فالأجدر بالدول أن تعطي الأهمية الكبرى لتوفير ما يحتاجه مواطنوها من الغذاء، وهذا اما عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للإنتاج الغذائي ويصعب على العديد من الدول الوصول اليه، وإما عن طريق توفير مقابل الغذاء المستورد بالدولار لتغطية الجزء من الغذاء الذي صعب عليها انتاجه؛

ولقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الطلب على الغذاء في العالم؛

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي؛

المبحث الثالث: التبعة الغذائية والاكتفاء الذاتي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على الغذاء في العالم

يعتبر الغذاء من الحاجات الضرورية للإنسان منذ أن خلق الله سيدنا ادم عليه السلام وأسكنه الجنة، بحيث كانت وعد الله له بقوله: " إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى(118) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى(119)"¹، وهذا ما جعل هذا المصطلح يبقى مترامنا مع الحياة البشرية الى ان يرث الله الدنيا وما عليها، الأمر الذي يجعل كل الدول تبحث عن الطرق والسبل اللازمة لتوفير احتياجات أفرادها الغذائية ، وهذا ما يمكننا اعتباره هدفا اقتصاديا أساسيا تسعى كل الدول جاهدة لتحقيقه، وذلك لما ينجر عليه من نتائج تتعكس على شتى المجالات، الاجتماعية والصحية و السياسية ،بالإيجاب او بالسلب.

المطلب الأول:تطور الطلب على الغذاء عبر الزمن

لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي دون التطرق الى أساس الموضوع ،بحيث يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الافراد الى تحقيقها، وذلك منذ القدم وعليه فإنه من المهم التطرق لتاريخ الطلب على الغذاء وتطوره عبر الزمن؛

أولاً: الطلب على الغذاء في الحضارات القديمة

الحياة بدأت من قبل الميلاد وعاش فيها أناس تركوا ارثا وحضارة ثقافية و معمارية وحتى اقتصادية من أهمها ما يتعلق بالزراعة، عرفت التاريخ أكثر من خمسة عشر حضارة قبل الميلاد ولكن خمسة منها كانت لها علاقة مباشرة بالزراعة والغذاء، أولها حضارة بلاد الرافدين التي كانت قائمة على ضفتي نهري الدجلة والفرات، وتعتبر أقدم حضارة بما يقارب خمسة آلاف سنة قبل الميلاد بحيث كانت تشمل أرمينيا العراق وسوريا وتركيا وإيران، وبقيت من أعرق الحضارات لما امتازت به من تطور في العلوم وقاموا باستغلال المياه الوفيرة، وهذا ببناء السدود لتتويع انتاجهم الزراعي، وهم من اكتشفوا المحراث والمنجل اليدوي وهذا التطور استغله البابليون في بناء حضارتهم²، بحيث أكملوا المسيرة خاصة أثناء حكم حمورابي الذي اشتهر بالحنكة وحسن التصرف السياسي والاقتصادي، بحيث تفرغ لقومه الشيء الذي ساهم بدرجة كبيرة في رفع أسهم حضارة بابل، لما عرفته من تقدم سياسي وعسكري الى جانب العدالة والتشريعات وكذا

¹ الآية 118، 119 من سورة طه

² عبد الوهاب الكيالي، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج2، سنة 1981، ص586

الجانب الاقتصادي الذي يتربع عليه القطاع الزراعي، بحيث عرف تطورا جد هام في فترة حكمه¹، بحيث كانت خدمة الأراضي الزراعية الزامية والاستفادة من الموارد المائية التي تتمتع بها الامبراطورية، ونذكر أيضا الحضارة المصرية أو ما تسمى بالحضارة الفرعونية، والتي كانت قائمة على ضفاف نهر النيل، واعتمد فيها الفراعنة على نهر النيل كمصدر بالغ الأهمية في الأمور الاقتصادية، خاصة القطاع الزراعي فالتربة على ضفاف النهر جد خصبة تساعد على زراعة جميع المحاصيل، ليس هذا فحسب بل نجد أن معدل انتاجيتها جد مرتفع، فلم يعاني سكانها من الجوع بسبب التنظيم الأمثل للموارد والاعتماد الكلي على الزراعة، وكانت كل المحاصيل توزع من قبل أفراد عينهم الملك بحيث كانت الإدارة مركزية²، وهو ما ساعد على العيش في رفاهية غذائية في مجمل تاريخ هذه الحضارة، كما يستوجب علينا أن لا ننسى الحضارة الفينيقية التي بدأت في شبه الجزيرة السورية حوالي ألفين سنة قبل الميلاد، وبدأت بالتوسع الى غاية المغرب القديم بسبب الغزوات والحروب التي خاضتها في حدود الحضارة الآشورية للتموقع على ضفاف نهري الدجلة و الفرات، بالإضافة الى محاولة التموقع على ضفاف نهر النيل³، اشتهر الفينيقيون بالتجارة وإتقانهم لصيد السمك فكان الغذاء الأساسي في ذلك الزمن، وخاصة بالنسبة المدن المجاورة للبحر وهو ما أوضحه التاريخ في اسم مدينة صيدا التي تعتبر أقدم مدينة عاش فيها الفينيقيين، واشتقت اسمها من كثرة الصيادين المتواجدين فيها⁴، وكانوا يعتمدون على استيراد الكثير من المواد الغذائية لتلبية حاجياتهم الأساسية في بداية الفترة بسبب ضيق الرقعة الجغرافية، وتميزها بموقعها المحيط بسلسلة من الجبال، واستغلوا قوتهم في التجارة وقدرتهم على كسب ثقة الأفراد الذين يتاجرون معهم، وبفضل عدم رفض الشعوب الاخرى لهم والترحيب بعيشهم معهم توسعت رقعتهم الجغرافية، وأصبح بإمكانهم زراعة العديد من المنتجات من أهمها القمح العنب وبعض الفاكهة و البقوليات، وانتقلت الحياة الاقتصادية من مرحلة استيراد معظم المواد الغذائية إلى إنتاجها في رقعتها الجغرافية الموسعة، بمعنى قد وصلوا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء الأساسي للأفراد⁵، ويمكن اعتبار الفينيقيين من بين المدارس التي عملت على تحقيق الأمن الغذائي.

¹ Nasrat adamo, nadhir al ansari, "in old babylone: irrigation and agriculture flourished under the code of Hammurabi(2000-1600 bc)", journal of earth sciences and geotechnical engineering, vol 10, p44

² Helen chapin metz : « egypt a country study », federal research division library of congress ,1990 ,p07

³ محمد الصغير غانم : "التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، لبنان، 1982، ص25

⁴ عبد العزيز سالم : "تاريخ مدينة صيدا في العصر الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986، ص17

⁵ عبد العزيز سالم : "تاريخ العرب في العصر الجاهلي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص87

ثانياً: الطلب على الغذاء في الإسلام

ان الاسلام جاء بأوامر عديدة تتعلق بتلبية الحاجات الاساسية للفرد منها الحد من ظاهرة الجوع، وهذا إما عن طريق ولي الأمر وهو الأساس أو عن طريق التكافل الاجتماعي، حسب قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم "ما امن بي من بات شبعا، وجاره جائع الى جنبه وهو يعلم به"¹، بحيث لم يخلق الله عباده ليعذبهم، ولكن اشترط في الغذاء أن يكون قد اكتسب من رزق حلال في قوله: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (172)"²، إلا أنه يعرف الإنسان الكثير من الحاجات، كنوع من الابتلاء بقوله تعالى: " (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين (155))"³، فالجوع يعتبر من بين أصعب الأمور التي قد يبتلى المؤمن، بحيث هو نعمة تحفظ كرامتهم من مد اليد للآخرين أو انتظار الصدقات؛

وبما أن الغذاء يعتمد على القطاع الزراعي، فيعرف هذا القطاع حالة من عدم الاستقرار، ومن أبرز الأمثلة قصة سيدنا يوسف عليه السلام بحيث عرفت مصر مرحلتين في ظرف خمسة عشرة سنة في قوله تعالى: "وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ (49)"⁴، فقد لخص سيدنا يوسف عليه السلام رؤية الملك في تفسير ونصيحة اقتصادية من شأنها أن تنقذ القوم من مجاعة حقيقية، بمعنى أن الله يعطي ويمنع الأمطار كيف ما شاء وهذا ما يجب علينا كمسلمين اليقين به أي اذا حبس عنا المطر فان الله سينزله وهو ما جاء في قصة سيدنا نوح عليه السلام وقومه في قوله تعالى: " فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12)"⁵، فالمغزى من هذا أن الجزاء من جنس العمل، فعند الحديث عن مصطلح الغذاء في الفترات الأولى من الاسلام لابد لنا من أن نتطرق الى حقتين مهمتين في التاريخ الاسلامي، بحيث تختلفان في الوضعية الغذائية ولكن يمكن الاستفادة من السياسة المنتهجة في كلتا الحالتين:

¹المعجم الكبير للطبراني : سليمان ابن أحمد ابن أبوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء -

الموصل - العراق، ط2، 1983، 259/1، ص751

²الاية 172 من سورة البقرة

³الاية 155 من سورة البقرة

⁴الاية 45-49 من سورة يوسف

⁵الآيات 10-12 من سورة يونس

1- حقبة الخليفة عمر ابن الخطاب: عرفت خلافة سيدنا عمر ابن الخطاب في جانبها الاقتصادي ظاهرة جد صعبة على المسلمين، بحيث عرفت المنطقة حالة من القحط ونقص في الزرع والمطر حتى تغير لون الأراضي وغلب عليه اللون الأسود المائل للرمادي، لمدة تسعة أشهر بالتمام مما جعل الناس يسمونها بعام الرمادة¹، عرف فيها المسلمون الجوع ونقص في الامدادات الغذائية؛

2- حقبة عمر بن عبدالعزيز: عرفت خلافته عصرا جديدا تجرد فيه من كل الرفاهية ووضع كل ما هو نفيس في بيت المال ليستفيد منه المحتاجون²، وكانت انطلاقة أمجاد هذه المرحلة في شتى الميادين بما فيها الجانب الاقتصادي، فتخلى عن كل ملذات السلطة وهو ما أقلق الولاة وعرفوا أن الأمة الإسلامية تشهد عصرا جديدا مختلفا عن الذي عاشوه من قبل³، واعتبر عمر بن عبد العزيز الزراعة قطاعا جديدا لتوفير العيش الكريم لقومه، ففضلا عن الدعم الذي كان يقدمه للأفراد المهتمين بالأراضي وزراعتها عمل بجد على توفير الماء من حفر للآبار والقنوات التي من شأنها أن تتعش هذا النشاط، كما أنه وجه جزءا من إيرادات بيت المال للزراعة وهذا لتنويع إيراداته والعمل على عدم خوصصة هذا القطاع، وكما هو معروف أن المزارع مظلوم في الحياة الاقتصادية لهذا كان انشغال عمر في انصافهم لكي ترتفع انتاجيتهم ولا يكون من هذا القطاع الحساس، فخفض في الضريبة الموجهة لهم وقدم لهم الدعم المالي مثل القروض الحسنة من بيت المال وحتى الإعانات المالية ان كانوا بحاجة لها⁴.

ثالثا: الطلب على الغذاء في العالم الحديث

شهد العالم الحديث عدة تغيرات أهمها النمو الديموغرافي ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع حاجات الناس للغذاء، ففي القرن السادس عشر و القرن السابع عشر عرف العالم عدة أزمات غذائية في تلك الفترة، فلم يعرف الناس قسوت الجوع إلا حين أصبح ثمن رغيف الخبز يعادل أجرة يوم بالنسبة للعمال، الأمر الذي أثقل كاهل الناس بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته أوروبا إلا أن الغذاء لم يعرف استقرارا في الكمية المنتجة، ما توجب على الدولة وضع خطط لمساعدة الأفراد من تجاوز هذه الازمة، فبالإضافة إلى التخفيف من حدة الضرائب على المواد الغذائية من أهمها الحبوب، وكذا العمل على التخفيض من تقاوم الأزمة بإنعاش السوق من المنتجات الغذائية المخزنة، لامتنصاص الارتفاع المهول في

¹ ابن سعد "الطبقات الكبرى"، مكتبة الخانجي، ط1، ج3، القاهرة، 2001، ص295

² تاريخ الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري "تاريخ الرسل والملوك"، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ج6، 1967، ص550

³ شاكر محمود: "التاريخ الإسلامي"، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط2000، ج7، ص222

⁴ خليل عماد الدين، "ملاحم الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2009، ص124

الأسعار، وهذا لتجنب المخاوف من الآثار التي تترتب عن المجاعة، من أوبئة وضعف النمو خاصة بالنسبة للأطفال وكذا كثرة الوفيات¹، ومع التطور الذي شهده العالم في الثورة الصناعية ازداد معها الاهتمام بالصناعات التحويلية للغذاء، وبالتالي البحث عن موارد غذائية إضافية التي أجبرت القارة الأوروبية على البحث عن مستعمرات والاستفادة من مواردها لتلبية حاجياتها، فعرفت قارة اسيا وقارة افريقيا نهبا لخيراتها ومواردها، وبالمقابل انتعش الاقتصاد الأوروبي بدرجة كبيرة ما أدى الى الاختلال العالمي فيما يتعلق بالغذاء، فأصحاب الأرض صاروا جياعا وتعم المستعمرون بالثروات المستنزفة، ولم يكن هذا التوسع وليد هذه الحقبة، بل سبقتهم في ذلك البرتغال بحيث جابت المحيط الأطلسي على حدودها وغزت بعض الجزر من بينها ماديرا وكان الهدف من هذا رفع المحصول من زراعة القمح²، بحيث تمكن البرتغال من التحكم في جل الساحل الغربي الإفريقي وتوغلوا الى افريقيا عن طريق فاسغو ديغاما في رحلته الشهيرة سنة 1498 بعد محاولات تجاوزت السبعين سنة من قبل البرتغال، بعدها حاول الاسبان المشي على خطى البرتغاليين، وهو ما دفع كريستوف كولمبس إلى الإبحار في المحيط الأطلسي الأمر الذي ساعد على اكتشاف قارة امريكا وتعميرها³، اتجهت كل من فرنسا وإنجلترا الى تعمير أمريكا الشمالية حتى أواخر القرن الثامن عشر، لأن أمريكا اللاتينية كانت مقسومة بين إسبانيا والبرتغال ومنه فإن الهدف الاستعماري كان اقتصاديا بحتا⁴، وعند الحديث عن الغذاء نجد انه في هذه الحالة صار أصحاب الارض يعانون الجوع ونقص في الموارد، واستفاد المستعمر من الموارد التي تلبية حاجيات افراده وهو المراد من الاستعمار⁵، الى غاية استقلال معظم الدول المستعمرة في منتصف القرن العشرين أين بدأت عملية النهوض باقتصادها من جديد والاعتماد خاصة على القطاع الزراعي لتلبية حاجيات أفرادها الغذائية.

المطلب الثاني : المنظمات الزراعية والغذائية في العالم

تعتقد الحالة الغذائية للعالم منذ بداية القرن العشرين وهذا في قسمين، أما بالنسبة للدول المسلوب منها أرضها فعانت الأمرين من سياسة نهب لخيراتها الى استخدام سياسة التجويع في حق

¹ Emmanuel Le Roy Ladurie : « Histoire du climat depuis l'an mil », Édition Flammarion ,France ,2020,p83

² Joël Serrao, « Le blé des îles atlantiques ; Madère et Açores aux XVe et XVIe siècles », Annales. Économies, Sociétés, Civilisations N o 3, paris , 1954, p. 337

³ أحمد توفى المدني "حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1965، ص28-35

⁴ جمال حمدان: "استراتيجية الاستعمار والتحرير"، ط1، دار الحروق، بيروت، 1980، ص49

⁵ Véronique Dimier, " Le gouvernement des colonies, regards croisés franco-britannique ", éditions de l'Université de Bruxelles ,bruxelles ,2004 ,p334

أفرادها، ولكن المعروف أن كل الدول المتقدمة كانت هي المسطرة على خيارات البلدان المستهدفة، ومنه فإن أرواح الأبرياء الذين يموتون جوعا لم يعيروهم أهمية لأن المصلحة الخاصة ألا وهي نهب واستنزاف ثرواتهم والرفع من قوة الاقتصاد، وأما بالنسبة للدول المتقدمة المهتمة بالرفع من الانتاجية للقطاع الصناعي، الذي لعب دورا كبيرا في بداية ظهور أزمة غذائية جديدة بسبب إهمالهم للقطاع الزراعي وهو ما جعل الكثير من المفكرين الاقتصاديين يتبنون فكرة إنشاء منظمات خاصة بالقطاع الزراعي والغذاء.

أولا: المنظمة العالمية للزراعة

سبق وأن تكلمنا عن الأهمية البالغة للقطاع الزراعي في تلبية حاجيات الأفراد خاصة الغذائية منها، الشيء الذي بدأ يتغير بتغير نمط الفكر الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر، بحيث أولت الحكومات أهمية بالغة للتطوير الصناعي والدفع بعجلة الاقتصاد عن طريقه إلى الأمام، ما جعل محاصيل المنتجات الزراعية يعرف تراجعا خاصة في ميدان الحبوب مثل القمح والكثير من البقوليات، وهذا أصبح جليا ابتداء من سنة 1878 وكانت نتيجة للعديد من المشاكل التي ساعدت في عرقلة القطاع الزراعي وعرفت الدول المتقدمة سياسات مالية لم تتسم بالعقلانية، فقد عرفت سنة 1884 عزوفا كبيرا من قبل الفلاحين نتيجة الضرائب الكبيرة التي أثقلت كاهلهم، الأمر الذي حفز على تنظيم أول مؤتمر عالمي للزراعة من 04 الى 11 جويلية، والذي أقيم في باريس وعرف مشاركة العديد من الحكومات التي صارت تتقاسم نفس المشكل، وحضر المؤتمر أساتذة مختصون في الزراعة بحيث تحدثوا بتعمق عن المشاكل التي يتخبط فيها القطاع وقدموا بدورهم اقتراحات وحلول يمكن أن تستفيد الحكومات منها¹.

وبالرغم من أن الدول التي حضرت المؤتمر اعتمدت نتائجها وحاولت تطبيق الحلول المقترحة للرفع من إنتاجية القطاع، واكتساب الفرص الموجودة لديها مثل الاسواق التجارية الجديدة التي حصلت عليها عن طريق الاستيطان، إلا انه انخفضت نسبة الانتاج في بداية القرن العشرين بحيث لعب انتاج الحبوب دورا هاما في القطاع الزراعي، حيث حقق نسبة 60 بالمائة من الانتاج الزراعي مع العلم أن انتاج القمح بلغ ثلث الانتاج الاجمالي للحبوب، ولكن لم يعرف القطاع استقرارا في التحسن فقد لعبت أحوال الطقس دورا هاما في التذبذب خاصة في نهاية القرن التاسع عشر، ما ساعد المهندس الزراعي دافيد لوبن على تحقيق فكرته والمتمثلة في خلق ادارة عالمية تقوم بحماية المزارعين الذين لم تتصفهم الحكومات في جميع

¹ Congrès international d'agriculture, tenu a paris du 04 au 11 juillet 1889 ,imprimerie générale lahure ,paris p70-71

أنحاء العالم، فوحدهم من يتحملون الخسائر وعند الربح تفرض عليهم الضرائب، كما أنهم عند البحث عن مساعدات في حالة تطلب الأمر لذلك تمتع الحكومات عن مد يد العون، وهو الشيء الذي أنكره هذا المفكر بحيث لم ينجح في اقناع حكومة بلاده اي متخذي القرار في البيت الأبيض ورفضوا الفكرة، كما رفضتها كلا من حكومة فرنسا وبريطانيا الأخرى لم تتحمس لها، غير أن فيكتور ايمانويل الثاني ملك إيطاليا رحب بالفكرة وقرر أن تكون ولادة منظمة عالمية للزراعة هدفها الأساسي هو مساعدة المزارعين والحفاظ على كرامتهم، بحيث في 07 جوان 1905 انعقد أول مؤتمر للمنظمة في روما وبمشاركة 46 دولة من بينها الدول التي رفضت الفكرة، لعبت المنظمة دورا في غاية الأهمية بالنسبة للقطاع الزراعي في العالم، فأصبح للمزارع أهمية اجتماعية والكثير من الدعم سواء المادي والمتعلق بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المزارع، عند التقلبات الجوية وحتى عند التقلبات في الأسعار، وحتى فارق الخبرة فالقطاع الزراعي غني بالمعارف التي يمكن أن يحضى بها شخص دون الآخر، وعمل المنظمة المساعدة على توفير المعلومة وقد استمرت المنظمة العالمية للزراعة الى غاية 1945.¹

ثانيا : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة :

جاءت منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة مكملة لأهداف المنظمة العالمية للزراعة، غير أنه شهدت هذه الاخيرة عدة منعرجات أهمها الحرب العالمية الاولى، وما شهدته من دمار تلتها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 ونتائجها الكارثية على الدول عامة والأفراد خاصة، ومن بين القطاعات المتضررة في تلك الفترة قطاع الزراعة، وما فتئت الأزمة تتجلى حتى دخل العالم في مناقشات أدت الى اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، وقبل نهايتها شهدت الكثير من الخسائر الاقتصادية من أهمها ارتفاع نسبة الجوع²؛

أنهكت الحرب جميع الدول اقتصاديا و اجتماعيا وعسكريا، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تشارك في الحرب بل كانت أكبر المحضوضين من هذه الحرب، فعرف اقتصادها نموا كبيرا كما أنها كانت هي السباقة لإعادة اعمار حليقاتها الأوروبية المتضررة جراء الحرب، فقامت بإمدادهم بالمواد الغذائية الأساسية بالإضافة الى الأدوية وكل ما يحتاجه الفرد للرجوع الى الحياة الطبيعية، وعملت الحرب العالمية الثانية على زيادة الفرق بين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبين اقتصاديات الدول الأوروبية،

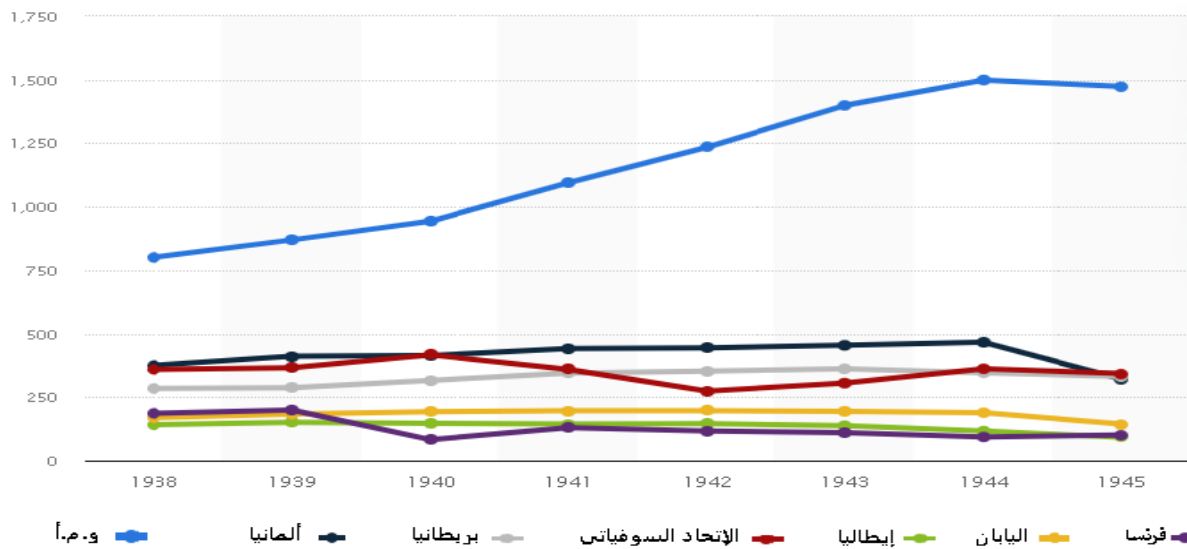
¹ Bairoch Paul. " **Les trois révolutions agricoles du monde développé : rendements et productivité de 1800 à 1985**". In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 44^e année, N. 2, 1989. pp. 317-353

² Leboutte, René, Jean Puissant, et Denis Scuto. " **Un siècle d'histoire industrielle (1873-1973). Belgique, Luxembourg, Pays-Bas, industrialisation et sociétés** ". Éditions Sedes, 1998, pp. 243-252.

وتوضح هذا في الفرق الذي حدث في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان قبل وبعد الحرب¹، فاستطاع القطاع الزراعي الأمريكي العودة الى تحقيق نتائج معتبرة، بحيث أن الفائض لديه عدة طرق لتسويقه بحيث كان السوق الاوروبي في حاجة ماسة إلى الغذاء، و يمكن مقارنة الحالة الاقتصادية للبلدان المشاركة في الحرب العالمية الثانية التي نلخصها في الشكل التالي²:

الشكل رقم 01: تطور الناتج المحلي الاجمالي أثناء الحرب العالمية الثانية

الناتج المحلي الإجمالي بمليار الدولارات



الشكل من إعداد الطالب مأخوذاً من إحصائيات البنك الدولي

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتفوق اقتصاديا على نظيراتها من القارة الأوروبية وحتى الاسيوية فقد بلغ ناتجها المحلي الاجمالي سنة 1938 بمبلغ قدره 800 مليار دولار مقارنة بألمانيا بمقدار 375 مليار دولار تليها الاتحاد السوفياتي بمجموع 359 مليار دولار، كما حققت كل من بريطانيا وفرنسا ناتج قدره 284 و 186 مليار دولار على التوالي تلتها اليابان ب 169 مليار دولار وأخيرا إيطاليا 141 مليار دولار، ومنه فإذا قمنا بمقارنة المعطيات في بداية الحرب مع نهايتها نجد أن الولايات المتحدة عرفت نموا مستمرا بنسبة 84.25 بالمائة أي وصل ناتجها المحلي مقدار 1474 مليار دولار، كما أن بريطانيا وهي التي خرجت فائزة في الحرب رفقة حلفائها وهذا ليس بمعنى أنها لم تتكبد خسائر لكن ساعدتها قوتها في القطاع الصناعي من الرفع من ناتجها بنسبة 16.54 بالمائة أي ما يعادل 331

¹ Clair E. Morris : "The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison Mark Harrison", Southern Economic Journal, Vol. 66, No. 3 (Jan., 2000), pp. 809-810

² <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP> consulté le :20/01/2020 à 15h

مليار دولار، وهذه النسبة بحد ذاتها تعتبر خسارة، أما بالنسبة لألمانيا التي كانت متفوقة في الحرب الى غاية خسارتها في الأخير فعرفت نمو متزايداً من سنة 1938 الى غاية 1944 بحيث كانت نسبة نمو الناتج تقدر ب 24.26 بالمائة أي 466 مليار دولار سنة 1944، لكن عرفت نهاية الحرب سقوط الامبراطورية النازية سنة 1945 وعرفت تراجع بنسبة 30.9 بالمائة مقارنة بسنة 1944 بحيث أصبح يقدر الناتج ب 322 مليار دولار، وعرف الاتحاد السوفياتي تذبذباً في الناتج المحلي الاجمالي بحيث وصلت نسبة الانخفاض مقارنة مع بداية الحرب الى 4.45 بالمائة ونفس الشيء بالنسبة لليابان حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 14.79 بالمائة، ولقد حظيت كل من إيطاليا وفرنسا حصة الأسد من نسبة الانخفاض الذي عرفه ناتجهما المحلي حيث وصلت النسبة الى 34.75 بالمائة و 45.69 بالمائة على التوالي، الأمر الذي سارع في البحث عن حلول للخروج من مخلفات الحرب والنقص في المواد الغذائية للبلدان المشاركة في الحرب، ومحاولة انعاش القطاع الزراعي خاصة وأن الكثير من المستعمرات تحررت من الاستعمار الامر الذي سارع في انشاء منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، لكن الحديث عن تكوينها كان قد سبق نهاية الحرب بحوالي عامين في مؤتمر الأمم المتحدة عقده الرئيس الأمريكي روزفلت في شهر ماي 1943 في ولاية فيرجينيا أين تطرقوا لأول مرة الى موضوع الغذاء والزراعة في نفس الاجتماع وتم الخروج بالزامية انشاء منظمة الغذاء والزراعة تابعة للأمم المتحدة مكان المنظمة العالمية للزراعة¹، وبدأ العمل على الحقوق التي يستوجب على الدول تلبيةها للمواطنين، فيجب على الفرد الحصول على ما يرغبه من غذاء ولا بد من أن تؤمن الدولة وتوفره حتى يكون في متناول الراغبين في الحصول عليه، وهو ما جاء موافقاً للدراسات الغذائية التي انتشرت هي الأخرى وتضاعف جهود الباحثين اثناء الحرب، وخرجوا بدراسات تربط صحة الافراد بالغذاء الجيد أي عدم اهمال نوعية الغذاء للحصول على عيش كريم²، بالرغم من أن المؤتمر جاء والحرب العالمية كانت لا تزال قائمة إلا أن الأعضاء المشاركون والذي بلغ عددهم 42 دولة تيقنوا من أن الأهداف التي رسمها المؤتمر يجب أن تحقق، فعلى الحكومات توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة، ومنه فإصلاح القطاع الزراعي يعد الزامياً لأنه أساس الغذاء. بعد انتهاء الحرب انتشرت المجاعة وعرف البلدان المشاركة في الحرب نقصاً في الامدادات وصعوبة تأمين الغذاء لكافة الناس وهذا ما شكل تخوفاً من عدم القدرة من التحكم في زمام الأمور، وإن تدهور القدرة الشرائية للفرد بسبب الفقر ساعد في ارتفاع مستوى المجاعة، بحيث حتى ولو توفرت السلع في

¹ John Shaw " World Food Security A History since 1945 " , PALGRAVE MACMILLAN , United Kingdom ,2007

,p3

² ibid

السوق إلا أنه لا يمكن شراءها فجعلوا في انشاء المنظمة، وانهقد المؤتمر في 16 أكتوبر إلى غاية 01 نوفمبر عام 1945 في مدينة "كيبك" الكندية وقد حضر النقاش 600 عضو عن 44 دولة، وكان قد حدد مقر المنظمة في بداية الأمر في واشنطن، وقد خرجوا بتوصيات أهمها أن المنظمة ليست موجهة لنصرة الدول المتقدمة فقط بل حتى الدول الفقيرة تستفيد من برامجها، والعمل على تطوير الأبحاث فيما يتعلق بالتغذية والزراعة، وفي سنة 1951 تغير مقر المنظمة ليعود الى روما ويطلق على المقر اسم "دافيد لورين"، وهذا نظيرا لما قدمه لهذا الفكر ،وينعقد المؤتمر في كل سنتين مرة، بحيث يتم فيه مناقشة السنتين السابقتين وكذا المصادقة على الميزانية التي تكون وفقا للأعمال التي سوف تقوم بها المنظمة والمشار إليها في جدول الأعمال، وهذا لم يطبق في السنة الأولى التي تلي تاريخ الإنشاء بحيث اجتمع الأعضاء مرتين في نفس السنة 1946 بحيث كانت الاجتماع الأول في شهر ماي في ولاية واشنطن الأمريكية، والاجتماع الثاني في شهر سبتمبر في كوبنهاغن الدنماركية¹.

ثالثا: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

عرفت المنطقة العربية في القرن العشرين عدم استقرار سياسي، فمعظم الدول العربية كانت تحت الانتداب أو تحت وصية الدول المتقدمة، ومنها المستعمرة مباشرة، حيث أنها لم تمتلك السيادة المطلقة على ثرواتها مما يشكل عبئا على شعبها المعدم إقتصاديا، الى ان قرروا انشاء جامعة الدول العربية للحفاظ على القومية العربية، وكذا لمد يد العون من طرف الدول الغنية لتك التي أنهكتها الحرب، لإعادة بناء دول عربية قوية تتمتع بالسيادة الكلية بحيث أن الاعتماد على الدول الشقيقة لإعمار البلاد أفضل من إثقال كاهلها بالديون الخارجية، والعودة الى نوع اخر من التبعية الغير المباشرة والمرتبطة بالاقتصاد، وكذلك العمل على مساعدة الدول المستعمرة بتوفير المساعدات وأهمها الغذائية سريا وعلنيا، والمحافظة على مقومات الحضارة العربية وعدم تركها للاضمحلال²، بدأت بوادر التوحد العربي تظهر أثناء الحرب العالمية الثانية، فكان من صالح الألمان أن تأخذ البلدان العربية استقلالها لتصعب الأمر على المستعمرتين المتحكمتان في زمام الدول العربية وهما فرنسا وبريطانيا، الأمر الذي ترك الألمان يؤيدون الحركات التحررية في الدول العربية على غرار الجزائر مصر والعراق³، وكانت مصر وسوريا ولبنان

¹ Denis Racine « La création de la FAO en 1945 », . Cap-aux-Diamants, 2016, p35-36

² عبد الله علي عبو، "المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، ط1 ، دار قنديل ،الأردن ،2001، ص368

³ رأفت غنيمي الشيخ: "التاريخ المعاصر لأمة عربية إسلامية"، دار الثقافة، القاهرة، 1992، ص74

والأردن والسعودية والإمارات الدول السباقة لإثراء المجتمع العربي بمنظمة تخدم مصالحهم بحيث اجتمعوا في الاسكندرية سنة 1944 في الفترة الممتدة من 25 سبتمبر الى 07 من شهر أكتوبر وعرفت مشاورات خرجوا منها بتوصيات جاءت في اصدار بروتوكول الاسكندرية، وفي القاهرة انعقد اجتماع في قصر الزعفران في 17 مارس 1945 لدراسة التوصيات المقدمة من قبل الدول المشاركة والخروج بميثاق مفصل لكل ما يتعلق بالجامعة وبدا العمل به في 11 ماي 1945¹، فكان من أهداف الجامعة النهوض بتلك الدول ومساعدتها في انعاش اقتصادها، ومن أهم القطاعات التي تساعد على ذلك نجد الزراعة، كما ان الدول التي كانت مستعمرة تأثرت كثيرا خاصة فيما يتعلق بنقص الإمدادات الغذائية وتدهور الحالة الاقتصادية خاصة في ما يتعلق بالجانب الزراعي، الذي يحتاج بدوره الى الكثير من الأموال ليضاعف إنتاجيته، مما استوجب على الجامعة الموافقة على اقتراح قد قدمه بعض أعضائها لإنشاء جهة مختصة في الجانب الزراعي وقد تم قبول الاقتراح سنة 1970 وأعطوها اسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لأن الدول العربية لديها المؤهلات للنهوض بالقطاع الزراعي وتحتاج فقط السبل لتنميته، وقد بدأت المنظمة أعمالها سنة 1972 بحيث مقرها الخرطوم بتعداد غير مكتمل، حتى سنة 1980 أين عرفت المنظمة انخراط جميع الدول العربية فيها².

المطلب الثالث: الأزمات الغذائية العالمية

شهد العالم منذ القديم عدة مشاكل تغذية، قابلها العديد من المحاولات للوصول الى حلول من شأنها أن تدفع بالأفراد للوصول الى اشباع رغباتهم الغذائية.

أولاً: الأزمات الغذائية العالمية

لا يمكن التطرق الى مصطلح الغذاء دون التحدث عن الأزمات الغذائية التي يواجهها البشر، لأن الغذاء مرتبط بالقطاع الزراعي الذي هو بدوره لا يخلو من المخاطر التي قد تتسبب في حالات من التذبذب في الامدادات، مما يجعل الاقتصاد في حالة من عدم الاستقرار الذي يزعج الحكومات ومتخذي القرار في البلاد، فالمعروف أن الانسان حقه الأساسي يكمن في الغذاء بالإضافة الى متطلبات اساسية اخرى، ومنه فإن عدم حصوله على ما يلزمه قد يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي للبلاد، وعرف القرن العشرين عدة مجاعات ونقص حاد في الغذاء بسبب العوامل الطبيعية من جهة والعوامل البشرية من جهة

¹ علي محافظة: بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص37

² غسان يوسف مزاحم: المنظمات العربية المتخصصة في جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976، ص150

أخرى، فيمكن الأخذ بعين الاعتبار المجاعة التي حدثت في جنوب اسيا وفي الهند بالتحديد سنة 1943، وأثناء الحرب العالمية الثانية بحيث كانت الهند تعتمد في امداداتها الغذائية على ماينمار لإكمال العجز من انتاجها للأرز، ومع دخول اليابان لماينمار توقفت الواردات بالإضافة الى الإعصار الذي ضرب المنطقة وما أتلغه من محاصيل زراعية أهمها الأرز، ولكن ما زاد الأمر سوءا هو تخزين بريطانيا للغذاء لإمداد جنودها منه خوفا من دخول اليابان الى الهند، والدخول في حرب معها وهو ما أدى الى مجاعة دامت حوالي ثمانية أشهر لقي الكثير حتفهم في ظل هذه الظروف الصعبة¹، مرت العديد من الدول المستعمرة أو المستقلة حديثا فنظرا لما عانتها من استغلال المستعمرين لثرواتهم ونهبها كان من الصعب عليها النهوض بالاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالجانب الزراعي.

ثانيا: الثروة الخضراء

شهد العالم في 25 من شهر مارس 1914 في ولاية إيو الأمريكية ميلاد العالم الزراعي نورمان بورلاوج، بحيث بقي هذا الاسم محفورا في التاريخ بحيث كان تخصصه في الجامعة في علم النباتات والغابات، وتحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة مينيسوتا الأمريكية سنة 1942، الأمر الذي سهل في دخوله العمل عبر بوابة شركة دوبن "DUPONT COMPANY" وقد استمر في العمل في هذه الشركة الى غاية 1944، أين انتقل الى مؤسسة روكفلر "ROKFELLER FOUNDATION" أين اشتغل فيها كباحث في الزراعة في المكسيك، وخاصة في ميدان الحبوب الى غاية 1960، وفي هذه الفترة اشتهر العالم الزراعي بدوره الكبير في تطور الانتاج الزراعي في الدول النامية، أو التي خرجت من تأثير الاستعمار بحيث كان له الدور الأهم في قيامها بفترة نوعية فيما يخص الزراعة خاصة الحبوب، وكان عمله يقتصر على تطوير أنواع القمح ومتابعة الفلاحين للخروج من أزمة الكوارث الطبيعية، كما أنه عمل على الجينات لاستخراج سلالات جديدة من النباتات، وهذا ما جعله يكتشف العديد من انواع القمح بحيث تتميز بتحملها للعوامل التي تؤثر على نموها كما ضاعف من إنتاجيتها، وهو ما أثر ايجابيا على القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية لجهدها الكبير، والميزانية الضخمة المنفقة على البحوث العلمية في المجال الزراعي، وقد استطاع "بورلاوج" أن يقوم بتجربة أبحاثه في الواقع في مدينة "واي ياكى" المكسيكية التي لا تبعد كثيرا عن "أريزونا"، عرفت هذه المدينة قبل سنة 1945 نشاطا فلاحيا كبيرا فكانت الخيرات لا تتوقف، ولكن بعد هذه السنة انقلبت الأحداث فتغير المناخ وهجرها اهلها وأصبحت مليئة بالأوبئة، وكانت انطلاقتها من مدينة لم تعط مؤسسة روكفلر الترخيص بالعمل فيها ما أجبره على العمل

¹ Romesh Chunder Dutt « famines and land assessmen in india », D.K. Publishers' Distributors, London, 1985, p18

بمفرده دون مساعدة باحثين في مجاله، وكانت مخاطرة كبيرة فالمناخ السائد في تلك الفترة جعله يزرع في فصل الربيع وأن يرى ثمار جهده في الخريف، وتغيرت الحياة في تلك المدينة وعادت الى أحسن ما كانت عليه، فقد لقب بمنقذ العالم من المجاعة، فكانت تجربته مرجعا بالنسبة للمزارعين في جميع أنحاء العالم خاصة في الدول النامية، وهو ما جعله يتحصل على عدة ألقاب أهمه جائزة نوبل للسلام سنة 1970 نظيرا لما كان يحتويه تفكيره من تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد العالم، فكان يرى أن الإنتاج العالمي للغذاء باستطاعته تغطية كل الطلبات العالمية لكن تقفد الكثير من الدول للغذاء، بسبب سوء التوزيع للمتاح من الغذاء أي عدم وجود عدالة اجتماعية في العالم، ما يسبب ارتفاع نسبة الجوع وحتى الذين يعانون سوء التغذية وهذا امر جد خطير¹.

عرفت المكسيك نهضة قوية في المجال الزراعي خاصة فيما يتعلق بالقمح فبعدما كانت مستوردة لهذه المادة صارت سنة 1965 تصدرها بعدما حققت الاكتفاء الذاتي لشعبها، الأمر الذي ساعد الدول النامية في استغلال التجربة المكسيكية فجنبت كل من الهند وباكستان من المجاعة، وأنقذت الملايين من سكانهما من الموت جوعا وهذا نتيجة الجهود المستمرة لأبي الثورة الخضراء، فقد عرفت الدول النامية قفزة نوعية في الانتاج الزراعي بعد المكسيك خاصة فيما يتعلق بالقمح ولأرز ومن هنا انطلقت رحلة الثورة الخضراء التي نسبت الى "بورلاوج" ولقب بالأب الروحي للثورة الخضراء، بحيث قام بتطوير نوع جديد من القمح يكون قصير الساق ولكن انتاجيته جد كبيرة لأنه مضاد للرياح وسوء الأحوال الجوية، فاستغلت الهند وباكستان التطور الحاصل في القطاع الزراعي وسارتا على خطى المكسيك، مما ادى الى زيادة المحصول من القمح والأرز وإشباع رغبات أفرادها، ومما كان ملاحظا في الثورة الخضراء الاعتماد على القمح و الأرز لتوفير حاجيات الأفراد، مع العلم أن الثورة الخضراء جاءت نتيجة لخروج معظم الدول النامية من الاستعمار، مما جعلها تبدأ من تحت الصفر فالمعلوم أن الاستعمار عند خروجه ترك البلدان منهكة اجتماعيا، فنجد أن معظم الافراد لا يتمتعون بمستوى دراسي يمكنهم من استيعاب كيفية النهوض بالدولة من جديد، ومتمهورة اقتصاديا عن طريق نهب الثروات الطبيعية واستفادة المستعمرين منها وارتفاع نسب البطالة خاصة المؤهلة التي تعتبر شعلة الاقتصاد في غياب الموارد، وهذا ما جعل اي نجاح في الميدان الاقتصادي يعتبر قفزة نوعية للبلدان النامية، وارتفاع انتاجية القمح والأرز خفف من حدة سياسة التجويع التي يعتمدها العالم المتقدم لنهب ثروات البلدان النامية، فانتقل الاستعمار المباشر الى الاستعمار الاقتصادي، فالجوع وسيلة فعالة لاستغلال الشعوب ونهب ثرواتهم، وهو ما عمل بورلاوج على التخلص

¹ Ronald L. Phillips : " **Norman E. Borlaug 1914-2009** ", National Academy of Sciences , USA, 2013 p01

منه فبعد قيامه بدراسة تجارب كثيرة في المكسيك لم يحتفظ بخبرته لنفسه واستغلالها لزيادة دخله، بل ساعد الدول النامية لمحاربة الجوع الذي يؤدي الى كوارث اجتماعية قبل الحديث عن احتمالية الوفاة جوعا، وصولا الى الستينيات من القرن العشرين انتشرت عبارة "معجزة الأرز" حيث تضاعف انتاج الأرز خاصة في البلدان السالفة الذكر، فالتحسينات الموضوعة في المحاصيل الجديدة عن طريق التقنيات المتطورة والعمل على الدراسات الوراثية التي تضيف أصناف لها دور هام في تحسين المستوى الغذائي¹.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

أولت الحكومات أهمية كبيرة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتوفير الغذاء، فعملت البلدان المتقدمة المتضررة من الحرب على النهوض باقتصادها إلى أحسن مما كان عليه، ومن أهمها القطاع الزراعي لإشباع حاجات افرادها من الغذاء، وكان مجال البحث العلمي ينفق عليه ميزانيات حكومية معتبرة الامر الذي ساعد في التطور التكنولوجي وتحسين وسائل الزراعة والإنتاج الفلاحي، وهذا ما نتج عنه تطور في انتاجية الحبوب خاصة القمح الى أن وصل الى ذروته سنة 1969 وعرفت فيها هذه الفترة تخمة القمح العظيمة²، أما بالنسبة للدول النامية او الحديثة الاستقلال نجد انه من المستحيل مقارنتها بالدول المتقدمة لكنها قامت بتقليص نسبة الاستيراد الغذائي وزادت من انتاجها وهذا بحد ذاته انجاز، لكن عرف العالم سنة 1972 الى غاية 1974 مشهدا مغائرا تماما فشهد العالم فترة جوع وسوء في التغذية نتيجة للجفاف الذي ضرب العالم في تلك الفترة بحيث لم تسلم الهند والصين وباكستان منه بالإضافة الى الاتحاد السوفيتي وجزء من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أخلط حسابات معظم دول العالم بحيث أن انخفاض الانتاج أدى الى تقلص أو انعدام الامدادات الغذائية العالمية من جهة وارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، وهذا ما أدى الى ارتفاع نسبة سوء التغذية في البلدان الفقيرة فحرصت الحكومات على العمل للخروج من هذه الازمة، كما عجل في عقد اجتماع منظمة الأغذية والزراعة³.

¹Bickel, Lennard : " **Facing starvation; Norman Borlaug and the fight against hunger**", Reader's Digest Press NY,1974,p376-392

² Bryan Lee McDonald : « **Food Power: The Rise and Fall of the Postwar American Food System**»,Oxford University Press, new York, 2017,p130-162

³ Barry Riley: "**The political history of American food aid**", Oxford University Press,NEW YORK,2017,p335

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الإنسان اشباع رغباته الغذائية من الأهداف الأساسية وهو ما جاء في هرم ماسلو للاحتياجات الانسانية¹، بحيث تنقسم حاجاته الى انواع تبدأ من الأكثر أهمية وهي الحاجات الفسيولوجية ومن أهمها الأكل والشرب، ونجدها في قاعدة الهرم، مما استوجب على الحكومات والمنظمات الغذائية أن تضع استراتيجيات من شأنها تلبية رغبات الافراد وإشباع حاجاتهم من الغذاء، وسمي هذا الهدف بالأمن الغذائي واعتبر هذا المصطلح حديثا بحيث ظهر لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، أين شهدت بداية ذلك العقد مجاعة كبيرة وسوء تغذية في الكثير من الدول .

أولاً: تعريف الأمن الغذائي

يختلف التعريف اللغوي عن التعريف الاسلامي، فكل يعطي تفسيراً لكن تختلف الأوجه ومنه يمكن تلخيص تعاريف الأمن الغذائي فيما يلي:

التعريف الأول: التعريف اللغوي للأمن الغذائي

نجد ان الامن الغذائي متكون من مصطلحين، فإذا عرفنا كلمة الأمن نجد ان لها علاقة بعدم الخوف والطمأنينة والثقة وعدم الخيانة، أما بالنسبة للغذاء فهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب ، ، ومن هنا يمكن تعريف الامن الغذائي على أنه الطمأنينة لتوفر الغذاء²؛

التعريف الثاني: هو القدرة على تلبية احتياجات الأفراد من السلع والمنتجات الغذائية، عن طريق الانتاج المحلي وبعده طرق ومصادر وهي مرتبطة بالوقت الطي تطلب فيه هذه المنتجات³؛

في الحقيقة هذا التعريف لا يختلف عن تعريف الاكتفاء الذاتي، فيعرفه على اساس تحقيق رغباتهم عن طريق الانتاج المحلي، بحيث لم يذكر في حالة عجز الانتاج المحلي عن توفير الرغبات فانه لا يمكن من تلبية الحاجات عن طريق الاستيراد؛

¹ ANJANABEN J. TRIVEDI, AMIT MEHTA: "Maslow's Hierarchy of Needs - Theory of Human Motivation", International Journal of Research in all Subjects in Multi Languages, Vol 7, Issue 6, 2019,p39

² مجموعة مؤلفين، "المعجم الوسيط"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص ص 85، 645

³ رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 288.

التعريف الثالث: هي القدرة على تلبية حاجات الافراد الغذائية الضرورية بصفة منتظمة اما عن طريق الانتاج المحلي، وإما عن طريق تخصيص جزء من الدخل لتلبيتها عن طريق الاستيراد، وهذا لتغطية عجز الانتاج المحلي¹؛

ويعتبر هذا التعريف هو تلبية حاجات المجتمع سواء بالإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد بحيث تكون الاهمية في توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع حتى ولو اختلفت المصادر؛

التعريف الرابع: عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 "ضمان قدرة جميع الأفراد على الحصول في كل الأوقات، اجتماعيا اقتصاديا وماديا على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم التغذوية و مفضلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"²، وهو تعريف شامل لجميع النقصان الموجودة في التعريفات الأخرى، بحيث شمل الحاجة للغذاء وتلبية الحاجة من قبل الدولة عن طريق جميع المصادر محلية وخارجية، بالإضافة الى نوعية الغذاء الملبي للحاجة من حيث الكمية والنوعية؛

التعريف الخامس: عرفه البنك الدولي سنة 1986 بأنه يتحقق عند حصول كل أفراد المجتمع في كل زمان على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، بحيث تتمثل عناصره في الوفرة والقدرة على تحصيل الغذاء³، بحسب هذا التعريف فان شرط الوفرة للغذاء لها أهمية كبيرة، فلم يتم بتحديد المصادر التي توفر منها الغذاء، لان الأهم هو توفيره لتلبية حاجات الافراد، والشرط الثاني عبارة عن القدرة على تحصيله فان توفر بالتكلفة التي لا يستطيع الناس الحصول عليه، هنا يمكن القول أنه لا يتحقق الامن الغذائي .

مما سبق نلاحظ أن هناك العديد من التعريفات، بحيث مجملها يتفق في عنصرين أساسين وهما توفير الغذاء والقدرة على تحصيله، ولهذا فنرى ان التعريف الانسب هو أن الامن الغذائي هو توفير الغذاء ذو نوعية جيدة في جميع الأوقات، لتلبية حاجات الأفراد المتزايدة وفقا لقدرتهم الشرائية للحصول على حياة سليمة، ولهذا فإنه يوجد العديد من المفاهيم المتعلقة بالغذاء لكن بعيدة عن مفهوم الامن الغذائي بحيث يجب عدم الخلط بينها ونذكر منها :

¹ معتز نعيم، "السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، دراسة تحليلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد

21، العدد 01، 2008، ص 319

² Ecker, O., & Breisinger, C. The food security system: a new conceptual framework. Washington, D.C: IFPRI.2012, p3

³ WB. poverty and Hunger: Issues and options for Food Security in developing Countries. A policy study of World Bank. Washington: The World Bank. 1986, p1

1- أمان الغذاء: يوجد اختلاف فيما بين الامن الغذائي وأمان الغذاء بحيث يعرف هذا الأخير على انه عبارة عن الغذاء الذي يتوفر فيه المعايير الضرورية للمنتج الصحي والسليم، بحيث يكون مطابقا لشروط السلامة الغذائية، بمعنى أن عامل الأمان يكون خاص بمكونات المنتج بحيث يكون هدفه التغذية السليمة للأفراد الطالبين للسلعة، بحيث يعود النفع على المستهلك النهائي وهو الهدف الرئيسي من انتاج غذاء امن خال من العيوب والأمراض¹، بحيث يتميز بقيمته الغذائية الجيدة من حيث النوعية حتى ولو كان مضاف اليها مواد كيميائية، لكن حسب الكمية المسموح بها للاستهلاك ما يجعلها خالية من التأثيرات السلبية على المستهلك النهائي، وحتى على العمال المنتجين لأن كثرة استخدام المواد الكيميائية تضر المنتجين قبل المستهلكين، بحيث الغذاء السليم يبدأ من الدورة الانتاجية بتوفر مواد أولية خالية من العيوب والشوائب الضارة على صحة المستهلك، والرقابة المشددة أثناء عملية الإنتاج لعدم إضافة مواد سامة، وعند الانتهاء من عملية الانتاج يبدأ دور التخزين بحيث يجب أن يحفظ المنتج في مخازن لا تؤثر في المنتجات سلباً²، ونفس الشيء بالنسبة للغذاء الزراعي فمن المستحسن أن يكون خالي من المواد الكيميائية السامة، بحيث طمع الانسان ادى الى استخدام موارد محظورة دولياً للرفع من كمية الانتاج وزيادة هامش الربح، وهذا الأمر يستدعي للقلق، حيث تغير نمط الغذاء في العالم من صحي في بداية الأمر ذو جودة عالية الى أقل جودة أكثر كمية؛

2- التبعية الغذائية: هي عبارة عن الاعتماد الغير متكافئ في عملية الحصول على الغذاء، بحيث تعتمد الدولة على دولة أو دول أخرى من اجل الحصول على غذائها وفق العمليات التجارية للتجارة الخارجية، هذا الاعتماد يؤدي الى العجز في البحث عن الحلول للنهوض بالإنتاج المحلي، والتأثر المباشر في حين طرأت تغيرات في البلد المعتمدة عليه³، وكلما لم تعمل الدولة على الرفع من انتاجها كلما زادت التبعية للغير، بحيث لا يمكن من أن توفر غذاء أفرادها وهذا لوحده خلل في سياسة الدولة ليس في اقتصادها فحسب؛

¹ أبو بكر عبد الله سليمان، "الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد 03، العراق، 2009، ص 123.

² عماد محمد، "الجودة والمخاطر في التصنيع الغذائي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 73.

³ ابراهيم العيسوي، "قياس التبعية في الوطن العربي (مشروع المستقبل العربية البديلة)"، البات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 17.

3- الأمن الغذائي النسبي والمطلق: يعرف في الاقتصاد نوعين من الامن الغذائي المطلق والنسبي، فأما المطلق فهو عبارة الذي يكون فيه الانتاج المحلي يعادل أو يفوق الطلب المحلي، ولديه مصطلح اخر في الاقتصاد بحيث يعرف بالاكنتفاء الذاتي، والأمن الغذائي النسبي بمعنى التميز النسبي في انتاج سلع دون أخرى بحيث بإمكانها تحقيق امنها الغذائي، ولكن عن طريق التعاون مع البلدان الذين يمتازون بإنتاج أنواع مختلفة أخرى من السلع، وتسمى بالتعاون على أساس الميزة النسبية؛

4- المستوى الغذائي للفرد: يحتاج الانسان للقيام بوظائفه اليومية الى غذاء يساعده في ذلك، وحددت منظمة الصحة العالمية الكمية اللازمة من الطاقة التي تمكنه من أداء واجبه على أحسن وجه، وقدرت بما لا يقل عن 2500 سعرة حرارية يوميا¹؛

5- الفجوة الغذائية: هي الاستهلاك المحلي الذي يفوق الانتاج المحلي وقيمة الفرق يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد².

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

لدراسة تحقيق الأمن الغذائي من قبل الدولة يجب عليها القيام بدراسة لأهم المؤشرات التي يعتمد عليها الأمن الغذائي، بحيث يحدد معدلاته حسب فعالية كل مؤش، بحيث تستطيع معرفة امكانية تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل والقصير، ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- القدرة على تحمل تكاليف الأغذية: هو مؤشر خاص بقياس القدرة الشرائية للمستهلكين، بحيث يقوم بحساب التغير في القدرة الشرائية جراء الارتفاع في أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، وهذا ما يعطي نظرة لإمكانية تحقيق الامن الغذائي؛

ويمكن حسابه من خلال³:

- **استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري:** وهو يخص انفاق الأسر على الغذاء عن طريق النسبة المئوية للإنفاق؛

¹ ندى شاكر جودت ،انتصار حسون رضا ،"الأمن الغذائي دراسة تطبيقية للعراق" ،مجلة كلية التربية الأساسية ،العدد 48 ،العراق ،2006 ،ص294

² عبد القادر رزيق المخادمي ،"الأزمة الغذائية العالمية" ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2009 ،ص 216.

³ عمار حسن بشير ،مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013 ،2013 ،بتصرف ،ص03 .

- **نسبة السكان تحت خط الفقر:** وهم السكان الذين يعانون من الفقر المدقع ويكون مستوى انفاقهم اليومي أقل من دولارين؛

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر عن معدل القدرة الشرائية للمستهلك ،بحيث يقيس نسبة دخله من الناتج المحلي الاجمالي؛

- **التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية:** يقيس هذا المؤشر مدى فرض الدولة للتعريفات الجمركية الخاصة بالقطاع الزراعي؛

- **التمويل الزراعي:** يقيس النسب المئوية من التمويل الذي يحصل عليه المزارعين، بحيث غرضه معرفة حماية الدولة للمستهلكين الفقراء في حالة الخسائر في القطاع الزراعي.

2- مؤشر توافر الأغذية: هو مؤشر يقيس المستوى العام للتموين الذي تقوم به الدولة، وحجم الامدادات من السلع التي تدفع بها الى السوق، وحساب عدالة توزيعها على اسواق التراب الوطني، بالإضافة الى كمية الانتاج المحلي الموجه للسوق المحلي ونسبة توفره في حالة حدوث مشاكل خارجية، ولحسابه يجب دراسة كل جوانبه والمتمثلة فيما يلي¹:

- **كفاءة الامدادات الغذائية:** بحيث يقيس مدى تحصل الفرد من كيلوكالوري في اليوم؛

- **الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي:** يقيس كفاءة وصول الغذاء الى السلع عن الربط بين الابتكار الزراعي التكنولوجي وما بين اجمالي الناتج المحلي الزراعي؛

- **البنية التحتية:** للوصول الى امدادات في كامل التراب الوطني لابد من الوقوف عن البنية التحتية للدولة، والتي تسمح بتوفر السلع في جميع انحاء الوطن، بحيث تقاس التخزين الى التوزيع فقبل التوزيع لابد من التخزين، وبعد التوزيع لابد من اعادة التخزين للتوفير المستمر؛

- **الاستقرار السياسي:** هو مؤشر يقيس مدى الاستقرار المجود في الحكومة، بحيث كلما كانت حالة من عدم الاستقرار كلما تأثر الامداد بالغذاء؛

¹ بلقاسم سلاطينية ، مليكة عرعور، "معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده"، مجلة كلية الاداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الخامس، 2009 ص.9

- **الفساد:** يعبر مستوى الفساد الذي تشهده البلاد عن درجة التخلف الاجتماعي، من بينها قطاع الامداد بالغذاء، بحيث تزيد الأساليب الغير سوية في المجتمع.

3- جودة وسلام الاغذية: يقيس متوسط تحسن نوعية الغذاء، بحيث لتحقيق الامن الغذائي يلزم من توفر الجودة للغذاء وهو بدوره ينقسم الى¹:

- **تنوع النظام الغذائي:** وفي هذا المؤشر يتم قياس الأغذية الغير نشوية من الطاقة الغذائية الاجمالية للاستهلاك، بحيث كلم ارتفعت كلما وصلت الدولة الى نظام غذائي متنوع؛

- **المغذيات الدقيقة:** ويقيس مدى توفر الغذاء على الحديد والفيامين (أ)، بحيث كلما ارتفع كلما زادت القيمة الغذائية؛

- **البروتين:** ويشمل هذا المؤشر مدى توفر النظام الغذائي الجزائري للبروتين، بحيث تشمل الأحماض الامنية وقيمة هضم البروتين؛

- **سلامة الاغذية:** هو مؤشر يقيس سلامة المواد الغذائية في البلد، من مياه صالحة للشرب الى مواد غذائية سليمة.

المطلب الثاني: أبعاد الامن الغذائي

ان الوصول الى تحقيق الامن الغذائي ينتج عنها عدة مزايا، أولهم اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وهو ما تخشاه الدول اذا لم تستطع تحقيق أمنها الغذائي، بحيث تصبح عرضة للعديد من المشاكل، وتضرب جميع الابعاد بحيث تؤثر سلبا على الدولة من جميع النواحي، ولهذا لابد من دراسة الأبعاد المتعلقة بالأمن الغذائي ومقسمة الى:

أولا: البعد الاقتصادي والسياسي

ان الامن الغذائي هدفه الرئيسي تحقيق التطور الاقتصادي الذي لديه علاقة مباشرة مع الجانب السياسي، بحيث اذا انتعش الاقتصاد فانه يؤثر ايجابيا على الجانب السياسي، والاستقرار السياسي بدوره يؤثر بالايجاب على القطاع الاقتصادي:

¹ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، "سلوك المستهلك"، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2007، ص42

1- البعد الاقتصادي: ان الغذاء عبارة عن عنصر من عناصر الاستثمار البشري، بحيث زيادة كمية الفجوة الغذائية التي تكون في البلاد، يكون سببها انخفاض الانتاج المحلي الذي لا يستطيع أن يغطي الحاجات الغذائية للأفراد، ما يستوجب على الدولة اللجوء الى الاستيراد لتحقيق الامن الغذائي حتى ولو كان نسبيا، إلا أنه يمكن استغلاله للتأثير على التنمية الاقتصادية، بحيث عندما يستطيع الانسان الوصول الى الغذاء بطريقة سلسلة ومن غير صعوبات، يولد في نفسه حالة من الراحة التي تساعد على خلق نوع من القدرة على اكمال المهام الانتاجية بأريحية، والرفع من مستوى الدخل المحلي الاجمالي، مما يساعد على الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي فان الاستثمار في العنصر البشري يمكن اعتباره أساس العملية الانتاجية، فإذا توفرت لديه كل الشروط المواتية يؤدي الى تحقيق أهداف الاقتصاد؛

2-البعد السياسي: ان المجال السياسي لا يقل اهمية عن المجال الاقتصادي في تحقيق الامن الغذائي من جهة ومن التأثير به، بحيث يعتبر السياسيين هم السباقون لوضع سياسات وخطط من شأنها الوصول الى تحقيق انتاج مرتفع عن طريق الرفع من عملية الاستثمار، ما يجعل المنتج المحلي أكثر تنافسية من المنتجات الخارجية للوصول الى تغطية الحاجات المتزايدة للأفراد على الغذاء، أما في حالة عدم تحقيق الانتاج المحلي لهذا الدور، ومقابل ذلك حقق عجزا أدى الى رفع قيمة الفجوة الغذائية فلا بد من متخذي القرار العمل على تغطية هذا العجز، باستخدام المنتجات الأجنبية وهذا باتخاذ قرارات تسمح بالرفع من العوائق التي تمنع اشباع رغبات الشعب، لأن هلاك الدول يكون بسبب الجوع فانه معظم الحروب الاهلية القائمة في العالم سببها الرئيسي الجوع، ويجب على الدولة أن تلعب دور المراقب للسوق بحيث لا بد عليها أن تحمي اقتصادها، والعمل على الرفع من التنمية الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالإنتاج المحلي، بوضع سياسات دعم من شأنها الرفع من انتاجية القطاع الزراعي الذي يعتبر الممون الرئيسي للغذاء، والعمل على حماية المنتج المحلي والرفع من قوته التنافسية عن طريق اصدارا لوائح وقرارات للتصدي الى الواردات من الغذاء، فلا يمكن للبلد من التقدم دون النهوض بقطاعها الزراعي والصناعي، وبما أن الصناعة أصبحت دافعا اضافيا للقطاع الزراعي، بحيث أصبحت السوق الثاني للقطاع الزراعي الذي يمدّها بالمنتجات الزراعية، والتي تعتبر في هذه الحالة مواد أولية او نصف مصنعة للخروج بمواد غذائية مصنعة، بحيث يجب على متخذي القرار وضع قرارات مفادها المؤسسات الصناعية المحلية هي الأحق بالمنتجات الزراعية من التصدير، بالرغم من أن التصدير يلعب دورا هاما في الرفع من العملة الصعبة،

لكن لا يضاهاى الوصول الى التنمية الاقتصادية، القطاع السياسى يؤثر ويتأثر بالأمن الغذائى¹، وكما هو الملاحظ فى الوقت الراهن أصبح الغذاء مصدر تحكم، فبالإمكان اعتباره سلاح القرن الواحد والعشرين ومن اهم ما تقوم به الدول المتقدمة اتباع سياسة حضر المبادلات التجارية مع البلد المراد معاقبته، الشيء الذى فعلته أمريكا مع ايران، بإتباع سياسة التجويع.

ثانيا: البعد الاجتماعى والثقافى

ويمكن معرفة كلا منهما فيما يلى :

1- البعد الاجتماعى: هى الحالات الاجتماعية التى يمكن للأمن الغذائى من التأثير على الانسان فيها، بحيث اذا اردنا معرفة سبب الأزمات الغذائية نجد بأن الانسان هو المسئول الوحيد عنها، فالرغبة فى استهلاك الغذاء يحدده الكمية الموجودة، بحيث المعلوم أنه كلما عرف الانسان أن الكميات محدودة كلما ارتفعت نسبة طلبه لهذه السلع، بالرغم من أنه فى الكثير من الاحيان يحتاج أقل مما يطلب، ما يجعل المجتمع فى حالة من الخوف والهلع من نفاذ السلع، بحيث نجد هذا الامر فى الدول المتخلفة، وكثرة الاشاعات المغرضة التى يقابلها حالة من القلق، بحيث لا يصبح الكلام إلا عن تلك السلعة وهو ما حدث فى الجزائر فى أزمة زيت المائدة أين أصبح الاستهلاك أكثر من الانتاج لسلعة من المفروض ان مدة استهلاكها طويلة بعض الشيء، كما أن الانسان هو من يحدد الكمية المنتجة وفقا للحالة الاجتماعية بحيث كلما تحسنت الحالة الاجتماعية كلما ارتفع الانتاج، وعن المستوى المعيشى نتكلم بحيث عند انخفاض المستوى المعيشى فى الارياف يقابله هجرة الى المدن لتحسين المستوى، الامر الذى يجعل القطاع الزراعى يعانى من نقص اليد العاملة ،وبالتالى يؤثر فى جميع القطاعات²؛

2- البعد الثقافى: تعتبر ثقافة الانسان هى المحدد لأهم معالم الحياة، فعند التطرق الى القطاع الزراعى نجد ان جل العاملين فى القطاع لديهم ميول لهذا النوع من الحياة، لأن تربيتهم التى كانت لها الكثير من التأثير على حياتهم، وعلى النشاط الاقتصادى للبلد، بحيث اذا لم تجد الدولة ثقافتهم مبنية على الزراعة وتربيتهم مبنية على حب الارض لن تجد الدولة من يعمل فى القطاع الزراعى، لهذا يعد البعد الثقافى من بين أهم أبعاد الأمن الغذائى حيث نجد للعمل فى القطاع الزراعى، بحيث لابد من تحمل ظروف المعيشة

¹. عبد الغفور أحمد ،"الأمن الغذائى مفهومه ،قياسه ،متطلباته"، دار امانة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2014 ،ص32 .

² زافود عبدالسلام ،"الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمى الجديد" :قراءة فى حصاد وقائع واحداث عقدين من الزمن 1989-2011 ،دار زهران للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ،2015 ،ص50 .

القاسية ومن الصعب ان يتحملها انسان لا يعرف قيمة الارض، فالفلاح يعتبر الأرض بمثابة العرض وكلما خدمتها كلما جنت، ولهذا نجد الكثير من المزارعين في مستوى معيشي سيء ولكن لا يتخلون عن الزراعة، وتسمى بثقافة الانتماء التي لا يمتلكها معظم الناس الذين يعيشون في المدن¹.

ثالثا: الأبعاد الكلاسيكية للأمن الغذائي

تعتبر الابعاد الأربعة للأمن الغذائي هي الأساس بحيث وضعتها منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة :

1- التوفر أو الإتاحة: هي الامدادات من السلع الغذائية التي يمكن الوصول اليها عن طريق الانتاج، التوزيع والتبادل ،بحيث يدرس امكانية الإتاحة للمواد الغذائية، ويتم تحديد انتاجية الغذاء من خلال عدة عوامل كالتالي:

- حيازة الأرض وزراعتها؛

- انتقاء المحاصيل وإدارتها وزراعتها؛

- تربية الثروة الحيوانية وإدارتها.

2- امكانية الحصول على الغذاء : ان الحصول على الغذاء مرتبط ارتباطا وثيقا بالإتاحة من جهة والقدرة الشرائية من جهة أخرى، فلا يمكن الوصول الى الغذاء اذا كانت الأسعار مرتفعة والقدرة الشرائية للمستهلك منخفضة؛

3- الاستخدام: هو الكميات من الغذاء التي يستهلكها الأفراد بحيث يكون الغذاء امنا وذو جودة تمكنه من تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة؛

4- الاستقرار: بمعنى يجب استمرار تحقيق الأمن الغذائي وهذا عن طريق استمرارية تحقيق الأبعاد الثلاث السابقة.

¹ سلاطينة بلقاسم ،عرعور مليكة ،"معالجة تصورية لمفهوم الامن الغذائي وأبعاده" ،مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 05 2009، ص13

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

يتأثر تحقيق الامن الغذائي بعدة عوامل لكن في الأصل تتلخص في العوامل المباشرة، بحيث يكون التأثير فيها مباشرة على الأمن الغذائي، وعوامل غير مباشرة وهي التي تؤثر في الامن الغذائي بطرق غير مباشرة.

أولاً: العوامل المباشرة المؤثرة على الأمن الغذائي

هي تلك العوامل التي تؤثر مباشرة على تحقيق الأمن الغذائي ايجابيا أو سلبيا، بحيث لها علاقة مباشرة بحجم الغذاء المنتج والمستهلك نذكر منها:

1- التغير المناخي: يرتبط الانتاج الزراعي مباشرة بالوضعية المناخية السائدة، بحيث يمكن لكمية الانتاج التغير بالزيادة أو بالنقصان وفقا للمناخ، بحيث عرفت السنوات الاخيرة ومنذ ارتفاع ظاهرة الاحتباس الحراري زادت المخاوف من ضعف الانتاج، بحيث أصبح المستثمرون يفكرون مليا قبل الاستثمار في القطاع الزراعي، بحيث أن هذا القطاع لا يحوز على ضمانات والخسائر فيه تكون ضخمة، ومن شأنها التأثير في كافة المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية البيئية، وتكمن القوة في تغير المناخ هو بسبب عدم القدرة على الوقوف أمام قوة الطبيعة التي هي من قوة الله، فالرياح القوية التي تضرب البلاد لا يمكن توقيفها لكن هي بإمكانها التأثير على المحصول، بالإضافة الى الأمطار الغزيرة التي تنتهي بفيضانات لا يمكن إيقافها لكنها تجرف المحصول، شدة الحر التي تأتي في غير وقتها والمتسببة للجفاف لا يمكن إيقافها لكنها تؤثر في المحصول وعدم قدرته على الانبات¹، كل هذه العوامل المناخية من شأنها أن تؤثر سلبا على الانتاج الغذائي وبالتالي التأثير المباشر على الامن الغذائي؛

عرف الإنتاج العالمي انخفاضا كبيرا بحيث لم يستطع البقاء بنفس الوتيرة التي كان عليها في السابق، والأمر راجع للاحتباس الحراري الذي كان الانسان هو المتسبب الاول فيه بجشعه وقلة احترامه للطبيعة ما جعله يفضل المال على حساب الطبيعة، وهذا ما خلف نتائج في القطاع الزراعي متدهورة بحيث انخفض الانتاج العالمي، وانخفضت الثروة الحيوانية والمائية والسبب كان الانسان والنتيجة يتحملها الانسان؛

¹محمود الدويري، "التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثره"، مجلة الاستثمار الزراعي، الأردن، العدد 15، 2008، ص43.

2- العوامل الديموغرافية: ان العامل الديموغرافي يؤثر تأثيرا مباشرا على تحقيق الامن الغذائي، بحيث ان الارتفاع في معدل النمو الديموغرافي يؤثر مباشرة في المستوى العام للاستهلاك، بحيث ان لم يقابله ارتفاع في المستوى العام للإنتاج، سوف يؤثر على الأمن الغذائي عن طريق زيادة الفجوة الغذائية، ليس هذا فحسب بل يمكن للعامل الديموغرافي أن يؤثر في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تغير التوزيع في البلاد، بحيث السكان موزع على مناطق حضرية وريفية، السكان الريفيون هم أصل الانتاج الزراعي فعند هجرتهم الى المدن يحدث ضعف في النشاط الزراعي، بسبب انخفاض اليد العاملة ما يؤدي الى انخفاض الانتاج وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية؛

3- العوامل التكنولوجية: ان التكنولوجيا لها تأثير كبير على الرفع من الإنتاج بحيث تساعد الالات الزراعية الحديثة من ذلك، ولكن ليست التكنولوجيا التي نبحث عنها بل هي التكنولوجيا الحيوية الحديثة، والتي لها علاقة بعناصر الانتاج فهي عبارة عن أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية، كما باستطاعته استخدام مواد من تلك الكائنات لعمل او تعديل منتج، فمثلا تستخدم الكائنات الحية في المياه والأراضي الزراعية، كما يمكنها تطوير كائنات مجهرية توجه لإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات وهذا ما يزيد من مستوى الانتاج، بفضل تحسين نوعية المنتج والزيادة من الكمية التي تؤدي الى تغطية الحاجات الغذائية للمستهلكين مما يدفع الى تحقيق الأمن الغذائي¹.

ثانيا: العوامل الغير مباشرة المؤثرة على الأمن الغذائي

هي العوامل التي تؤثر في تحقيق الامن الغذائي لكن بصفة غير مباشرة نذكر منها:

1- الوقود الحيوي: ويسمى ايضا بالوقود الأحيائي عرف العالم في الاونة الأخيرة تطورا كبيرا من حيث كمية الإنتاج والاستخدام، ويتم إنتاجه عن طريق تحويل الكتلة الإحيائية للوصول الى الوقود أو الغاز المراد إنتاجه، فمثلا إنتاج البيو إيثانول عن طريق تحويل القصب السكري، وبالتالي تخلت الكثير من الدول عن الزراعة الغذائية ما أدى الى انخفاض الإنتاج العالمي من الغذاء، وارتفاع أسعار السلع في جميع أنحاء العام، الامر الذي يرفع من عدم القدرة على الشراء، وبالتالي الوصول الى انعدام الأمن الغذائي²؛

¹ محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص157

² الصادق عوض بشير، "تحديات الامن الغذائي العربي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2009، ص18

2- العوامل المادية والمالية: ان القطاع الزراعي من بين القطاعات التي تكلف مبالغ كبيرة للاستثمار فيه، ولأن الخسائر فيه جد معتبرة نجد أن البلدان النامية لا تولي أهمية كبيرة للاستثمار الزراعي، بحيث توجد العديد من العراقيل للاستثمار في هذا القطاع، فلا يمكن تحقيق الاستدامة في تحقيق الامن الغذائي دون الرفع من المشاريع الاستثمارية الزراعية التي تحتاج الى تمويل والدعم في حالة الخسارة، وهذا دور الدولة بحيث اذا ارادت الرفع من احتمالية تحقيق امنها الغذائي، لابد لها من تشجيع الاستثمارات عن طريق الرفع من قيمة التمويل الموجه للزراعة؛

3- العوامل السياسية: يلعب الاستقرار السياسي دورا غاية في الأهمية من حيث تحقيق الامن الغذائي، فالسياسات والقرارات التي تضعها الدولة بموجب انعاش القطاع الزراعي، يجب عليها تطبيقها في ظروف ملائمة، فمن غير المعقول أن تطبق القرارات الخاصة بالرفع من الاستثمار في ظل تخطيط الدولة في حرب أهلية، بحيث يؤدي هذا الأمر الى ليس فقط الى انخفاض القابلية للاستثمار فقط بل يلعب على الرفع من الفجوة الغذائية للبلاد، وبالتالي صعوبة تحقيق الامن الغذائي، وفي بعض الاحيان انعدامه.

المبحث الثالث: مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي

ان التغير الذي يحدث في الاقتصاد الدولي يلزم الدول الى اعادة النظر الى عملية تحقيق الامن الغذائي، بحيث يجب على الدولة الرفع من التحديات والعمل على التخفيض من الفجوة الغذائية عن طريق الرفع من الانتاج، وهو ما يجبر الدولة من استغلال مواردها الطبيعية والاقتصادية وتحسين الكفاءة من أجل الوصول الى طاقة انتاجية تخفف من سعة الهوة الموجودة بين حاجات الأفراد وما بين الانتاج المتاح، الذي هو غالبا في الدول النامية ضعيف، ما يجبرها على القيام بعملية الاستيراد لتغطية الفارق الذي يكون في الكثير من الأحيان كبير جدا، الأمر الذي يرفع من استنزاف العملة الصعبة بسبب الانفاق الاستهلاكي الذي لا يعود على الدولة بفوائد ربحية.

المطلب الأول: ماهية الفجوة الغذائية

ان التزايد المستمر في الطلب على الغذاء من طرف أفراد المجتمع، يدفع الدولة الى وضع خطط واستراتيجيات تسمح من تلبية رغباتهم، فيعتبر حق مشروط بالنسبة للأفراد، ومشكلة اقتصادية بالنسبة للدولة، بحيث اذا لم يتحقق الامن الغذائي عن طريق الانتاج المحلي تصبح الدولة ملزمة بالوصول الى اشباع رغباتهم بتوفير الغذاء عن طريق الاستيراد، وهذا ما يعتبر عبئا على الاقتصاد لكن وصول الافراد

الى اشباع رغباتهم هو جزء من أهداف الاقتصاد، تعرف قيمة العجز ما بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحلي ما يؤدي بالدولة الى الاستيراد لاستكمال احتياجات البلد، بحيث تعتبر بلدان استهلاكية بدرجة كبيرة، ففي هذه البلدان يحقق الأمن الغذائي ان تحقق عن طريق الاستيراد، بحيث التطرق الى الفجوة الغذائية في البلدان النامية يؤدي الى الحديث عن قيمتها مرتفعة أم منخفضة، وهذا هو حال الاقتصاد العربي من بينهم الجزائر التي لم تستطع تحقيق انعدام الفجوة الغذائية في الكثير من المنتجات، لهذا يعتبر هذا الأمر جد شائك فللوصول الى حالة من انعدام الفجوة الغذائية لابد من احداث عدة اصلاحات سياسية واقتصادية من شأنها أن تحقق نتائج ايجابية.

أولاً: مفهوم الفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية مؤشراً فعالاً لمعرفة الوضعية الصحية للاقتصاد لأي بلد، بحيث كلما كانت الفجوة كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني أكثر هشاشة بسبب الاعتماد في تغذية افراده من الاستيراد وهو الأمر الذي يعتبر نقطة سلبية في الاقتصاد، فبالإضافة الى انخفاض احتياط الدولة من العملة الصعبة نجد الامر الأكثر سوءاً هو عدم الوصول الى الاستقلالية الاقتصادية، بسبب عدم امكانية الدولة من تغطية احتياجاتها بنفسها، حيث التغيرات المعروفة من سنة لأخرى يعود سببها الى انخفاض الكمية المنتجة محلياً وهنا ترتفع الفجوة أو ارتفاعه مقارنة بالاستهلاك، بمعنى انكماش الفجوة الغذائية كما يمكن للفجوة الغذائية أن تنعدم اذا تحقق الفائض في الانتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك والعكس صحيح¹.

1- تعريف الفجوة الغذائية: هي المشكلة الاقتصادية الغذائية التي تواجهها البلاد جراء عدم قدرة الانتاج المحلي من تلبية الحاجات الغذائية المحلية، أي هو العجز الحاصل من الفرق بين الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي من المنتجات الغذائية المختلفة في القطر الوطني²، ولكن لا يمكن أن نقول أن البلد تعثر في تحقيق أمنه الغذائي لأن باستطاعته تغطية الفارق عن طريق الاستيراد، بحيث نجد الكثير من الاقتصاديين يعرفونه على أساس انعدام الأمن الغذائي للبلد وهو ليس صحيح، بعبارة أصح يمكن القول أن البلاد لم تحقق أمنها الغذائي المطلق والذي يعتبر من الصعب تحقيقه في معظم دول العالم بما فيهم الدول المتقدمة، لأنه توجد الميزة النسبية التي تقودنا الى مبدأ التخصص في الانتاج، بمعنى أن الفجوة

¹ عبد القادر رزيق المخامدي، "الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص216.

² ندى شاكر و إنتصار حسون، مرجع سابق، ص293.

الغذائية هي التي تمنع الانتاج المحلي من تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لارتفاع حجم الاستهلاك، الشيء الذي لم يسمح بتغطيته وعلى الدولة التدخل لتغطية الفرق عن طريق الاستيراد، وهذا الشيء يثقل كاهلها بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد ووضع خطط لتصحيح مسار الانتاج المحلي، فمن غير المعقول أن تواصل استيراد كل المواد الواسعة الاستهلاك، الأمر الذي يقودها الى التخطي في المديونية مثلما هو الحال في مصر، بـموارد طبيعية وبشرية ضخمة تستدين لتلبي حاجات أفرادها من الغذاء وهذا الامر غير معقول، بحيث سوف تورث الديون للأجيال القادمة؛

2- مؤشرات الفجوة الغذائية: للوصول الى اقتصاد قوي يجب تتبع كل المؤشرات الاقتصادية وتحليلها، بحيث تحليل المؤشرات الاقتصادية هو الذي يقود الاقتصاد الى تحسين مستواه وتصحيح مساره، ومن بين هذه المؤشرات هذه المتعلقة بالفجوة الغذائية¹:

2-1- رصيد الميزان التجاري الغذائي: بحيث هو عبارة عن قوة التجارة الخارجية فيما يخص الغذاء، فكلما كان موجبا نقول بأنه قوي والعكس، بحيث هو الفرق ما بين الصادرات من المنتجات الغذائية، الموجهة للاستهلاك النهائي او الاستهلاك الوسيط الذي يدخل في العمليات الصناعية الغذائية، بحيث تدخل كموايد أولية للوصول الى منتجات غذائية مصنعة، مع الواردات المنتجات الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي او الاستهلاك الوسيط، وتسمى بالفجوة الغذائية وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي؛

مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي = قيمة الصادرات الغذائية - قيمة الواردات الغذائية

2-2- تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء: وهي عبارة عن مؤشر يقيس قابلية تغطية الموارد المالية التي تخصصها الدولة للاستيراد الغذائي مع الواردات الغذائية الفعلية، بحيث تحسب على أساس الفرق بين الواردات الغذائية الفعلية وبين المخصصات المالية لتغطية الاستيراد الغذائي، بحيث اذا كانت القيمة المتحصل عليها موجبة معناه هناك فجوة مالية غذائية بحيث الواردات الغذائية الفعلية أكبر؛

المؤشر = 1 - (الموارد المالية المخصصة للغذاء / قيمة الواردات الغذائية)

¹ حفاوي امال : "دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء"، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2023، ص16

ثانياً: تقسيمات الفجوة الغذائية

هي عبارة عن الاهتمام بالكمية والنوعية الخاصة بالفجوة الغذائية بحيث¹:

- **الكمية:** تقاس الفجوة الغذائية أيضاً بكمية ما يستهلكه الفرد من مختلف الأغذية وفقاً للسعرات الحرارية المستهلكة، ومقدار استهلاك الفرد بالكيلوغرام سنوياً؛
- **النوعية:** بحيث تختص في معرفة النوعية الغذائية لكل منتج حسب ما يقدمه للفرد من سعرات حرارية وفيتامينات و بروتينات، بحيث تعتبر المقياس الغذائي للفرد جد مهم ومن أهم ما يقيسه متوسط حصة الفرد من البروتين الحيواني والبروتين النباتي.

وبالتالي فإن تقسيمات الفجوة الغذائية جاءت كالتالي² :

1- الفجوة الغذائية الظاهرة: تختص هذه الفجوة في القياس الكمي والنوعي للمادة الغذائية المحتاج إليها الأفراد بحيث:

1-1- من الناحية الكمية: تعتبر الفجوة الغذائية دراسة الفرق بين ما يحتاجه الفرد وبين ما يتحصل عليه في الواقع، بحيث يختص هذا الجانب الى كمية ما يحتاجه الأفراد ومدى كفايته من حيث كمية السلع المنتجة محلياً والموجهة نحو تحقيق الاشباع؛

1-2- من الناحية الكمية والنوعية: وهي عبارة عن ما يحتاجه الأفراد من الغذاء والذي تحاول الدول توفيره بالكميات اللازمة من خلال الانتاج المحلي والاستيراد، وفي الكثير من الأحيان يكون أقل من المراد استهلاكه.

2- الفجوة التغذوية: ولها علاقة مباشرة بالأبحاث العلمية الغذائية، بحيث تدرس ما يحتاجه الأفراد في الحياة الطبيعية والتي حددتها الأبحاث العلمية، وما بين ما يتحصل عليه الأفراد فعلياً من حيث الكمية والنوعية، بحيث يحسب بالكيلوغرامات والغرامات المستهلكة والواجب استهلاكها من بروتينات حيوانية

¹ ندى شاكر وانتصار حسون، مرجع سابق، ص 293 .

² عبد الله مضحي وآخرون، "الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية لفترة 2005-2015"، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، 2012، ص 132 .

ونباتية ومن سرعات حرارية ودهون، وتحسب الفجوة الغذائية في هذه الحالة عن طريق الفرق بين ما يستهلكه الفرد من الناحية الكمية والنوعية في البلد وبين ما حددته الأبحاث العلمية؛

3- مؤشرات الواردات الغذائية والفجوة الغذائية: باعتبار أن الدول النامية تعتمد كثيرا في تلبية حاجات أفرادها على الواردات من الغذاء، يجب معرفة المؤشرات المتعلقة بالواردات التي تغطي الفجوة الغذائية، والتي تعكس أهميتها ومدى اعتماد الدول النامية خاصة ذات الدخل المنخفض منها:

- **نسبة الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات = قيمة الواردات الغذائية / حصيلة الصادرات**

والتي تعبر عن تغطية الصادرات الكلية للواردات الغذائية باعتبار أن قيمة الصادرات الغذائية اذا ما قارناها بنظيرتها من الواردات الغذائية نجد ان قيمتها جد منخفضة .

- **نسبة الواردات الغذائية الى قيمة الواردات الكلية = قيمة الواردات الغذائية / القيمة الكلية للواردات**

بمعنى معرفة نسبة الواردات الغذائية للبلد مقارنة بالقيمة الكلية للواردات بحيث اذا كانت النسبة كبيرة معناه أن الدول تتفق مبالغ كبيرة على السلع الغذائية.

- **نسبة الاعتماد على استيراد الغذاء = الواردات الغذائية / مجموع الغذاء المتاح داخليا**

وهذا يشير الى نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية مقارنة بمجموع الغذاء المتاح داخليا أي من دون حساب كمية السلع الغذائية المستوردة، بحيث كلما كانت النسبة كبيرة كلما كانت الواردات الغذائية كميتها مرتفعة.

- **متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية = واردات الغذاء / عدد السكان**

ويعطينا نبذة عن استغلال الفرد للسلع الغذائية المستوردة، بحيث كلما زاد الاعتماد على الواردات الغذائية كلما كان متوسط نصيب الفرد كبير .

المطلب الثاني: ماهية التبعية الغذائية

ان التبعية الغذائية هي التقيد المستمر بالبلدان الممونة بالغذاء، وهي عبارة عن تحصيل حاصل بحيث لا يمكن لأي دولة لديها القدرة على الخيار ما بين تحقيق أمنها الغذائي وما بين الوقوع في فخ التبعية الغذائية، فخيرها يكون واضح بحيث هي عبارة عن العجز الذي يكون جراء اخفاق الانتاج المحلي

في تغطية الاستهلاك والحاجات الكلية للغذاء، ما يدفع الدول الى الاستيراد ولا يمكن القول أن الدولة في حالة تبعية غذائية من اول مرة استيراد للغذاء، فعدم الاستقلالية الاقتصادية في مجال الغذاء يكون جلاء العجز الدائم او الشبه الدائم لإنتاجها المحلي من تغطية طلبات الأفراد للغذاء، أو العجز من تحقيق انتاجها الغذائي المحلي، وهذه حالة البلدان النامية التي تعتبر من البلدان العاجزة كليا وبعضها جزئيا من انتاج غذائها وإطعام شعبها بمواردها الخاصة، وبالتالي فحاجتها للبلدان المتقدمة تكون كبيرة، والمشكلة من التبعية تكمن في التكاليف المرتفعة للواردات الغذائية من ناحية والنقطة الالهة هي ضعف اتخاذ القرارات الحساسة بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى، فيصبح الغذاء نقطة ضعفها بحيث ترتفع المخاوف من توقف امدادها بالغذاء ما ينتج عنه العديد من المشاكل، أهمها الجوع والأزمات الاجتماعية جراءه تصل الى حد الحروب الأهلية.

أولاً: التبعية الغذائية وعلاقتها بالواردات

بإمكان البلاد الوصول الى تبعية كبيرة بحيث تصبح لا تستطيع حتى من اقتناء السلع الغذائية لتلبية حاجات أفرادها المتزايدة، ما يجبرها على الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية لتمويل الواردات الغذائية، وهذا ما يرفع عليها الضغط بسبب وصول الاقتصاد الى أسوء حالاته فبغض النظر عن التبعية الغذائية، قد تصل الى المديونية الخائفة.

1- تطور قيمة الواردات الغذائية: بحيث ان قيمة الواردات الغذائية ترتفع من سنة الى اخرى بالنسبة للبلدان النامية ومن بينها الجزائر التي تتمتع بتبعية غذائية في العديد من المنتجات، وهذا لضعف انتاجها المحلي مقارنة بما تمتلكه من مقومات، فالأمر يزداد سوءا عام بعد عام فبغض النظر عن المنتجات الغذائية الأساسية الواسعة الاستهلاك، نجد أن البلدان النامية انتهجت سياسات اقتصادية مغايرة باعتمادها على الاستيراد في باقي السلع الغذائية التي كانت قادرة على انتاجها في القريب العاجل، والأمر الذي يزيد الطين بله هو الاستمرارية في ارتفاع عدد السكان الذي يقابله زيادة في الطلب على استهلاك المواد الغذائية، فان قيمة الواردات ترتفع بنسب جد مرتفعة فيجب ان تقابلها مداخيل بالعملة الصعبة جراء

تصدير السلع والخدمات التي تتميز في انتاجهم، أما في حالة ضعف تصديرها فبالتالي ترتفع القروض والأموال الممنوحة كإعانات¹؛

2- العوامل المحددة للواردات الغذائية: تختلف حجم الواردات الغذائية باختلاف العوامل المؤثرة والمحددة لها ونذكر منها² :

2-1- الانتاج المحلي: يعتبر الانتاج المحلي من العوامل المؤثرة في التغير الذي يحدث في حجم الواردات الغذائية بحيث كلما ارتفع الانتاج المحلي كلما ارتفعت نسبة تغطيته للحاجات الغذائية لأفراد المجتمع بحيث وبالتالي انخفاض كمية السلع الغذائية المستوردة ما يؤدي الى انخفاض التبعية الغذائية، والعكس صحيح ففي حالة انخفاض انتاج الغذاء محليا يؤدي الى ارتفاع الواردات وبالتالي ارتفاع التبعية الغذائية.

2-2- العجز الغذائي: بحيث تنحصر في حجم الفجوة الغذائية الفعلية، بحيث تعاني الدول النامية منه وهذا بسبب عدم قدرة الانتاج المحلي من تغطية الاحتياجات الغذائية، والاستعانة بالواردات الغذائية، بحيث كلما زاد العجز كلما زادت كمية الواردات .

2-3- القدرة المالية الذاتية للدولة: المعروف ان الواردات الغذائية تكلفتها ضخمة للغاية، بحيث يستوجب على الدولة تخصيص ميزانية لتغطية هذه النفقات من الاستيراد الغذائي، بحيث يجب أولا أن تتوفر على مداخل بالعملة الصعبة لتغطية النفقات الكبيرة، بحيث كلما ارتفعت القدرة المالية الذاتية بمعنى عدم الاحتياج للإعانات والقروض كلما ارتفعت الواردات الغذائية، ويمكن أن نجد مثل هذه الدول في دول الخليج، وفي الاعوام الاخيرة صارت الجزائر واحدة منهم، والعكس فكلما انخفضت القدرة المالية الذاتية كلما ارتفعت القروض والإعانات الدولية التي تجبرها على ترشيد نفقاتها وبالتالي انخفاض المبالغ المالية الموجهة نحو الاستيراد الغذائي.

2-4- أسعار الغذاء العالمية: لا تتحكم الدول المستوردة للغذاء في كمية المبالغ المنفقة على الغذاء بحيث توجد العديد من العوامل المؤثرة منها الارتفاع المستمر لأسعار السلع الغذائية مما يجعلها عاجزة على مواكبة هذه التغيرات الامر الذي يدفعها الى التخفيض من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة الى

¹ عبد الحميد الابراهيمى، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مذكرات دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص181.

² السيدة ابراهيم مصطفى واخرون، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 244.

استيراد للتضخم السائد في الدول المصدرة للسلع الغذائية ما يجعل الدولة تتخبط من العجز الدائم في تغطية استهلاك مواطنيها للغذاء عن طريق انتاجها المحلي، وارتفاع معدلات التضخم في البلاد الأمر الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الآثار المترتبة عن التبعية الغذائية

سميت بالتبعية لعدم قدرة البلد المستوردة للغذاء والعاجزة عن انتاجه محلياً بحرية اتخاذ قراراتها، وكل خطوة تخطيها تعمل لها عدة حسابات لأنه ليس من السهل أن يمتلك الآخرون نقطة ضعفك، بالإضافة إلى عدة آثار أخرى نذكر منها¹:

1- الآثار الاجتماعية والأمنية: وهي التي لديها علاقة مباشرة بالأمن الداخلي للبلاد الذي يمكن أن يهدده الجوع الذي قد يصيب الأفراد المحدودي الدخل، أما عن طريق انخفاض في توفر الغذاء أي تخفيض الدولة لإمداداتها الغذائية للسوق، ليس بمحض إرادتها بل مرغمة على ذلك أما لارتفاع تكاليف نفقات الاستيراد وعدم قدرتها على التسديد ما جعلها تخفض من وارداتها لأن مقابلها المالي لا يسمح بالرفع من حجم الواردات، وإما بسبب انخفاض الكمية المعروضة من المصدر، ويمكن لأسعار السلع أن تؤثر هي الأخرى في المستهلكين ذوي المداخل المنخفضة الذين يعتبرون قبلة موقوتة في يد الدولة تنتظر انفجارها في أي وقت؛

2- الآثار السياسية: يعتبر الغذاء السلاح الجديد بحيث تكون عواقبه أكبر من الأسلحة الفتاكة، بحيث هذه الأخيرة نتيجتها الموت الفوري، غير أن الغذاء إلى الجوع والذي بدوره يؤدي إلى الموت البطيء، كما تمتلك الدول المصدرة قوة السيطرة على البلدان النامية التي تعتبر في حالة استعمار غذائي، وأصبحت العقوبات الدولية في وقتنا هذا أهمها وقف المبادلات التجارية مع الدول المعاقبة، وبالتالي التخبط في وحل المشاكل السياسية جراء تجويع شعبها؛

3- الآثار الاقتصادية: إن التبعية الغذائية تؤثر مباشرة على اقتصاد البلد وفي التأثير على التنمية الاقتصادية؛

¹ أحمد لحسانة وعبد الواحد غردة، "دور السوق العربية المشتركة في معالجة الأمن الغذائي العربي"، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 02، 2012.

3-1- التضخم: ان انعدام الامن الغذائي في البلدان النامية، ينعكس على المستوى العام لأسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم، وينعكس على مستوى المعيشة للأفراد، الأمر الذي يؤثر على اعادة توزيع الدخل في المجتمع فالأثرياء يزدون ثراء والفقراء يزدون فقرا، بحيث تؤثر على أصحاب الدخل الثابت ويضعف التنمية الاقتصادية؛

3-2- ميزان المدفوعات: ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى ازيادة الواردات السلعية، وتخفض اسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، مما يؤثر في كمية السلع المصدرة التي لا تتماشى مع الأسعار المحلية المرتفعة مما يؤدي الى انخفاضها، وارتفاع العجز في الميزان التجاري وبما ان الميزان التجاري ركن أساسي من ميزان المدفوعات فينتقل العجز الى ميزان المدفوعات، وارتفاع الاعتماد على تمويل الخارجي؛

3-3- الديون الخارجية: ان العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وارتفاع تكاليف استيراد السلع الغذائية يؤدي الى انخفاض المتاح من الموارد المالية، الامر الذي يدفعها الى الاستدانة للحصول على الغذاء، والرفع من مديونية البلد.

المطلب الثالث: ماهية الاكتفاء الذاتي

ان توفير الغذاء من واجبات الدولة لأن الغذاء هو المطلب الرئيسي لأفراد المجتمع، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المحدود، بحيث لا يتعلق الامر بالموارد الانتاجية والمالية للدولة، وإنما يتعلق بوجود تحصل الأفراد على غذائهم وتلبية رغباتهم، عكس الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر الموارد الانتاجية من أهم العناصر لإنتاج غذاء يلبي حاجات الافراد من المنتجات المحلية.

أولاً: مفهوم الاكتفاء الذاتي

يعتبر الاكتفاء الذاتي هو تلبية حاجات الأفراد الغذائية عن طريق الانتاج المحلي، بحيث تكون فيه الفجوة الغذائية منعدمة وعدم الحاجة للاستيراد مما يطلق عليه اسم الأمن الغذائي المطلق¹، بمعنى ان الاكتفاء الذاتي ينظر الى الامدادات الغذائية من جانب الانتاج المحلي فقط، وقدرة المجتمع على توفير وتلبية جميع رغبات سكانها من السلع الغذائية وفي المواعيد المحددة وبجميع الأشكال، بحيث يهدف الاكتفاء الى تحقيق السيادة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية، فالعالم يشهد عدة تقلبات من شأنها ان تجعل

¹ .جاجة أحمد ، "الأمن الغذائي والتنمية، حالة الجزائر"، مجلة التواصل. 20 ديسمبر 2007 . بدون عدد. جامعة عنابة، الجزائر، ص54 .

الدولة ترفع من طاقاتها الانتاجية للوصول الى سيادة غذائية، الأمر الذي يساعد الدولة على القيام بالتنمية الاقتصادية ووضع خطط واستراتيجيات لتنفيذها، وهذا عن طريق استغلال الموارد الزراعية المتاحة والدفع بها نحو انتاج المنتجات الغذائية محليا وتلبية الحاجات المتزايدة للسكان، ومن هذه النقطة فان الدولة تضرب الميزة النسبية عرض الحائط، والاعتماد الكلي على امكانية الدولة الزراعية للوصول الى الأهداف المنشودة، بحيث يعكس لنا مدى الاعتماد على الانتاج المحلي لتلبية الرغبات الغذائية وتتعهد فيها التجارة الخارجية، وهو لا يهدف الى تحقيق الامن الغذائي¹.

ثانيا: خصائص الاكتفاء الذاتي

اما بالنسبة لحساب الاكتفاء الذاتي فهو يختص بقياس الكميات ولا يعمل بالقيم، وهذا أمر جد مهم بحيث لا يتأثر بالعديد من المعطيات منها التغير في المستوى العام للأسعار، وهذا ما يجعلها أكثر واقعية لأنها تعمل بالحجم وليس بالقيمة، بمعنى أن الاكتفاء الذاتي يتحقق عندما يستطيع الانتاج المحلي من تغطية الكمية المطلوبة للأفراد دون اللجوء الى المخزون أو الى الاستيراد، وعدم الأخذ بعين الاعتبار قيمة المنتج السوقية، فالإكتفاء يعني الامداد بالكمية اللازمة.

¹ يوسف بن يزة، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص19.

خلاصة:

ان التغير المستمر في اقتصاديات الدول وأزماتهم السياسية والاجتماعية تقوِّدهم للتخوف من ظاهرة كثر الحديث عنها في الاونة الأخيرة، بحيث بلغ الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي ذروته من قبل دول العالم خاصة في ظل اجتياح ظاهرة كوفيد-19 العالم وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي، وخاصة النظام الغذائي والتغذية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي عرف عنها عدم قدرتها على تحقيق اكتفائها الذاتي وارتفع قيمة الفجوة الغذائية، بالإضافة الى ارتفاع نسبة التبعية للدول المصدرة للغذاء، فالغذاء في زمننا هذا يعتبر مصدر قوة، فالدول المتحكمة في الغذاء تعتبر هي الدول المتقدمة القوية، التي لديها القدرة على مقارعة أي دولة كانت بسبب تمتعها بالسيادة الغذائية والسياسية، إضافة الى قدرتها في التحكم في شعبها بسبب قدرتها على تلبية حاجاتهم الغذائية، وهذا الأمر يعتبر غاية في الأهمية، فالأزمات الغذائية تؤدي الى الأزمات الاجتماعية والوصول الى الحروب الأهلية بسبب الجوع .

الفصل الثالث

واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

تحتاج الدول الى تحقيق حاجات ورغبات أفرادها ،وللقيام بأدوارها لابد من اقتصاد وطني قوي، مع العلم الاقتصاد يتأثر بعدة متغيرات أهمها القطاع الزراعي، الذي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية، فبالإضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية نجد أنه يعتبر المصدر الوحيد لتوفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي، وهو ما كان سبب تفوق البلدان المتقدمة، فاعتمدت عليه في بداية اقتصادها كسبيل وحيد لتحقيق الأهداف الاقتصادية بعد الثورة الصناعية، تعدت مهماته الى توفير المواد الأولية الغذائية، وتطوير القطاع الصناعي في مجال الصناعات الغذائية، فمن المستحيل أن تكون هناك تنمية اقتصادية من دون تحقيق التنمية الزراعية، وتعدت كل هذه الى البحث عن تحقيق تنمية زراعية واقتصادية مستدامة.

الجزائر البلد القارة كغيرها من البلدان النامية أرهقتها التبعية الغذائية، فلم تستطع تحقيق اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي منذ الاستقلال، بحيث عرف انتاجها الزراعي تذبذبات كبيرة، كانت نتيجته المديونية الكبيرة التي غرقت فيها بداية من ثمانينات القرن الماضي، وما زاد الامر سوءا العقد الأخير من نفس القرن حيث عرف عدم استقرار سياسي وعزل تام للجزائر من قبل العالم بسبب العشرية الصعبة التي عانت منها الدولة وشعبها، وكان سبيلها لتوفير الغذاء هو الاستيراد ورفع الفواتير التي أثقلت كاهل الحكومة، بداية القرن الحالي كانت نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري، بحيث تخلصت الدولة من ديونها نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات وزيادة الدخل الوطني، بالإضافة الى عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي، والوصول الى المكانة التي تليق بالإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، ومقومات زراعية كبيرة من موارد طبيعية الى بشرية والتي تعتبر أكثر فئاتها من الشبان، والمناخ الملائم لتنويع المحاصيل، بالإضافة الى الموارد المالية، للرقى بالزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

وقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث :

المبحث الاول: الموارد والمقومات الزراعية الجزائرية؛

المبحث الثاني: حالة القطاع الزراعي الجزائري؛

المبحث الثالث: الانتاجية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة؛

المبحث الرابع: التنمية الزراعية المستدامة والصناعات الغذائية في الجزائر .

المبحث الأول: الموارد و المقومات الزراعية الجزائرية

ان القطاع الزراعي يعتبر القطاع الوحيد الذي أجمع كل الاقتصاديين والباحثين ومتخذي القرار على أهميته في الاقتصاد الوطني، فالنهوض بهذا القطاع يعتبر بمثابة قفزة في التنمية الاقتصادية للبلد، وشهد العالم في الآونة الأخيرة العمل بجد لتطويره، من أبحاث علمية متقدمة الى الرفع من عمليات الارشاد والحث من اهميته في الحياة، وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي عامة، و للمناطق الريفية بصفة خاصة وهو الأمر بالنسبة للجزائر، فتحقيق العدالة الاجتماعية بين الحضرين والريفين أمر واجب، للتخلص من عدة مشاكل اهمها الهجرة الى المدن، الأمر الذي يترك أثرا سلبيا على القطاع والاقتصاد ككل.

الواجب على الدولة احصاء مواردها الزراعية، وإعادة النظر الى مقوماتها لتحقيق نتائج لا تحقق إلا اذا تحقق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن التبعية الغذائية للغير، ومنه حاولنا القيام بحوصلة حول امكانيات الجزائر الزراعية، ونسب الاستغلال لهذه الموارد.

المطلب الاول: الامكانيات والموارد الطبيعية للجزائر

لا يمكن التطرق الى الزراعة في الجزائر من دون الحديث عن الكم الهائل من الموارد الطبيعية التي تحتوي عليها:

أولا: الأراضي الزراعية الكلية

تبلغ المساحة الكلية للجزائر 2.381.741 كيلومتر مربع، بحيث تعتبر الأولى افريقيا، بشريط ساحلي طوله يفوق 2148 كيلومتر حسب اخر دراسة التي قامت بها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، إلا ان الجزء الكبير من المساحة الكلية عبارة عن صحراء، أما بالنسبة للأراضي الزراعية الكلية سنة 2019 قدرت بحوالي 8756270 هكتار، أي ما يقدر بحوالي 3.67 بالمائة من المساحة الكلية بمعنى أن مورد الأرض متاح بالنسبة للجزائر لكن في غياب فاعلية الاستغلال¹ وتقسم الأراضي الزراعية الى:

¹ عماري زهير، "القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي ابن الخلل"، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، الشلف، 2014، ص10.

1- الأراضي الصالحة للزراعة: تعتبر الأراضي الزراعية من الموارد الأساسية التي تساهم في تطور القطاع الزراعي لأي بلد، وكغيرها من الموارد فنجدها غير ثابتة بحيث تعتبر عن قيمة متغيرة، ترتفع وتنخفض بتغير العوامل المساعدة في ذلك، والجزائر كغيرها من دول العالم شهدت مساحة أراضيها الصالحة للزراعة عدة تغيرات في العشرين سنة من بداية القرن الواحد والعشرين، يمكن تلخيصها في الجدول الآتي :

جدول رقم 01 :تطور الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

المساحة : 1000 هكتار

السنوات	اراضي صالحة للزراعة	مساحة الاراضي المروية	مساحة الاراضي المطرية	السنوات	اراضي صالحة للزراعة	مساحة الاراضي المروية	مساحة الاراضي المطرية
2000	8226,00	488.65	4216.35	2010	8435,03	990.22	4174.1
2001	8169,23	512.62	3913.14	2011	8445,49	987	4211.98
2002	8205,05	622.07	3849.23	2012	9032,70	1042.91	4837.46
2003	8458,68	673.34	3782.32	2013	8461,87	1089.49	4328.93
2004	8196,82	758.32	4055.58	2014	8465,04	1147.25	4252.25
2005	8389,64	803.88	3995.87	2015	8488,03	1195.63	4197.96
2006	8403,57	835.59	4163.22	2016	8494,57	1245	4181
2007	8414,67	834.78	4006.88	2017	8534,60	1260.17	4365.01
2008	8424,76	855.72	4005.74	2018	8552,90	1330.66	4191.74
2009	8423,34	884.34	4061.51	2019	8756,27	1430	4294.78

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

شهدت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تغيرات كبيرة، بحيث ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى وهذا بسبب عدة متغيرات أثرت في ذلك، حيث بلغت المساحة سنة 2000 حوالي 8226000 هكتار، لتشهد المساحة الصالحة للزراعة عدة تذبذبات الى غاية وصولها للذروة سنة 2012 حيث قدرت بحوالي 9032700 هكتار بفضل الاستصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على المستوى الوطني، لتعاود الانخفاض سنة 2013 اين عرفت مساحة صالحة للزراعة قدرت بحوالي 8461870 هكتار بسبب عدة عوامل أهمها التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، لتشهد سلسلة من التغيرات الايجابية الى غاية سنة 2019 وهي اخر سنة لدراستنا 8756270 هكتار والتي تعتبر قد حققت ارتفاعا مقارنة بسنة الأساس بنسبة 6.45 بالمائة في عقدين كاملين، وهو ما يعتبر ارتفاعا ضعيفا مقارنة بالإمكانات الموجودة بالنسبة للجزائر، إلا ان هناك عدة عوامل ساهمت في التقليل من نسبة الزيادة منها التقلبات المناخية والجفاف، والمعروف أن الجزائر تعتمد على الزراعة المطرية ومع قلة الامطار، انتهجت عملية الزراعة المروية، بحيث من المعطيات السابقة نشهد تذبذبا في التغير بالنسبة لمساحة الأراضي المطرية،

على غرار مساحة الاراضي المروية عرفت تطورا ملحوظا بنسبة قدرت بحوالي 192.65 بالمائة أي تقريبا ضعفي المساحة الزراعية المروية لسنة 2000 والمقدرة بحوالي 488650 هكتار، ولم تأتي هذه الزيادة من العدم، بل بسبب انتهاز الدولة خطط اصلاحية تحد من الاستعمال اللاعقلاني للمياه، وإدراج تقنيات عصرية لعملية الري والري بالتنقيط¹، ولكن على الرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفته المساحة المروية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2000، إلا أننا اذا قمنا بمقارنة المساحة المروية لسنة 2019 مع مساحة الأراضي للزراعية المستخدمة لنفس السنة نجد أنها تمثل حوالي 16.33 بالمائة فقط، وهو رقم ضئيل مقارنة مع ما تستطيع الجزائر الوصول اليه في هذا المجال.

2- استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر: والجدول التالي يبين التغيرات التي حدثت بالنسبة لاستخدام مساحة الاراضي الزراعية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 :

الجدول رقم 02 :استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر

المساحة : 1000 هكتار

السنوات	الاراضي المستديمة	الاراضي الموسمية	الاراضي المتروكة	الغابات	المراعي	الاراضي الزراعية الكلية
2000	529	4176	3521	4223,00	34500,00	46949,00
2001	579,47	3846,34	3743,42	4235,00	34690,00	47094,23
2002	658,54	3812,76	3733,75	4280,00	35232,00	47717,05
2003	653,44	3802,22	4003,02	4280,00	35232,00	47970,68
2004	703,93	4109,97	3382,92	4260,00	35232,00	47688,82
2005	878,56	3921,19	3589,89	4289,00	32821,55	45500,19
2006	933,96	4064,85	3404,76	4303,00	32776,67	45483,24
2007	946,13	3895,53	3573,03	4216,38	32837,23	45468,30
2008	935,49	3925,97	3563,3	4228,00	32884,88	45537,64
2009	930,46	4069,39	3423,5	4227,70	32955,88	45606,93
2010	933,54	4225,76	3275,71	4254,80	32938,30	45628,11
2011	944,1	4254,88	3246,51	4255,84	32942,08	45643,41
2012	949,08	4931,29	3152,33	4268,11	32943,69	46244,50
2013	965,2	4453,22	3043,45	4273,67	32969,44	45704,98
2014	995,56	4403,94	3065,54	4232,65	32967,97	45665,66
2015	1025	4368,59	3093,66	4220,31	32968,51	45676,07
2016	1042	4399	3046,33	4090,99	32910,65	45488,97
2017	1065,66	4559,52	3030,49	1971,20	32798,67	43425,54
2018	1021,62	4500,79	3030,49	1930,00	32788,83	43271,73
2019	1041,46	4684,32	3030,49	4090,90	32755,97	45603,14

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

¹ El-Hazek A. N, Challenges for Optimum Design of Surface Irrigation Systems, Journal of Scientific Research and Reports, Vol. 11, No. 6 ,2016 .P9

2-1- الأراضي الزراعية المستغلة: نلاحظ في الجدول السابق أن الأراضي الزراعية المستغلة في الجزائر تنقسم الى نوعين، الأراضي الزراعية المستديمة، والأراضي الزراعية الموسمية واللذان شهدتا ارتفاعا في المساحة سنة 2019 مقارنة بما كانتا عليه سنة 2000، فبلغت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة 529000 هكتار والموسمية قدرت ب 4176000 هكتار، ومع الاستقرار الحكومي الذي شهدته الجزائر لمدة قاربت العشرين سنة، ومحاولة المضي قدما في خطى التنمية الزراعية المستدامة، بلغت مساحة الزراعة المستديمة سنة 2019 حوالي 1041460 هكتار بنسبة زيادة قدرت تقريبا ب 97 بالمائة مقارنة بسنة 2000، أما بالنسبة لمساحة الزراعة الموسمية فبلغت سنة 2019 حوالي 4684320 هكتار بمعدل زيادة قدر ب 12.17 بالمائة وهذا نظرا لقلة الامطار التي شهدتها الجزائر في الثلاث عقود الأخيرة.

2-2- الأراضي الزراعية المتروكة: أو بالمعنى الأصح الأراضي الزراعية المستريحة، والتي لم تتجاوز مدة استراحتها الخمس سنوات ،بسبب عدم استغلالها بسبب قلة المياه أو لضعف انتاجيتها في موسم من المواسم وعدم ارهاقها¹، وبلغت مساحة هذا النوع من الأراضي سنة 2000 حوالي 3521000 هكتار اي ما يقارب 42.8 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويعتبر رقما كبيرا بالنسبة لعدم استغلاله، ولكن وضعية الجزائر في تلك الفترة كانت حرجية، لم تخرج بعد من أزمة العشرية الدموية، وهروب المزارعين الى المدن وترك الاراضي من غير تشغيل ،وصلت مساحة الأراضي المتروكة سنة 2019 الى ما يقارب 3030490 هكتار ما يعادل نسبة 34.6 بالمائة ويبقى الرقم كبير، بسبب القيام باتباع عدة تصحيحات لمدة تقارب العقدين ولكن بتغير ضئيل مقارنة مع المبالغ المالية المنفقة والتي كانت لا توجه الى المعنيين بالأمر بسبب الفساد المالي الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة، التي تبين في الاونة الأخيرة أنها لم تذهب لما سطرته له ،وهذا ما يفسر عدم الوصول الى الأهداف المسطرة؛

2-3- المراعي: هي أراضي الأصل فيها أنها قابلة للزراعة وتعتبر من الأراضي التي يمكن للدولة الاعتماد عليها للرفع من انتاجية الانتاج الحيواني، بحيث بلغت مساحتها سنة 2019 بحوالي 32755970 هكتار، إلا انها لم تصل الى المراد منها بسبب ضعف الانتاجية الحيوانية رغم المساحة الشاسعة، التي بلغت نسبة 71.83 بالمائة من المساحة الزراعية الكلية، بسبب عشوائية الرعي الذي ساهم في انقراض العديد من الحشائش وهذا لانخفاض سياسة الرقابة وتتبع سير السياسات المرسومة؛

¹ MADR, Direction des Statistiques Agricoles et des Système d'Information, **La MainD'œuvre Au Niveau Des Exploitations Agricoles Sous - Direction de l'emploi agricole, Agricoles Campagne 2008/2009**, Juillet 2010 ,p20

2-4- الغابات: الأراضي الوحيدة التي يصعب السيطرة عليها، رغم الجهود المبذولة وعمليات التشجير والسياسات الكثير التي تحمي الغابات، إلا أن مساحة الغابات عرفت انخفاضا سنة 2019 مقدر بحوالي 132100 هكتار مقارنة بسنة 2000 أين بلغت المساحة بحوالي 4223000 هكتار، أي قدر نسبة الانخفاض بمعدل 3.13 بالمائة، والأسباب عديدة أهمها قلة الأمطار والحرائق الكثيرة التي تشهدها البلاد خاصة في فصل الصيف، إضافة الى قلة وعي المواطنين وعدم احترام حياة الحيوانات والنباتات الغابية؛

ثانيا: الموارد المائية المتاحة

الرقعة الجغرافية التي تمتلكها الجزائر، تمكنها من امتلاك العديد من المصادر المائية التي تساعد على الرفع من الانتاج الزراعي، وكذا الرفع من انتاجية الأراضي الزراعية المتاحة، بحيث تنقسم الى موارد مائية متجددة وأخرى غير متجددة، ويمكن توضيحها فيما يلي :

1- المياه السطحية: ان هذا النوع من الموارد تكون المياه فيه ظاهرة، وتتخذ عدة أشكال حسب المنطقة الجغرافية التي تأتي منها، نذكر منها المياه المجمعة في السدود، والتي تتدفق من أعالي الجبال في شكل وديان، او المياه التي تخرج من باطن الأرض وتسمى بالعناصر¹ أو من وسط الأحجار وتسمى بالأنهار . ان المياه السطحية في الجزائر لا تتعدى 13.5 مليار متر مكعب في العام، وفي الكثير الأحيان أقل بكثير، وتعد المجاري الموجودة في الجزائر اصلها التلال والسلاسل الجبلية الموجودة في شمال البلاد ،وتقدر تقريبا بحوالي 30 مجرى وللأسف كلها موصولة بالبحر يستغل الأفراد جريانها ولكن المقدار الاكبر ينتهي به الأمر في البحر، كما أنه يمكن تلخيص الأحواض الموجودة في الجزائر، الى الأحواض الشمالية والتي لها علاقة بسلسلة جبال الاطلسي وتتسع تقريبا لما يقدر ب 11.1 مليار متر مكعب سنويا موزعة على مساحة قدرها حوالي 130 ألف كيلومتر مربع، أما بالنسبة للأحواض الموجودة في الهضاب العليا فتقدر مواردها بحوالي 0.7 مليار متر مكعب والموزعة على مساحة قدرها 100 ألف كيلومتر مربع، والصحراوية التي توزع عبر 100 ألف كيلومتر مربع بمقدار 0.6 مليار كيلومتر مكعب²، وتنقسم المياه السطحية الى :

1-1- تساقط الأمطار: ان 93 بالمائة من الرقعة الجغرافية الجزائرية عبارة عن هضاب وصحراء شاسعة ،تقل فيها معدلات هطول الأمطار، بمعنى أن الامطار تخص فقط 7 بالمائة من المساحة الكلية

¹ حمد بن محمد آل الشيخ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة"، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض ، 2007 ، ص219

² الحبيترى نبيلة، "أمن الموارد المائية في الجزائر : الواقع والمستقبل"، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد4، العدد1، الجزائر، 2017، ص161

بمقدار 192 مليار متر مكعب ولكن معظمه ينتهي به الأمر الى البحر، وان تساقط الامطار في الجزائر يغلب عليه صفة التناقص، بحيث أن الجهة الشمالية هي الأكثر معدل للتساقط وتبدأ تدريجيا في التناقص الى غاية الشمال الغربي للبلاد؛

1-2- الأنهار: الأنهار في الجزائر مصدرها تساقط الامطار، وهي عبارة عن موارد مائية موسمية ينتهي بها الحال الى الجفاف مع حلول فصل الصيف، ولكن تنقسم من حيث نهاية تدفقها الى نوعين، الأنهار التي تقع في المناطق الشمالية وينتهي بعد ملئ السدود القليلة التي تحتوي عليها الجزائر في مجاريها الى غاية وصولها الى البحر، ومعظمها يجف في الصيف، والنوع الثاني من الأنهار والتي تقع في الهضاب وأخر في الصحراء، تكون نسبة تساقط الأمطار فيها ضعيفة وينتهي بها الحال في شكل سبخ تجف مع حلول فصل الصيف؛

1-3- السدود: هي مصدر تخزين وتموين الأفراد والمناطق بالمتاح من المياه، المتحصل عليها من مياه الامطار والأنهار حسب القدرة الاستيعابية لكل سد، وإعادة توزيعها في الوقت الذي تنخفض فعالية الموارد المائية الأخرى من تلبية حاجات الدولة من المياه، وتعرف الجزائر بامتلاكها 121 سد في الخدمة أي مستغل استغلالا كاملا، ويمكن تلخيص أهم السدود في الجزائر من حيث المخزون السنوي، بحيث يعتبر سد بني هارون بميلة أهم السدود في الجزائر وصل التخزين السنوي الى 960 مليون متر مكعب، يليه سد كدية أسردون بالبويرة بمخزون سنوي قدر بحوالي 640 مليون متر مكعب، يليهم سد قرقار بغيليزان بتخزين سنوي قدره 450 مليون متر مكعب.

2- المياه الجوفية: قدرت الموارد الجوفية المتاحة في الجزائر بحوالي 7 مليار متر مكعب، من مصادر جوفية متمثلة في 60 ألف بئر صغير، و 23 ألف بئر عميق، بالإضافة الى 90 ألف ينبوع، بحيث تحظى المنطقة الشمالية للجزائر بموارد مقدرة بحوالي 2 مليار متر مكعب كلها عبارة عن موارد متجددة، والباقي من الاجمالي اي حوالي 5 مليار متر مكعب توجد في الجنوب منها 800 مليون متر مكعب فقط متجددة، الأمر الذي يضاعف من الزامية حسن استغلال هذه الموارد المتاحة، التي تعتبر غير كافية بالنسبة لأفراد المجتمع مقارنة بما يجب الوصول اليه، حيث أن نسبة استغلال الفرد للمياه في الجزائر قدرت بأقل من 1000 متر مكعب في السنة وهو مقدار ضئيل، كما قسمت هذه الموارد الى 70 بالمائة منها مخصص للزراعة و19.5 بالمائة للاستخدامات المنزلية ومقدار 10.5 بالمائة تذهب للقطاع

الصناعي¹، إلا الامر الذي أشيح يخيف الحكومة هو زيادة الاستهلاك بوتيرة تفوق التجديد، وهو ما نعيشه بحيث زاد الاستهلاك في الالونة الأخيرة بسبب الجفاف الذي تمر الجزائر به، بحيث فاق مقدار الاستهلاك 40 مليون متر مكعب في السنة، ان خاصية المياه الجوفية تكمن في طبقاتها الحاملة للمياه، وهي التي تبين ما اذا كانت المياه الحاملة لها متجددة بمعنى قابلية المياه للتجديد في حالة الاستهلاك، والتي تعبر عن الطبقات التي تغذى من المياه السطحية، أو غير متجددة بمعنى التي اذا ما استعملت استهلكت ولا تستطيع التجدد لأنها تكون عبارة عن مياه منذ زمن وهي في جوف الأرض².

3-تحلية مياه البحر: تعتبر من الموارد المائية الطبيعية الغير تقليدية وهي مصدر من المصادر التي بدأت الجزائر بالاعتماد عليها ابتداءا من سنة 2001، وهذا لتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين، خاصة وأن الجزائر عرفت في تلك الفترة انخفاضا محسوس في كمية تساقط الامطار في شمال البلاد وارتفاع عدد السكان، وقد قامت الحكومة بإبرام اتفاقات تبادل خبرات مع عدة شركات مختصة في هذا المجال³، وقد عرفت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا النوع من الموارد المائية بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجه الاستثمار في هذا الميدان نذكر منها⁴:

-تنوع تكاليف المواد المستعملة في عملية التحلية، وارتفاع قيمتها من أهمها المواد الكيميائية وتكاليف نقلها؛

-عدم الدقة في حساب تكاليف الانتاج بسبب التذبذب المستمر للعملة الصعبة مقارنة بالدينار الجزائري؛

-ارتفاع تكلفة اليد العاملة المؤهلة، الامر الذي يرفع من تكاليف الانتاج.

وانطلقت الجزائر في عملية تحلية مياه البحر بمشروعين في كل من وحدة الحامة بالجزائر ووحدة ارزيو بوهران، ثم بلغت المشاريع الكلية الى غاية 2019 بحوالي 19 وحدة لتحلية مياه البحر على الشريط الساحلي الجزائري ويمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : محطات تحلية مياه البحر في الجزائر

¹ الحبيطري نبيلة، نفس المرجع، ص162

² حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، ص 219

³ مغربي خيرة : "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر ،دراسة تحليلية للموارد المائية(الامكانيات والتحديات)" ،مجلة دفاتر بواذكس ،العدد 06

الجزائر ،2016، ص111

⁴ نفس المرجع، ص112

الوحدة :متر مكعب

الولاية	الجزائر	تيزة	وهران	شلف	مستغانم	تلمسان	عين تموشنت	بومرداس	بجاية	جيجل	الطارف
القدرة اليومية	200000	220000	790000	200000	200000	200000	200000	380000	300000	200000	300000

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

المطلب الثاني: الامكانيات و المقومات البشرية للجزائر

الانسان هو سر النشاط الاقتصادي، وبالحديث عن القطاع الزراعي نذكر من ميزاته الاستغلال الكبير لليد العاملة سواء المؤهلة او العادية البسيطة، بمعنى اننا في اقتصاد متكامل لان القطاع الزراعي يحتاج الى العمالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر بلد يتوفر على اليد العاملة التي من شأنها أن تساهم في التنمية الزراعية المستدامة، غير انه يجب تحديد الرقعة الجغرافية التي تتوفر على اليد العاملة الزراعية.

أولاً: التعداد السكاني وتوزيعهم الجغرافي

ان النمو الديموغرافي أساس البحوث الاقتصادية، لأن الزيادة في عدد السكان يقابلها الكثير من الالتزامات في الاقتصاد، من أهمها توفير الغذاء، ولكن يمكن اعتباره من قبل البعض من الدول خاصة المتقدمة قوة اضافية للاقتصاد، فلا نمو اقتصادي بدون يد عاملة، خاصة في القطاع الزراعي لأن هذا الأخير بحاجة لأعداد كبيرة من العمال، والجزائر بدورها وكسائر البلدان النامية فان قوتها تكمن في الزيادة المستمرة في عدد السكان، حيث وصل عدد السكان سنة 2019 الى ما يقارب 42.71 مليون نسمة، بحيث عرفت الجزائر ارتفاعا في عدد السكان مقارنة بسنة 2000 معدل نمو تراكمي بلغ حوالي 41.89 بالمائة حيث كان عدد السكان حوالي 30.1 مليون نسمة، ولكن وتيرة النمو عرفت في الالونة الاخيرة انخفاضا مقارنة بمعدل النمو السنة السابقة، فإذا أخذنا معدل النمو لسنة 2017 نجد انه حقق انخفاضا مقارنة بسنة 2016 بحوالي 0.65 بالمائة، وعرف معدل النمو انخفاضا بنسبة 2.07 بالمائة سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة انخفاض في النمو الديموغرافي سنة 2019 وصلت الى 0.39 بالمائة مقارنة بسنة 2018 أي ما يقارب 4 آلاف نسمة¹، ان الزيادة في عدد السكان من عام لآخر هو امر عادي، لكن انخفاض الوتيرة في النمو يكون لأسباب عديدة اهمها الاقتصادية منها، فالإقتصاد الجزائري

¹ ديمغرافيا الجزائر ،الديوان الوطني للإحصائيات ،متاحة على الموقع : <https://www.ons.dz> تم الاطلاع : (2022/05/03)

عرف انخفاضاً في القوة الشرائية للمواطن انطلاقاً من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، الأمر الذي ساعد عزوف الشباب عن الزواج وكذا في التقليل من الولادات، وتحديد النسل من قبل الزوجين لتحسين المعيشة، الأمر هذا قد يصبح خطيراً في المستقبل فانخفاض الولادات يقابله انخفاض في الفئة الشبانية الموجهة للحياة الاقتصادية عن طريق العمل .

ثانياً: العمالة الزراعية في الجزائر

تأثر قطاع الشغل في الزراعة في الجزائر كثيراً منذ الاستقلال، بحيث لكل حقبة معطياتها الخاصة، فبعد الاستقلال كان العديد من الناس يمتنون الفلاحة كعمال بأجرة، وحتى لتحقيق الاكتفاء الذاتي الأسري، بحيث بلغت ما يقارب 1.54 مليون يد عاملة زراعية، أتت بعدها حقبة تأمين المحروقات وانطلاق القطاع الصناعي خفضت من اليد العاملة الزراعية لما يحتويه قطاع الصناعة من امتيازات أهمها الدوام في العمل، وصولاً بالحدث الذي غير منحى الاقتصاد الوطني وهو أواخر الثمانينات أين دخلت الدولة في حالة عدم استقرار سياسي وصلت فيه اليد العاملة حوالي 970 ألف نسمة¹، إلى غاية مرحلة دراستنا والتي اعتبرت انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري بداية من الوئام المدني الذي أعطى نفساً جديدة للاقتصاد ككل والزراعي بصفة خاصة، بحيث عرفت العمالة الزراعية تغيرات كبيرة، ومع الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذا القطاع، زاد اقبال الأفراد والرفع من القوة العاملة الزراعية بحيث وصلت سنة 2019 إلى ما يقارب 1.15 مليون نسمة وهذا أمر جد ايجابي بالنسبة للقطاع بحيث ترتفع إنتاجيته وبالتالي الدخل القومي الزراعي، ما ينعكس بدوره على الدخل الفردي، وزيادة الناتج الوطني الخام الذي ينعكس على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا

تتداخل عدة موارد في القطاع الزراعي لإظهار مقوماته، فلا يمكن الاعتماد على مورد والاستغناء عن آخر، فكما أن الموارد الطبيعية والبشرية مهمة في القطاع الزراعي، توجد موارد لا تقل أهمية عن السالفة الذكر، فالموارد الاقتصادية الغير طبيعية والتي نذكر منها صناعة الآلات الزراعية التي تساعد على التطور والرقى بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي بلعبه دور المساعد في العملية الانتاجية الزراعية، لأن القطاع الزراعي يحتاج إلى موارد زراعية ضخمة، بسبب صعوبة العمل فيه تقليدياً

¹ ديمغرافيا الجزائر ، مرجع سابق.

وانخفاض الانتاج من دون التكنولوجيا ،والتقدم العلمي هو الاخر مورد من موارد القطاع، فالأسمدة المستخرجة والمعمول بها ما هي إلا دليل عن دور العلم في القطاع الزراعي.

أولاً: التجهيزات الزراعية

من أهم العوامل المساعدة على التطور في القطاع الزراعي، هي التطور في الآلات والمعدات المستخدمة فيه، فالعمل التقليدي لا يستطيع أن يجاري العمل بالآلات الحديثة، الأمر الذي يكسب المزارعين الجهد والوقت، وحتى نوعية المنتج تتغير بتغير التقدم التكنولوجي للآلات المستعملة .

الجزائر وكغيرها من البلدان لا يمكنها أن تتمتع بقطاع زراعي قوي، دون الوصول الى احدث الماكينات الزراعية التي ترفع من انتاجية القطاع، سواء الفلاحي وحتى في تربية المواشي مثلما هو الامر في مزارع تربية المواشي في البلدان التي لديها آلات حديثة، وأهم دليل على ذلك المزارع الحيوانية السعودية مثال على استخدام أحدث الوسائل الامر الذي جعلها في صدارة المزارع الحديثة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وهي المحمية التابعة لشركة المراعي السعودية، وهذا مثال على أن التقدم التكنولوجي يساعد على التنمية الزراعية حتى في البلدان النامية، حقيقة ان تكاليف الآلات الزراعية مرتفعة جداً، ولكن ذات فعالية وكفاءة من شأنها ان ترفع من الانتاج والإنتاجية الزراعية والنهوض بالاقتصاد الزراعي وانتعاشه، وهو ما تعمل الجزائر على فعله بحيث تسعى جاهدة الى تطوير حظيرة عتاها الزراعي، لاسيما أن الجزائر منذ استقلاله وهي تعتمد على الآلات الزراعية للقيام بالنشاط الزراعي، بحيث تركت فرنسا الحظيرة الوطنية فيها العديد من العتاد الزراعي الحديث في ذلك الوقت، إلا أنها لم تقوم بتحديث الآلات الى غاية بداية القرن الواحد والعشرين ومحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني والاعتماد على الزراعة ما ادى الى النمو المستمر للماكينات منذ سنة 2000، حيث قدرت الجرارات المتاحة 93.3 ألف وحدة بالإضافة الى 9250 حاصدة مع اعتبار ان هذا الرقم ضعيف مقارنة بالمساحة الزراعية للجزائر لكن لأسباب سياسية انخفضت النشاطات الزراعية وإذا تدققنا في الرقم نجد أن معظمها آلات قديمة بسبب عدم امكانية التجديد والضائقة المالية جراء الدين الأجنبي، ولكن مع زيادة الاهتمام بالقطاع ووضع المخططات التنموية وانتعاش الاقتصاد الوطني جراء الحويلة الجيدة لقطاع المحروقات ما ساعد في العيش في حالة من البهجة المالية، ارتفعت قيمة الاستثمار في الآلات التي تساعد في العملية الزراعية حيث بلغت سنة 2016 عدد 110.26 ألف جرار و 9833 حصاده في الحظيرة الجزائرية للعتاد الزراعي، أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 18.18 بالمائة في الجرارات و 5.93 بالمائة نسبة الزيادة في الحصادات مقارنة بعام

2000 وهو تقدم معقول نظرا لضخامة تكاليف اقتناء آلات متقدمة التكنولوجيا، وبلغت سنة 2019 حوالي 111.59 ألف جرار بمعدل زيادة قدرت بحوالي 1.2 بالمائة نسبة الزيادة، و 10974 حصاده بنسبة زيادة قدرت بحوالي 11.6 بالمائة مقارنة بسنة 2016 بالرغم من أن عام 2019 شهد حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم اتضاح الرؤيا بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: البحث العلمي والتكوين

البحث العلمي ساعد الكثير من الدول في الكثير من المجالات من تطويرها والرفع من مردوديتها، أهمها القطاع الصناعي التحديث المتواصل عليه ما جعله يتربع على عرش الاقتصاد، وهو الامر الذي عمل متخذي القرار من ادراجه في القطاع الزراعي، وأبدوا اهتماما كبيرا بعنصر العلم في القطاع وهو ما أثبتت إلزاميته خلال النتائج المحققة أثناء الثروة الخضراء، بالإضافة الى عامل التكوين المبرمج للعمال في القطاع، بحيث أن العمال المؤهلين والأكفاء الذي تحصلوا على تكوين جيد في القطاع، من شأنهم اتخاذ القرارات الصحيحة والعمل بسلاسة للوصول الى النتائج الواجب تحقيقها من القطاع، فالعمل بذكاء يمكن المستثمرين الزراعيين من تقليص التكاليف وهذا بسبب توافر الشروط اللازمة للنجاح ،والتكوين لديه منافع لعدة أطراف ،فاليد العاملة المؤهلة تحقق نتائج ايجابية أولها تقليص التكاليف وزيادة الانتاجية، بالإضافة الى تقليص الوقت والجهد واستغلال المتاح من الموارد للوصول الى الاهداف المرسومة أو أكثر، أما بالنسبة للعامل المؤهل فيحقق مستوى دخل كبير مقارنة باليد العاملة التقليدية ،ما يجعل المستوى المعيشي العام يرتفع بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للناس الأمر الذي يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي.

أما بالنسبة للجزائر فالعاملين في القطاع الزراعي أغلبهم ذوي مستويات علمية متدنية، وأكثرهم أميين بحيث أن التعليم في الأرياف مستواه ضعيف ما يجعل الأبناء يمشون على خطى أجدادهم، والعمل في القطاع بطريقة تقليدية ،تقعد الأرض امكانياتها التي ترفع من قدرتها الانتاجية، ولهذا فقد زاد الاهتمام بجانب التكوين خاصة بعد وضع أهداف الخطط التنموية ،وتم الحرص على تكوين العاملين في القطاع الزراعي، وإشراك الجامعات ومعاهد التكوين الزراعية في الخطة التنموية، بحيث للوصول الى تنمية زراعية لا بد من ان المنفذ للسياسات يكون ذو دراية بالطرق الصحيحة لتوظيف الموارد، وتكثيف التكوين

التقني والعلمي، والعمل على تنفيذ التوجيه الفلاحي¹، أما عن البرنامج المتعلق لتدعيم القدرات البشرية والعمل على توظيف المساعدة التقنية، وكان المخطط محدد الأهداف والعمل فيه يكون في الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2014 و المقدرة بخمس سنوات وضعت فيها ميزانية مخطط قدرت ب 24 مليار دينار، قصد السير في خطى البحث العلمي والإرشاد والتكوين، والعمل فيه كان تحت توجيه 28 مكان علم، منها 13 مؤسسة مختصة في التكوين، و 15 معهد مختص في تطوير بحوث التنمية، وهي تحت اشراف حوالي 2400 بين مشرف ومسهل حيث أنه يركز على المساعدة التقنية وتدعيم القدرات البشرية² غير أن الميزانية المخصصة لهذا النوع من التكوين والبحث العلمي لا ترقى لأهداف السياسة الزراعية، بحيث أن ميزانية البحث العلمي تقدر بحوالي 0.9 بالمائة من اجمالي الميزانية العامة للدولة في شتى الميادين³ بالرغم من انشاءها لعدة معاهد مهمتها التكوين الزراعي ومحاولة الاستثمار في الجانب العلمي بتوفير كل الوسائل التي تسهل هذه العملية ولكن تبقى الميزانية الموجهة للبحث العلمي لا يمكن أن تقدم اضافات مهمة، لأن النتائج تكون قدر الانفاق على البحث .

ثالثا: التمويل الزراعي

ان التمويل من الوسائل الاكثر أهمية في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والمستدامة منها، بحيث أن عملية التمويل الزراعي ترفع من قيمة الاستثمارات الزراعية الأمر الذي يزيد من مستوى الدخل القومي، فالتمويل الموجه للمزارعين يعتبر امتياز تقدمه الدولة للمستثمرين الزراعيين، بحيث يوجه هذا التمويل مباشرة للرفع من انتاجية الأرض والمنتجات الفلاحية والحيوانية، كما أنه يساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمزارع المحلي بالإنفاق على جودة وكمية المنتج الزراعي، فعملية الانتاج الزراعي تتطلب مبالغ كبيرة لشراء المواد الأولية ذات الجودة الرفيعة، والاعتماد على حماية دورة الانتاج بالمبيدات واللوازم التي تتطلب هي الأخرى انفاقا كبيرا للوصول الى الغاية، وهي تحقيق منتج زراعي من شأنه ان ينافس المنتجات الأجنبية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الميزان التجاري الزراعي والغذائي.

ولكن عرف القطاع الزراعي الجزائري نقصا كبيرا في التمويل، وهذا لعدة أسباب من أهمها المديونية الكبيرة التي كانت الدولة تتخبط في كيفية التخلص من تداعياتها، إضافة الى التحولات السياسية

¹ المادة 73 ،قانون رقم 08-16 يتضمن التوجيه الفلاحي ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 46 ،(10 أوت 2008) ،ص13

² NOTRE ENGAGEMENT 2011, La mutualité agricole aujourd'hui n°12 (2011)

³ باشي أحمد ،"القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"،مجلة الباحث ،العدد 02 ،2003 ، ص113

التي لعبت دورا سلبيا في هذا، ولكن بعد حلول القرن الجديد تغيرت نظرة الدولة للتمويل الزراعي وخصصت له مبالغ اضافية تمر عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمثلت في¹ :

1- القرض الرقيق: هو قرض بدأ العمل به سنة 2008 تحت اشراف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحيث هو موجه لدعم المنتجات الفلاحية من الحبوب والدواجن، وهو محدد المدة بحيث اقصى مدة سنتان، مع اضافة امتياز للأشخاص الجيدين أي الذين يسددون قرضهم ما بين 6 أشهر و 24 شهر من الحصول على قروض وامتيازات أخرى، عكس المتعسرين الذين يصعب عليهم السداد في الوقت المحدد فانه يتم رفع امتياز القرض بدون فائدة، ويدفعون قيمة الفائدة التي كان من المفروض على الوزارة من دفعها بحيث يستفيد منه:

- كل المزارعين من مربى مواشي الى فلاحين سواء بصيغة فردية او في شكل جماعة مزارعين؛

- المؤسسات الاقتصادية التي لها علاقة بتحويل المنتجات الزراعية وتخزينها.

2- قرض التحدي: الأصل في هذا القرض هو تمويل المشاريع الفلاحية الجديدة، بحيث تعود الملكية الى الخواص وحتى الملكية العامة، الهدف منه زيادة المستثمرات الزراعية، ومبلغ التمويل يكون وفقا للمساحة المستثمرة بحيث لا يجب ان تتعدى 10 هكتار، بحيث بنك الفلاحة والتنمية الريفية مبلغ 1 مليون دينار عن كل هكتار ،ويتم استحقاقه في مدة لا تتجاوز 7 سنوات، وتتحمل الوزارة قسط الفائدة.

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية التي تتميز بعملية الانتاج، والتي تتداخل فيها جميع عوامل الانتاج من أرض ورأس المال والإنسان والتنظيم، للوصول الى تحقيق الانتاج الزراعي، وميزة القطاع الزراعي كثرة المحاصيل التي يمكن تحقيقها من الاستغلال الفعال للموارد المتاحة، وبذكر الموارد تعتبر الجزائر من بين الدول التي لديها امكانيات معتبرة، ومساحة زراعية كبيرة من شأنها من الوصول بالاقتصاد الجزائري الى درجة من التقدم ينافس فيها الدول المتقدمة، فيجب العمل على الفعالية والكفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ زناقي براهيم ،"تحسين الانتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس

2017-2018، ص157

المطلب الأول: تطور الانتاج الزراعي النباتي في الجزائر

عرف القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا من حيث أنواع المحاصيل الانتاجية التي أصبحت تنتج في الجزائر، والهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للأفراد، كما عرف القطاع نوع من الحداثة بحيث أصبح الانتاج وفير باستخدام قليل للموارد المتاحة، مما يرفع من كفاءة التنمية الزراعية المستدامة وفعاليتها، بحيث توسعت المساحات الزراعية حيث وصلت المحاصيل الزراعية الى الصحراء، بحيث استغلت الجزائر امكانية تطوير الزراعة الرملية ما جعل المشروع يتحقق، فبالإضافة الى التمر والأشجار المثمرة الصحراوية، أضحت المنتجات الزراعية المنتجة في الصحراء تنافس نظيرتها في الشمال وبأسعار جد تنافسية، ويمكن عرض بعض المحاصيل التي عرفها القطاع الزراعي الجزائري من حيث المساحة المنتجة والكميات المجنية.

أولا: تطور الانتاج النباتي في الجزائر

ان الانتاج النباتي يتكون بنسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية التي تلبى حاجات المواطن الجزائري، وتتقدم هذه المحاصيل زراعة الحبوب بالعديد من أنواعها التي تعبر عن مصدر غذاء أساسي، بالإضافة الى زراعة الخضر والفواكه بالإضافة الى البذور الزيتية والزيتون والمحاصيل السكرية، بمعنى اذا حققت الدول الاكتفاء الذاتي في هذا الجانب من الزراعات فإنها تبتعد عن حتمية التبعية الاقتصادية وضمن سيادتها ويمكن تلخيص تطور الانتاج النباتي في الجزائر كالتالي :

1- تطور انتاج الحبوب : عرف قطاع الحبوب في الجزائر عدة تغيرات أو بالأحرى تذبذبات في الانتاج، وكما هو معلوم أن انتاج الحبوب يتأثر مباشرة بعاملين أساسيين، اذا ما ثبتنا عامل نوعية البذور وافترضنا أن النوعية تكون في العموم من الصنف الأول، لأنه لا يمكن الزراعة ببذور ذات نوعية رديئة وانتظار انتاج وفير ذو جودة عالية، يبقى العاملان المتغيرين وهما الأرض والمناخ، فان انخفاض المساحة المتاحة لزراعة الحبوب بحيث من الممكن أن ينخفض الانتاج في حالة انخفاض الرقعة المزروعة والعكس، والمناخ الذي يضعف كمية الانتاج خاصة في حالة الجفاف والفيضانات، بحيث شهد انتاج الحبوب في الجزائر في الفترة مابين سنة 2000 وسنة 2019 الكثير من الأحداث سواء في المساحة المزروعة وفي الانتاج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : تطورات انتاج جملة الحبوب :

المساحة ب : 1000 هكتار الانتاج: 1000 طن

الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات
4558,55	2856,37	2010	2298,69	3731,95	2000
3727,99	2584,54	2011	2659,16	2402,39	2001
5137,15	3063,03	2012	1952,93	1844,91	2002
4912,23	2699,25	2013	4265,96	2901,39	2003
3435,23	2509,02	2014	4032,80	3000,2	2004
3760,95	2686,08	2015	3527,44	2813,53	2005
2942,28	1855,92	2016	4017,75	3267,5	2006
3478,07	3513,44	2017	4310,39	1600,74	2007
6065,94	3111,43	2018	1702,05	1485,24	2008
5633,45	3187,4	2019	5253,15	3243,37	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

قدر انتاج القطاع الزراعي شعبة الحبوب سنة 2000 حوالي 2.299 مليون طن في مساحة زراعية قدرت ب 3.732 مليون هكتار مع العلم انه في تلك الفترة كانت الجزائر تعاني من تبعات العشرية الدموية، وقد بلغ متوسط نسبة نمو الانتاج الوطني للحبوب من سنة الأساس وهي 2000 الى غاية 2019 ما يقارب 15.99 بالمائة وفق تغيرات حصلت في المساحة المزروعة بحيث بلغت المساحة المزروعة سنة 2001 ارتفع الانتاج الوطني بمعدل نمو قدر ب 15.68 بالمائة على الرغم من انخفاض المساحة المزروعة، بمعنى أن الفاعلية في استغلال الموارد المتاحة لعبت دورا مهما في الرفع من الانتاج، ان عملية انتاج الحبوب في الجزائر لم تعرف استقرارا في الانتاج في العام 2002 بحيث عرف انخفاض قدر بنسبة 26.55 بالمائة، وعرفت المساحة المزروعة هي الأخرى انخفاضا مستمرا حيث وصلت المساحة المزروعة حوالي 1.845 مليون هكتار، بمعنى ان المساحة المتروكة كانت جد كبيرة ما يؤثر على الانتاج من هذه المادة، وانطلاق بداية الاصلاحات التي عرفت الى وصول الانتاج فيها اعلى نقطة في العقد الأول سنة 2009 بحيث بلغ الانتاج 5.253 مليون طن في مساحة قدرت ب 3.243 مليون هكتار بسبب العودة تدريجيا الى الاستثمار في الزراعة، وكما هو معلوم بأن لكل مجتهد نصيب فانه عام أمطر فيه الناس وارتفع منسوب الوديان¹، وكان عام خير على البلاد، وانطلاق مرحلة جديدة من الانتاج

¹ مفتاح صالح، وخضراوي حفيظة، السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاساتها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب، الملتقى الدولي : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2014، ص11

الزراعي لشعبة الحبوب عرف تذبذبا اما بسبب الظروف الاقتصادية للبلد وإتباع سياسات النقص وتدهور القدرة الشرائية للفرد، وعودة الانتاج الى أعلى نقطة له في العقدين سنة 2018 بمقدار انتاج قدر ب 6.065 مليون طن في مساحة مزروعة قدرت بحوالي 3.111 مليون هكتار، وانخفاض سنة 2019 في الكمية المنتجة بنسبة 7.13 بالمائة رغم الارتفاع في المساحة المزروعة بحوالي 76 ألف هكتار وهو أمر جد طبيعي بسبب الأوضاع السياسية للبلد؛

1-1- انتاج القمح في الجزائر: يعد القمح في الجزائر من اهم مصادر الغذاء المطلوب في الغذاء اليومي للمواطن الجزائري، فمن غير المعقول أن يكون اولوية للشعب وليس كذلك بالنسبة للدولة، فهي الاخيرة تعطي هذا النوع من الحبوب الاهمية الكبيرة والاولوية عند اتخاذ القرارات الزراعية، فالأصح أن المورد الأكثر طلبا يجب انتاجه في البلد، وهذا لما تتوفر عليه الدولة من مقومات أساسية للنهوض بهذا المنتج وحتى تصديره، فإذا كانت كل الظروف مساعد للنجاح فلماذا يبقى الهدف في تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، بل لابد من تحقيق الاستدامة في الامداد، والملاحظ من الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 ان انتاج القمح شهد عدة تقلبات، وهو ما استتجناه من الانتاج الكلي لشعبة الحبوب حيث يأخذ القمح حصة الاسد من الانتاج الكلي للحبوب، بحث بلغ معدل الاعتماد عليه في عام 2000 بنسبة 65.65 بالمائة من مجموع الانتاج الكلي بمعنى أن انتاج الحبوب في الجزائر يرتكز على انتاج القمح، بحيث أقل مرة كان الاعتماد فيها بكثرة على القمح عند تحقيق اكبر قدر انتاج للحبوب في العقد الأول وهي سنة 2009 بحيث بلغ فيها الانتاج الكلي 5.253 مليون طن وساهم القمح فقط بمقدار 56.21 بالمائة بمعنى أن الدولة بإمكانها تنويع انتاجها وعدم الاعتماد على محصول واحد، كما أنه كان بوسعها العمل على مجموع المحاصيل لأنه في سنة 2009 كان الانتاج متوازنا نوعا ما؛

1-2- الشعير: ثاني أكبر مورد تعتمد عليه الدولة في الانتاج الكلي للحبوب، ولكن لم يصل درجة الاعتماد عليه في الرفع من المستوى الكلي للإنتاج الوطني، حيث قدر نسبة انتاج الشعير للإنتاج الوطني للحبوب في تلك الفترة معدلات لم تزد عن 41.95 بالمائة سنة 2009 وهو ما يعكس مدى تأثر هذا المحصول بالمناخ حيث انتعش الانتاج في السنة التي شهدت مناخا ملائما للزراعة؛

1-3- باقي منتجات الحبوب: وهي ما يعتبر الجزء الغير مؤثر تماما في النتيجة الكلية بحيث تقدر نسب انتاجه مقارنة بالإنتاج الكلي للحبوب، بحيث قدرت أكبر كمية انتاج بنسبة 2.88 بالمائة سنة 2016 وهي متكونة من الخرطال والذرة .

ان عملية انتاج الحبوب رغم المساحات الزراعية المتاحة إلا أنها لم تحقق المرغوب والهدف المسطر، بحيث بقي الاستهلاك الجزائري لهذه المادة أكبر من الكميات المنتجة، الأمر الذي يرفع من امكانية تحقيق الإشباع عن طريق الاستيراد.

2- انتاج البقول الجافة: من بين أهم المنتجات الزراعية استهلاكها في المجتمع الجزائري، بحيث تعتمد عليها الطبقات الضعيفة الدخل في الوطن، وهذا ما يفسر مدى أهميتها بالنسبة للدولة، بحيث هي عبارة عن غذاء الطبقة الأكثر عددا في الجزائر، وعدم توفر مثل هذه الأغذية يؤثر على الأمن الغذائي للبلد، اتخذت الحكومة اجراءات لإنتاج هذا النوع من المحاصيل بسبب التكاليف الكبيرة في حال الاستيراد، والأصل بأن تذهب المبالغ الموجهة للاستيراد نحو الانتاج، فالأراضي الزراعية متوفرة وكل عوامل الانتاج متاحة، يبقى الادارة الجيدة للوصول الى الفعالية والكفاءة في الانتاج، ويمكن معرفة قدرة الدولة من انتاج هذا النوع من المحاصيل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 05 :تطور انتاج البقول الجافة :

المساحة 1000 هكتار الانتاج : 1000 طن

الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات
72,32	74,20	2010	21,86	63,14	2000
78,82	87,30	2011	38,40	59,47	2001
84,29	85,30	2012	43,53	62,16	2002
95,83	84,99	2013	57,75	68,01	2003
93,70	90,50	2014	58,12	72,13	2004
107,35	104,239	2015	47,10	69,24	2005
88,51	91,313	2016	44,07	66,87	2006
107,21	100,41	2017	50,08	63,51	2007
146,30	119,36	2018	40,17	61,21	2008
146,56	127,26	2019	64,29	67,45	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

من الجدول السابق نلاحظ أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل هو في تطور تدريجي، رغم المساحة ضعف المساحة المزروعة مقارنة بالمحاصيل الأخرى، إلا أنها في استمرار متواصل حيث بلغت المساحة المزروعة سنة 2000 حوالي 63140 هكتار بحصيلة انتاج قدرت بحوالي 21860 طن وهي كمية ضعيفة مقارنة بما تستطيع الدولة تحقيقه، وصولاً لسنة 2019 أين بلغت المساحة المزروعة استمراراً في الارتفاع حيث بلغت 127260 هكتار بإنتاج قدر لحوالي 146560 طن، ولكن عرف الانتاج رغم تحقيق معدل نمو كبير مقارنة بسنة الأساس إلا أننا لو قارناه بسنة 2018 نجد أن المساحة هي وحدها من ارتفعت، بل جاء متذبذباً فيرتفع مثلاً في الأربع سنوات التي تلي سنة الأساس ليصل الى 58120 طن سنة 2004 لينخفض في السنتين الموالتين بسبب الازمة الاقتصادية العالمية لأن المساحة الزراعية مستمرة في الزيادة، ووصل الانتاج الى 40170 طن سنة 2008، ليرتفع مرة أخرى في الخمس سنوات الموالية ويحقق سنة 2013 وفرة انتاج قدرت بحوالي 95830 طن وهذا بسبب التحسن في المناخ الذي ساعد على الارتفاع المحقق، ليتذبذب الانتاج حتى سنة 2016 أين واصل الارتفاع انطلاقاً من انتاج قدر بحوالي 885140 طن وهو الامر المراد تحقيقه، الاستمرارية في تحقيق النتائج الايجابية.

ثانياً: تطور انتاج الخضر والفواكه

الغذاء في الجزائر منذ القدم يحتوي على الكثير من أنواع الخضر، وهذا لأهميتها الكبيرة في الاطباق الجزائرية، بالإضافة الى اتباع الجزائريين في الالونة الأخيرة الى نوع حديث من التغذية تسمى بالتغذية الصحية التي تعتمد على الكثير من الخضر، ما زاد من استهلاكها للخضر والفواكه بكميات كبيرة، مما دفعت بالدولة الى الاهتمام بتطوير انتاج الخضر والفواكه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستغناء عن الاستيراد.

1- تطور انتاج الخضر: تتنوع محاصيل الخضر ويتنوع معها الانتاج الخاص بهذا النوع، فتشمل البطاطس وهي أهم نوع من الخضر التي يستهلكها المواطن الجزائري بالإضافة الى البصل، والطماطم رغم أنها تعتبر من الفواكه في الأصل، لكن في الجزائر توجد ضمن الخضر، ولقد ارتأينا أن ندرس التطور في انتاج الخضر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2019 ودراسة التغيرات على الانتاج الاجمالي للخضر والمساحة الزراعية المستخدمة، وضحناه في الجدول التالي:

الجدول رقم 06 : تطور انتاج الخضر

المساحة 1000 هكتار الإنتاج : 1000 طن

السنوات	المساحة المزروعة	الإنتاج	السنوات	المساحة المزروعة	الإنتاج
2000	280,63	3326,76	2010	582,45	12065,85
2001	336,83	4353,79	2011	581,15	13431,43
2002	194,66	5195,66	2012	606,93	14621,80
2003	307,43	4717,42	2013	668,28	16794,44
2004	364,00	5837,00	2014	655,25	16971,25
2005	375,74	6285,02	2015	681,76	17554,46
2006	382,67	6176,37	2016	680,55	18019,45
2007	433,33	7031,12	2017	518,23	13488,86
2008	455,39	8239,19	2018	578,11	14117,59
2009	498,71	9927,36	2019	520,75	13796,16

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرف انتاج الخضر سنة 2000 كمية قدرت بحوالي 3.327 مليون طن بمساحة زراعية مستخدمة قدرت بحوالي 280630 هكتار، واستمر النمو في الانتاج الى غاية سنة 2019 بمتوسط معدل نمو قدر بحوالي 8.16 بالمائة، حيث قدرت كمية الانتاج في تلك السنة بحوالي 13.796 مليون طن، الملاحظ أن الكمية كبيرة لكن ليست أكبر قيمة عرفها الانتاج الاجمالي للخضر في العقدين الأولين للقرن الواحد والعشرين، لكن عرف الانتاج تذبذبا في العشرين سنة، بحيث قدر الانتاج في سنة 2001 ارتفاعا بنسبة 30.82 بالمائة مقارنة بسنة 2000، واستمر الارتفاع في السنة التي تليها بنسبة 19.33 بالمائة لتعرف سنة 2003 انخفاضا في الكمية المنتجة للخضر بنسبة 9.2 بالمائة ويعتبر الانخفاض هذا نتيجة لأسباب لها علاقة بالمناخ أولا، وبالأضرار التي أصبحت تزيد من الخسائر في هذا القطاع، وعدم الاستخدام الكبير للأدوية والمبيدات الكيماوية، بسبب مبدأ الاستدامة والحفاظ على الموارد المتاحة، وعرفت سنة 2004 ارتفاعا مجددا في الكمية المنتجة بمعدل 23.73 بالمائة، وسجلت ارتفاعا جديدا في السنة الموالية بنسبة 7.67 بالمائة، لتتخف سنة 2006 بنسبة 1.73 بالمائة وهو انخفاض في الظاهر يعتبر ضئيل لكن اذا ما قارناه بالحياة الاقتصادية نجد أن الخسارة كبيرة بسبب أن الانخفاض في الانتاج الزراعي يقابله ارتفاع في عدد السكان، وزيادة في الطلب على الغذاء ومنها الخضر، الأمر الذي يجعل متخذي القرار في الدولة يهتمون بهذا التغير ويدققون في أسباب وقوعه، فالأرقام تعبر عن حالة الاقتصاد ليس معدل تغير فحسب ،في سنة 2007 انطلق نمو الانتاج الكلي للخضر حيث بلغ الانتاج 7.031 مليون طن الى غاية تحقيق أكبر انتاج سنة 2016 بمعدل زيادة قدر بنسبة 191.7 بالمائة، كما شهدت سنة 2017 عودة الانخفاض في الكمية المنتجة بمعدل 25 بالمائة ليرتفع سنة 2018 بنسبة 4.61 بالمائة وتعرف سنة 2019 انخفاضا اخر بنسبة 2.27 بالمائة، كما أنه ومن الجدول الاخير نلاحظ ان

في سنة 2002 كانت أصغر مساحة مزروعة لإنتاج الخضر مقارنة بالسنوات الأخرى، ولكن بسبب كفاءة استغلالها اعتبرت من أفضل الأربع سنوات الاولى لإنتاج الخضر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ما يبرهن أن المساحة الزراعية ليست هي من يصنع الفارق وحدها، بل طريقة استغلالها هي من يفعل ذلك وهذا شيء مفهوم في الزراعة فلا بد من اعطاء الارض قسطها من الراحة لتجدد طاقتها، مع العلم انه بالتطور العلمي يمكن من رفع درجة معافاة الأرض سريعا مع الحفاظ على مكوناتها، كما أنه يمكن من تحقيق انتاج كبير في مساحة صغيرة.

2- تطور انتاج الفاكهة: تعتبر الفاكهة من الأغذية الكمالية عند المواطن الجزائري، بالرغم من ارتفاع معدل الطلب عليها في الآونة الأخيرة، ومحاولة الحصول على نظام غذائي متكامل، الامر الذي زاد من اهتمام الدولة برفع الانتاج لشعبة الفواكه لتحقيق الحاجات الضرورية للمستهلك، وعرف انتاج الفواكه في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 عدة تغيرات سواء في الاراضي المزروعة وفي تطور الانتاج، ولم نقتيد بمحصول واحد والاعتماد على تطور جملة الفواكه كما هو ملاحظ في الجدول التالي:

الجدول رقم 07 : تطور انتاج الفاكهة

المساحة 1000 هكتار الانتاج : 1000 طن

الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات
12065,85	582,45	2010	3326,76	280,63	2000
13431,43	581,15	2011	4353,79	336,83	2001
14621,80	606,93	2012	5195,66	194,66	2002
16794,44	668,28	2013	4717,42	307,43	2003
16971,25	655,25	2014	5837,00	364,00	2004
17554,46	681,76	2015	6285,02	375,74	2005
18019,45	680,55	2016	6176,37	382,67	2006
13488,86	518,23	2017	7031,12	433,33	2007
14117,59	578,11	2018	8239,19	455,39	2008
13796,16	520,75	2019	9927,36	498,71	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

نلاحظ من الجدول ان متوسط معدل نمو الانتاج قدر بحوالي 7.68 بالمائة، بمعنى انه على العموم هناك ارتفاع الكمية المنتجة بداية من سنة 2000 بحوالي 1.477 مليون طن، في مساحة قدرت ب 377210 هكتار ولقد شهدت الثلاث سنوات التي تليها ارتفاعا سواء في المساحة المزروعة وفي كمية الانتاج، حيث قدر الانتاج سنة 2003 حوالي 2.695 مليون طن، في مساحة زراعية وصلت الى حوالي 704270 هكتار، حيث تحسنت المساحة ومعها الإنتاج، ثم عرفت انخفاضا سنة 2004 و 2005 في الكمية المنتجة بنسبة 22.64 بالمائة و 7.66 بالمائة على التوالي، قابله ارتفاع سنة 2006 بحوالي

14.76 بالمائة يليه انخفاض سنة 2007 بنسبة 2.6 بالمائة بكمية انتاج قدرت بحوالي 2.216 مليون طن ،رغم محاولة الدولة من تنمية هذا القطاع إلا أنها شهدت تقلبات كثيرة الى غاية 2019 حيث قدرت نسبة ارتفاعه ب 8.08 بالمائة بإنتاج قدر بحوالي 5.006 مليون طن رغم انخفاض المساحة المزروعة والتي قدرت بحوالي 461860 هكتار مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ الانتاج حوالي 4.631 مليون طن في مساحة قدرت بحوالي 490560 هكتار .

ان انتاج الفاكهة لا يمكن التنبؤ بنتائجه، لأنها تعتبر محاصيل موسمية فهي كثيرة التأثير بعدة عوامل اهمها المناخ، بحيث لا أحد لديه القدرة من تجنب التأثير القوي لعامل الطبيعة، فقلة الامطار وحتى كثرة الامطار التي تؤدي الى الفيضانات، اضافة الى الرياح وارتفاع درجات الحرارة وانتشار الضباب، عوامل من شأنها أن توقف العملية الانتاجية حتى في الدول المتقدمة.

3- تطور انتاج الزيتون: رغم الجودة العالية التي يحظى بها الزيتون الجزائري، ورغم الامكانيات الطبيعية الكبيرة، ورغم عدم صعوبة انتاجه إلا أن الجزائر لم ترق الى كمية الانتاج التي تنصفها، وفي الجدول التالي يمكن ملاحظة الانتاج السنوي للزيتون في الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 :

الجدول رقم 08 : تطور انتاج الزيتون

المساحة 1000 هكتار الانتاج : 1000 طن

الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاج	المساحة المزروعة	السنوات
175,31	294,20	2010	298,33	153,00	2000
417,99	311,93	2011	200,34	153,60	2001
248,01	328,88	2012	191,93	190,55	2002
403,81	348,20	2013	167,63	209,73	2003
274,51	383,45	2014	410,00	226,30	2004
420,33	406,57	2015	230,79	239,35	2005
475,12	406,57	2016	196,26	263,35	2006
684,46	432,96	2017	127,17	276,25	2007
860,78	431,00	2018	162,97	282,46	2008
868,75	431,63	2019	376,93	288,44	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

الشيء المهم الملاحظ والواجب التطرق اليه هو المساحة المزروعة في كافة المحاصيل التي قمنا بدراستها، لم نجد استمرارية الارتفاع في حجم الأراضي المزروعة تصل الى ثمانية عشر سنة متواصلة من دون تقطع من 153000 هكتار سنة 2000 الى 432960 هكتار سنة 2017، الأمر الذي يظهر

مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، أما بالنسبة للإنتاج فعرفت سنة 2000 كمية إنتاج قدرت بحوالي 298330 طن قابلهما انخفاض بنسبة 32.84 بالمائة سنة 2001 يليها انخفاض بنسبة 4.20 بالمائة و 12.66 بالمائة بالنسبة ل 2002 و 2003 على التوالي، بالرغم من الارتفاع المستمر للمساحة المزروعة، غلب على السنوات الموالية تذبذبا في الإنتاج الى غاية وصوله الى أعلى نسبة ارتفاع سنة 2017 اين حقق نسبة ارتفاع قدرت بحوالي 44.06 بالمائة بكمية إنتاج عادلته 668460 طن في مساحة قدرت بحوالي 432960 هكتار، لترتفع كمية الإنتاج سنة 2019 حيث حققت كمية إنتاج قدرت بحوالي 868750 طن أي ارتفعت الكمية المنتجة بنسبة 26.92 بالمائة في مساحة مزروعة تصغر عن المساحة المزروعة سنة 2017 بحوالي 1360 هكتار، وهو ما يدل على أن المساحة المزروعة المستغلة بطريقة جيدة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

لا يمكن القول أن الإنتاج النباتي هو المجال الذي يعتمد عليه القطاع الزراعي، بل جزء لا يتجزأ منه ،فالقطاع يحتاج الى كل مجالاته لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، بمعنى لا يمكن للدولة من الاعتماد على مجال أو مورد دون الآخر، والموارد الحيوانية من جهتها تساعد القطاع الزراعي والاقتصادي وقبل كل هذا وذلك فهدفها تلبية رغبات أفراد المجتمع الغذائية، وهو مجال واسع يشمل العديد من الموارد نذكر منها :

أولاً: تطور انتاج الثروة الحيوانية في الجزائر

ان مجال الانتاج الحيواني يعتبر من أقدم النشاطات الزراعية على وجه الأرض، فمن غير المعقول ان يتطور القطاع الزراعي دون الاعتماد على النشاط الحيواني، فتربية المواشي التي تساعد على الرفع من دخل الافراد، لأنها مصدر تشغيل للعمالة والتخفيف من حدة البطالة، وتلبي حاجاتهم الغذائية، والجزائر لديها امكانات عظيمة لتحقيق انتاج حيواني كبير ،فهي تزخر بالتنوع الجيدة من الأبقار والأغنام والماعز، بالإضافة الى الابل والخيول وكل أنواع الدواجن التي لديها وقت محدد وحساب تطور انتاج لحومها، فالجزائر رغم مساحتها الشاسعة لا تزال لم تصل الى انتاج يليق بحجم مواردها.

1- تطور تربية الماشية في الجزائر: تهتم البلدان المتقدمة بجميع القطاعات الاقتصادية، لدرايتها بأن الاقتصاد يجب أن تتنوع إيراداته، فأولت اهتماما مقتطع النظير للقطاع الزراعي ،فهو محرك أساسي للنمو

الاقتصادي، وتسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في جانب الغذاء ما جعلها تستثمر كل طاقتها فيه، ولم تتغافل عن تربية المواشي فهي أصل البروتينات، وهو ما جعلها تحتل المراتب الأولى من حيث الانتاج النباتي والحيواني، وهذا ما تقطنت له البلدان النامية أولها الجزائر فعملت جاهدة لرفع انتاجها من الموارد الحيوانية¹، بحيث تصنف الأغنام من ضمن المواشي الأكثر انتاجا في الجزائر، بحيث عرفت عدة تطورات في القيام بتربيتها وفي طريقة الرعي بشقيه التقليدي والحديث، كما شهد انتاجها عدة تغيرات بالرغم من الصعوبات التي تواجهها الدولة خاصة من قبل المزارعين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم الموجه لتربية المواشي فهو في الحقيقة يستغل للتجارة والاستفادة من الفارق، بالإضافة الى ذبح النعاج بدلا من الخرفان الامر الذي يضر الطبيعة التكاثرية، ويمكن ان نلخص تطور انتاجها في الجزائر في الجدول التالي :

الجدول رقم 09: تطور تربية المواشي

الانتاج : 1000 رأس نسبة التغير في الانتاج : %

السنوات	عدد الاغنام	عدد الأبقار	عدد الماعز	عدد الجمال
2000	17748.00	1430.00	3086.00	262,00
2001	17298,79	1007,23	3129,40	245,49
2002	17533,87	881,94	3312,15	249,32
2003	17397.00	853,68	3358.00	249,98
2004	18293,30	844,50	3450,58	273,20
2005	18909,10	828,80	3590.00	268,60
2006	19615,73	847,64	3754,59	286,67
2007	20154,89	859,97	3837,86	291,36
2008	19946,15	853,53	3751,36	295,09
2009	21404,58	882,28	3962,12	301,12
2010	22668,80	1747,70	4287,30	313,99
2011	23989,33	1790.00	4411,02	318,76
2012	25194.00	1843,94	4595.00	340,00
2013	26572,98	1909,46	4910,70	344,02
2014	27807,73	2049,65	5129,84	354,47
2015	28112,00	2150,00	5014.00	362,27
2016	28136,00	2081.00	4935.00	379,09
2017	28393,60	1895,13	5007,89	381,88
2018	28723,99	1816.00	4908,00	417,00
2019	29428,98	1430.00	4986,12	416,52

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

¹ بومدين ازوي. التمويل البنكي، "الدعم وتنمية القطاع الفالحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اسطمبولي؛ معسكر، 2016، ص43

1-1- تطور تربية الأبقار: عرفت سنة 2000 انتاج لصنف الأغنام قدرت بحوالي 17.748 مليون رأس، يليه انخفاض بنسبة 2.53 بالمائة سنة 2001، ولكن منذ سنة 2003 وإلى غاية 2019 عرف انتاج الاغنام ارتفاعا مستمرا، وهذا كله في صالح الاقتصاد الوطني والمواطنين، تخلل هذا الارتفاع المستمر انخفاضا في الانتاج سنة 2008 بنسبة 1.03 بالمائة بإنتاج قدره 19.615 مليون رأس، وهو شيء طبيعي خاصة بسبب الازمة الغذائية العالمية التي حدثت في تلك الفترة، لكن سرعان ما عادت سلسلة الانتاج من الاغنام وهذا بداية من السنة التي تليها، وهذا بعد السياسة التنموية التي اشتغلت الدولة عليها، بحيث سنة 2008 وضعت الدولة قانون التوجيه الفلاحي والذي كان يتابعه وبعناية رئيس الجمهورية بنفسه، واعتبر أن الزراعة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، والعمل على تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية، بحيث بلغت كمية الاغنام لعام 2009 كمية 21.404 مليون رأس، والاستمرار بالارتفاع الى غاية 2019 حيث وصل الانتاج حوالي 29.429 مليون رأس، ولكن ما وصل عليه اسعار اللحوم يؤكد ان الكمية المنتجة غير كافية، أما بالنسبة للأبقار فعرف انتاجها تذبذبا في العقدين، بحيث ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى ويمكن تلخيصها في الجدول التالي الذي يبين بالتفصيل الانتاج في كل سنة ونسب التغير:

1-2- تطور تربية الأبقار: وصلت أكبر كمية انتاج سنة 2015 بكمية قدرت بحوالي 2.150 مليون رأس، ويعتبر هذا الرقم بعيدا عن اهداف الدولة ،ففي هذه الكمية حوالي 31 بالمائة أبقار منتجة للحليب ما يزيد من عدم قدرة الدولة من تحقيق اكتفائها الذاتي من حيث هذا الصنف من المواشي، رغم التطور التكنولوجي لازال المزارعون يتبعون الخطوات التقليدية في تربية الابقار، بالإضافة الى عدم استغلال الغابات والمناطق الريفية الغنية بالإعشاب للمساعدة في التربية، وتعتبر الاعلاف أكبر هاجس للمزارع حيث لم تستطيع الدولة انتاج كميات معتبرة منها وبأسعار معقولة للرفع من الانتاج، ومحاربة بعض السلالات من الامراض التي تفتك بالبقر، ويبقى على الدولة العمل جاهدة لوقف استنزاف العملة الصعبة من حيث استيراد هذه الأنواع من الأغذية الأساسية كالحليب واللحوم من الخارج.

1-3- تطور تربية الماعز: عرف انتاجها تطورا كبيرا مقارنة بسنة 2000 حيث وصلت الى أكبر كمية انتاج لها سنة 2014 بكمية قدرت بحوالي 5.129 مليون رأس، ومن بين أهم الأسباب وراء ذلك هو عودة الأمان الى الجبال، بحيث تعتبر تربية جبلية بامتياز، والدليل على ذلك هو تحقيق ارقام ايجابية في الانتاج، بحيث عرفت سنة 2019 كمية ماعز قدرت بحوالي 4.986 مليون رأس وإذا ما قارناه بسنة

2000 نجد ان الانتاج الجزائري حقق تحسنا في الانتاج بنسبة 61.57 بالمائة، بالرغم من انه لا يعتبر الاستهلاك رقم واحد في الجزائر، إلا أنه في الاعوام الأخيرة تطورت عملية صنع الجبن خاصة التي مصدرها الرئيسي حليب الماعز، الأمر الذي شجع الانتاج الحيواني للتوجه نحو القطاع الصناعي، وإنتاج هذه الشعبة من المواشي يساعد على تحقيق عدة اهداف، أهمها تحقيق التنمية الريفية بزيادة الطلب على اليد العاملة الريفية وتخفيف الضغط على المدن.

1-4- تطور تربية الجمال: عرف انتاجها تطورا في المجلد خاصة انطلاقا من سنة 2005، أين بدأت مسيرة التطور في كميات الانتاج دون توقف او انخفاض، بحيث بلغت في سنة 2005 الكمية المنتجة من الجمال حوالي 268600 رأس، واستمر الانتاج في تحقيق نتائج ايجابية الى غاية سنة 2018 أين بلغ الانتاج حوالي 417000 رأس، وهذه عبارة عن مؤشرات ايجابية تدل على عدم اهمال هذا الجانب من الانتاج، حيث لعبت الدولة دورا مهما في تحقيق هذه النتائج، لأن طول الصحراء يكلف مبالغ طائلة لتحقيق الاهداف المرسومة، وعرفت سنة 2019 انخفاضا طفيفا في الانتاج حيث بلغت نسبة الانخفاض ب 0.11 بالمائة مقارنة بالسنة التي قبلها، ويعتبر هذا المجال مصدر رزق للكثير من سكان المناطق الصحراوية بالإضافة الى تلبية حاجاتهم الغذائية من حليب ولحوم .

اما بالنسبة للخيل فهي من المواشي الاقل اهتماما من قبل الكثير من المزارعين، رغم أن الجزائر تضم اجود الخيول في العالم من أهمها الخيل العربي الأصيل بالإضافة الى السلالة الفارسية، عرفت سنة 2000 انتاجا قدره حوالي 53800 رأس وهي كمية اقل ما يقال عنها انها ضئيلة في بلد بحجم قارة، والأصعب من ذلك أنه في مدة 20 سنة بلغ انتاجها سنة 2019 حوالي 48630 رأس وهذا ما يعتبر عجزا في السياسة الموضوعية من طرف الدولة للتنمية الزراعية المستدامة، فمن أين تأتي الاستدامة ونحن في تناقص في الانتاج رغم التطور الكبير الملحوظ في القطاع الزراعي، لابد من معرفة مكان الخل.

اما بالنسبة للبغال والحمير، فما هي إلا قضية وقت ويزول انتاجها، بحيث عرف انتاجها انخفاضا كبيرا اذا ما قارنا انتاج سنة 2000 الذي بلغ 220300 رأس وما بين سنة 2019 أين وصل الانتاج الى حوالي 102880 رأس، قدرت نسبة الانخفاض 53.3 بالمائة، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على عدم الاهتمام بهذا النوع من المواشي، بسبب تغير نمط الحياة، ففي الماضي كان وسيلة لا يستغنى عنها عند المزارعين، وفي الوقت الحديث استبدل بالآلات الحديثة حلت مكان البشر فما بالك البغال والحمير.

2-تطور انتاج اللحوم في الجزائر: في الاقتصاد أغلب العناصر ترتبط مع بعضها، بحيث ان انتاج اللحوم في الجزائر له علاقة مباشرة مع انتاج المواشي، فكلما كانت ارتفعت الثروة الحيوانية كلما زاد معها انتاج اللحوم، وحسب عدد سكان الجزائر فان عملية انتاج وزيادة الطلب على الغذاء، تعتبر اللحوم من المنتجات الغذائية المطلوبة في الجزائر، فبالإضافة الى توفيره في السوق ولكن مع مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك، أي بأسعار تحفز على اقتنائه، وهذا له ارتباط مباشر مع الكمية المنتجة والمعروضة، وفي الجزائر تستهلك اللحوم البيضاء اكثر من الحمراء بسبب مدة عملية الانتاج التي تعتبر صغيرة مقارنة مع تربية الاغنام والأبقار، بحيث يدخل في انتاج اللحوم الحمراء كل من الأغنام والأبقار والماعز والجمال، بحيث تكون في شكل حصص من اجمالي الانتاج الكلي، فكل ارتفاع في اجمالي انتاج اللحوم الحمراء يتزامن مع ارتفاع في احد المنتجات أوفي كل المنتجات، وهو نفس الأمر بالنسبة للحوم البيضاء بحيث قمنا بدراسة التغير في الانتاج الكلي وما عرفه السوق من عرض لكميات اللحوم البيضاء، ويمكن تلخيص كل هذا في الجدول التالي :

الجدول رقم 10 :تطور انتاج اللحوم

الانتاج : 1000 طن

السنوات	الانتاج الاجمالي للحوم	التغير	انتاج للحوم البيضاء	انتاج اللحوم الحمراء
2000	601,94	-	220,00	381,94
2001	456,64	-24,14	201,00	255,64
2002	436,88	-4,33	151,00	285,88
2003	445,58	1,99	152,00	293,58
2004	365,30	-18,02	153,30	212,00
2005	394,02	7,86	168,57	225,45
2006	327,78	-16,81	118,70	209,08
2007	372,16	13,54	142,59	229,57
2008	378,01	1,57	142,08	235,93
2009	462,42	22,33	190,83	271,59
2010	559,58	21,01	296,40	263,18
2011	597,74	6,82	330,33	267,41
2012	606,27	1,43	365,40	240,87
2013	809,20	33,47	567,00	242,20
2014	828,64	2,40	576,00	252,64
2015	819,02	-1,16	293,44	525,58
2016	840,41	2,61	302,76	537,65
2017	1073,78	27,77	529,89	543,89
2018	1069,00	-0,45	540,00	529,00
2019	809,25	-24,30	299,43	509,82

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

لم يعرف قطاع انتاج اللحوم تطورا كبيرا ،بحيث اتسمت جل مراحلها بالتذبذب اما بالارتفاع او الانخفاض بحيث بدأ سنة 2000 بإنتاج كلي قدره حوالي 601940 طن متكون من 63.45 بالمائة لحوم حمراء، كان انتاج اللحوم البيضاء منخفضا بسبب قلة في مزارع تربية الدواجن، ولم يعرف انتاج اللحوم ثباتا في مستوى الارتفاع بل شهد تذبذبا كبيرا في العشر سنوات الاولى وهذا لعدة متغيرات أهمها انطلاق السياسات الزراعية والتي تظهر نتائجها على مدى متوسط نوعا ما، بالإضافة الى الأزمة الغذائية التي شهدتها العالم في سنة 2008 من نفس الحقبة، بحيث عرف الانتاج الكلي ارتفاعا في الكمية بمقدار 22.39 بالمائة سنة 2009 قسمت بين انتاج اللحوم الحمراء بنسبة 58.73 بالمائة وقابلها انتاج اللحوم البيضاء في نفس السنة بنسبة 41.27 بالمائة، ولم تعرف عملية الانتاج الاعتماد على اللحوم البيضاء الى غاية سنة 2010 أين ارتفع الانتاج الكلي بنسبة 21.01 بالمائة بلغت حصة اللحوم البيضاء فيها نسبة 52.97 بالمائة، والاعتماد المستمر للإنتاج الكلي للحوم على انتاج اللحوم البيضاء للأربع سنوات الموالية ،وفي سنة 2013 شهدت اكبر نسبة اعتمد فيها الانتاج الكلي للحوم على انتاج اللحوم البيضاء، حيث بلغ الانتاج الكلي كمية قدرت بحوالي 809200 طن ،بارتفاع قدره 33.47 بالمائة مقارنة بإنتاج سنة 2012، و قدرت كمية انتاج اللحوم البيضاء بنسبة 70.07 بالمائة من الانتاج الكلي للحوم مقابل 29.93 بالمائة للحوم الحمراء، وعرفت سنة 2017 أكبر كمية من انتاج اللحوم بكمية قدرت بحوالي 1.073 مليون طن بنسبة الاعتماد على انتاج اللحوم الحمراء قدرت ب 50.65 بالمائة أي ما يعادل 543089 طن، أي قامت الدولة بتصحيح الانحراف في انتاج اللحوم الحمراء حيث قدر نسبة التغير مقارنة بسنة 2014 بحوالي 115 بالمائة، وبالرغم من كل هذا الا ان الدولة لا تزال لم تحقق أهدافها من انتاج اللحوم.

3- تطور المنتجات الحيوانية في الجزائر: هي المنتجات التي لها علاقة مباشرة بالثروة الحيوانية، فهي تعبر عن انتاج الحليب، البيض والعسل ولقد تطور انتاجها في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور المنتجات الحيوانية:

السنوات	انتاج الحليب (ألف طن)	انتاج البيض (حبة)	انتاج العسل (الف طن)
2000	1030,84	101,00	1,10
2001	1650,00	108,00	1,10
2002	1544,00	161,00	1,95
2003	1588,00	165,00	2,21
2004	1709,10	181,42	2,79
2005	1682,11	172,25	2,99
2006	1773,54	178,49	2,53
2007	1851,18	195,69	2,91
2008	1878,52	184,39	3,02
2009	2377,64	193,56	3,96
2010	2854,07	224,53	4,86
2011	3165,66	229,10	5,07
2012	3063,84	266,33	5,24
2013	3400,67	299,35	6,15
2014	3648,55	303,03	5,70
2015	3895	167,500	6,59
2016	3719	167,29	7,13
2017	3521,21	394,23	6,12
2018	3280,00	314,04	7,36
2019	3189,24	341,56	6,35

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

3-1- تطور انتاج الحليب: ان تطور انتاج مادة الحليب لها علاقة مباشرة مع تطور انتاج الأبقار

وبما أن هذه المادة واسعة الاستهلاك في الجزائر، بحيث بلغ استهلاك الفرد بين 100 و 120 لتر سنويا¹، الى حد أن الدولة تستورد كميات كبيرة من هذا المنتج لتغطية حاجيات أفرادها المتزايدة، إلا ان السياسات التي وضعتها الدولة هدفها الوصول الى تغطية الطلب الكلي لهذه المادة عن طريق الانتاج المحلي، انطلاقا من 1.030 مليون طن سنة 2000 كان هذا انتاج الحليب للجزائر وعرف التغير في

¹ نزعي عز الدين وهاشمي الطيب، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 33 ،المجلد 09 ، 2013، ص 23

كمية الانتاج قدرت بمتوسط معدل نمو بلغ 7.03 بالمائة، وهو معدل منخفض اذا ما قارناه بالوتيرة التي ارتفع بها سنة 2001 حيث بلغت نسبة 60.06 بالمائة بمعنى أنه لو تضافرت كل الجهود للوصول الى انتاج يلبي حاجات المستهلكين، غير أن هذا المنتج يتحكم فيه بدرجة كبيرة كمية انتاج الأبقار الذي عرف بدوره تذبذبا في الانتاج، بمعنى أن انتاج الحليب هو تحصيل حاصل فقط لكمية انتاج الأبقار، غير انه توجد طرق حديثة ترفع من مردودية الأبقار وتزيد كمية انتاج الحليب أهمها نوعية الغذاء الذي يجب أن يكون من الدرجة الأولى، والنقطة الايجابية أنه كمية الانخفاض في جميع السنوات على حدى لم تصل لكمية الانطلاق، بمعنى أنه حتى في الانخفاض كانت أكبر من انتاج سنة 2000، ومن سلبيات هذه الفترة الانخفاض المستمر الذي شهده الانتاج انطلاقا من سنة 2016 أين كانت نسبة الانخفاض تعادل 5.31 بالمائة و 6.85 بالمائة سنة 2018 بالرغم من أن الانتاج وصل الى 3.28 مليون طن لكن يقابله ارتفاع مستمر لعدد السكان، فلا بد من تحقيق نفس كمية الزيادة لنقول أن القطاع حقق نتائج ايجابية، ليعرف انخفاضا اخر سنة 2019 قدرت بنسبة 2.77 بالمائة ما يعني أن القطاع محتاج لإعادة هيكلة للوصول الى انتاج يلبي حاجيات الأفراد.

3-2- تطور انتاج البيض في الجزائر: يعتبر البيض من البروتين الحيواني وبمثابة المتنفس لأصحاب الدخول الضعيفة في جميع الدول النامية، لعب انتاج البيض في الجزائر دورا هاما في تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، بحيث تفوق الانتاج على الاستهلاك وارتفع اهتمام المنتجين بهذا النوع من المحاصيل لارتفاع الطلب عليه، وتكثف النشاط خاصة في شرق البلاد، حيث توجد مزارع لتربية دجاج البيض، عرف انتاج البيض في الجزائر تطورا كبيرا حيث بلغ انتاج البيض في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حوالي 3.238 مليار حبة بيض سنويا وارتفع الانتاج من سنة 2010 الى 2017 بمعدل نمو قدر ب 76 بالمائة أي بلغ الانتاج حوالي 5.7 مليار حبة بيض في السنة، وتواصل الارتفاع الى غاية 2019 حيث بلغ انتاج البيض حوالي 6 مليار حبة في السنة، ما أدى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج.

3-3- تطور انتاج العسل في الجزائر: يمتلك انتاج العسل في الجزائر المقومات التي تجعل انتاجه كثيف، ولكن لم يبلغ انتاج العسل في الجزائر الامال المنشودة منه، بحيث سطرت الدولة عدة خطط للرقى بهذا النوع من الانتاج الغذائي منها ترقية النشاطات في المدن الريفية والجبلية، منح عشر صناديق أو خلايا نحل للمربين الحاملين بطاقة مربى، وقد انتاج العسل في الجزائر سنة 2000 بما يعادل 1100 طن ليرتفع الانتاج تدريجيا ليصل سنة 2005 الى كمية قدرت بحوالي 2990 طن ليتواصل النمو في

الانتاج حتى 2013 اين بلغ ما يعادل 6150 طن بسبب الاستراتيجيات الموصي بها من قبل الدولة، تعرف السنة التي تليها انخفاضا قدر بنسبة 7.31 بالمائة، وكانت أفضل كمية منتجة من العسل قدرت بحوالي 7.13 بالمائة سنة 2018 ،بالنسبة للتغيرات فهي طبيعية، فالكل يأمل تحقيق نتائج ايجابية لكن في القطاع الزراعي نسبة المخاطرة كبيرة، فيستطيع حريق واحد للغابات أن يدمر حياة بأكملها.

ثانيا : تطور انتاج السمك: الدولة التي تمتلك شريط ساحلي بطول 2140 كلم، والتي تتوفر على العديد من المقومات البحرية التي من المفروض أن تجعلها تصل الى جد التصدير بعد تحقيق الفائض في الانتاج والاستهلاك، وهذا ما لم ينطبق على الجزائر، بسبب عدة مشاكل أهمها الصيد العشوائي، بالإضافة الى تلوث مياه البحر اثر تدفق العديد من سموم المصانع فيها، و ضعف أسطول الصيد البحري الجزائري ،وهو ما جعل الدولة تفكر في كيفية الخروج من هذه الأزمات، ويمكن للجدول التالي من أن يلخص تطور انتاج السمك في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 :

الجدول رقم 12: تطور انتاج السمك

الانتاج : 1000 طن

الانتاج	السنوات	الانتاج	السنوات
130,12	2010	102,25	2000
95,17	2011	102,25	2001
103,56	2012	103,79	2002
104,05	2013	103,79	2003
101,58	2014	137,75	2004
105,20	2015	139,83	2005
102,14	2016	157,31	2006
108,30	2017	148,84	2007
120,35	2018	142,04	2008
104,88	2019	132,27	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرف انتاج السمك في هذه الفترة العديد من التغيرات التي لم تؤتي بالثمار، حيث عرف الانتاج في الست سنوات الاولى من العقد الأول ارتفاعا مقبولا بحيث أكبر معدل ارتفاع الذي شهده انتاج سنة 2004 قدر بحوالي 32.72 بالمائة حيث وصل الانتاج في تلك السنة الى 137750 طن من السمك، وشهدت سنة

2006 أكبر قدر ممكن من الانتاج حيث بلغ حوالي 157310 طن وهو أعلى ما وصل اليه انتاج السمك في العقدين، بعدها عرف الانتاج سلسلة من الانخفاض وهذا لعدة أسباب اهمها أن التقنيات التقليدية المستخدمة لا يمكنها مواصلة الانتاج بنفس الوتيرة التي تقوم بها التقنيات الحديثة من فعلها، وقلة الأحواض المائية التي انخفضت فيها تربية الأسماك، الامر الذي يخفض من الانتاج الكلي وارتفاع اسعار السمك، معنى أن الجزائر لا تضمن حق الفرد من الحد الأدنى لأكل السمك في السنة.

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي والميزان التجاري الزراعي الجزائري

الزراعة هي المحرك المساعد للتنمية الاقتصادية، ففي الكثير من الأحيان يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالقطاع الصناعي مع اهمال جزئيات من شأنها ان تعمل الفارق، فالقطاع الزراعي يعتبر بمثابة الممون الرئيسي للقطاع الصناعي، فالصناعات الغذائية تعد من أهم ما يدفع من عجلة القطاع الصناعي والاقتصاد الى الأمام، غير أنه في الكثير من الأحيان تخفى علينا حقيقة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، لهذا ارتأينا القيام بعملية حوصلة عن تطور الناتج المحلي الاجمالي، والناتج المحلي الزراعي في الجزائر والقيمة التي يساهم لها هذا الأخير في الأول.

أولاً: تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري

عرف الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر عدة تغيرات وانتعاشا اقتصاديا كبيرا في معظم سنوات العقدين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، وهذا مقارنة مع نهاية القرن العشرين، حيث عرف الناتج المحلي الاجمالي عدة تقلبات عكست الجانب المظلم للاقتصاد الجزائري الذي كان تحت ضغط الديون الخارجية، بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي ساهم بشكل كبير في اعاقه النمو الاقتصادي الجزائري، الى أن دخل العام الأول للقرن العشرين أين عرف في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى عدة تغيرات بالنسبة للناتج المحلي الزراعي ومتوسط نصيب الفرد منهما في العقدين الأوليين ويمكن توضيح هذا التغير في الجدول التالي :

الجدول رقم 13: تطور الناتج المحلي الاجمالي والزراعي

النتائج : مليون دولار متوسط نصيب الفرد : دولار

السنوات	النتائج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الاجمالي	النتائج المحلي الزراعي	متوسط نصيب الفرد
2000	54178,00	1757,63	4328,00	140,41
2001	54648,00	1772,21	5013,00	162,57
2002	55914,00	1800,95	5209,00	167,78
2003	56903,00	2152,25	29253,00	208,51
2004	59253,00	2624,41	3682,00	240,90
2005	102835,00	3101,55	7902,00	238,33
2006	116461,00	3453,46	8804,00	261,07
2007	134143,00	3899,51	10105,00	290,37
2008	171756,00	4349,35	11197,00	321,75
2009	138126,00	3935,21	12820,00	365,24
2010	161947,00	4541,25	13644,00	382,60
2011	198769,10	5458,55	16110,62	442,43
2012	207821,72	5542,65	18334,02	433,28
2013	209415,56	5468,20	20573,39	537,21
2014	213343,24	5401,09	21966,60	556,12
2015	166894,00	4176,21	19718,00	493,41
2016	158401,88	3878,98	19476,73	476,95
2017	167574,80	4016,56	20565,07	492,92
2018	204523,00	4080,10	20769,54	487,55
2019	171157,86	3980,42	25291,00	588,16

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

1- تطور النتائج المحلي الاجمالي: من الجدول السابق نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري عرف نوعا من الانتعاش في الأداء في القرن الواحد والعشرين اذ قدرت قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 بحوالي 54.178 مليار دولار بمتوسط نصيب الفرد قدر بحوالي 1757 دولار، ليرتفع في السنة الموالية 2001 بنسبة 0.86 وهو نفس الأمر بالنسبة لسنة 2002 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي 55.914 مليار دولار بنسبة تغير قدرها 2.31 بالمائة وهو تغير لم يؤثر كثيرا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 1800 دولار وهو رقم بعيد عن متوسط نصيب المواطن العربي الذي بلغ في نفس السنة 2334 دولار وفي سنة 2003 بلغ 2492 دولار للفرد أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الاجمالي فبلغ سنة 2003 حوالي 2150 دولار وهو تغير ايجابي، وعرفت سنة 2005 ارتفاعا رهيبا في الناتج المحلي الاجمالي اين بلغ ما يعادل 102.835 مليار دولار بنسبة ارتفاع كبيرة قدرت بحوالي 73.55 بالمائة وهو مؤشر على أن سوق المحروقات كان منتعشا، ليعرف معه متوسط نصيب الفرد هو الاخر انتعاشا حيث بلغ ما يعادل 3101.55 دولار، ليصل الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008 ما يعادل 171.750 مليار دولار ،يواجهه انخفاض حاد في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى 19.58 بالمائة سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية، وبمتوسط نصيب الفرد ب 3935.21 دولار لتعزز ارتفاعا في السنة الموالية بمعدل تغير ما يعادل 17.24 بالمائة، وسلسلة مستمرة من الارتفاع حتى سنة 2014 بلغت ما يعادل 213.34 مليار دولار وهي أكبر قيمة حققها الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ارتفاع قدرت ب 31.73 بالمائة مقارنة بسنة 2010 بمتوسط نصيب للفرد ب 5401.09 دولار، لينخفض مرتين متتاليتين بنسبة تعادل 21.77 بالمائة و 5.08 بالمائة سنة 2015، 2016 على التوالي ليظهر لنا جليا التغيرات الكبيرة التي عرفها الناتج المحلي الاجمالي ووصله سنة 2019 بقيمة بلغت 171.157 مليار دولار بقيمة أقل من السنة التي سبقتها بحوالي 16.31 بالمائة نتيجة عدم الاستقرار السياسي حيث بلغ فيه متوسط نصيب الفرد 3980.42 دولار.

2- تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري: كما هو ملاحظ في الجدول السابق، عرف الناتج المحلي الزراعي تطورات عديدة يمكن تلخيصها بشكل واضح في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي حيث عرفت السنة الأولى نسبة مساهمة قدرت ب 7.99 بالمائة وبعدها حققت نسبة 9.17 بالمائة بمقدار 5.209 مليار دولار بمتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قدر بحوالي 167.78 دولار وهو رقم ضئيل مقارنة بأرقام الدول المتقدمة، وعرف الناتج المحلي الزراعي سنة 2003 انخفاضا رهيبا في قيمته بحيث بلغت ما يعادل 43.84 بالمائة من قيمة الناتج للسنة التي سبقتها، وعرفت هذه السنة نسبة مساهمة قدرت بحوالي 5.14 بالمائة والأمر الايجابي هو ارتفاع متوسط نصيب الفرد أين بلغ حوالي 208.5 دولار وهذا بسبب قلة الأفراد الذين ينتمون للقطاع الزراعي، مع حلول سنة 2005 عرف الناتج المحلي الزراعي ارتفاع كبيرا بنسبة 114 بالمائة بما يقارب 7.90 مليار دولار، وساهم بنسبة 7.68 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ،وبمتوسط نصيب فرد عادل 238.33 دولار، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 9.28 بالمائة سنة 2009 حيث بلغ الناتج المحلي الزراعي 12.82 مليار دولار بمتوسط نصيب الفرد قدر 365.24 دولار، كما عرف الناتج المحلي الزراعي ارتفاع سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 قدرت بحوالي 61 بالمائة، حيث بلغت سنة 2014 ما

يعادل 21.966 مليار دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قدر بحوالي 10.3 بالمائة ومتوسط نصيب الفرد ما يعادل 556.12 دولار وهو تحسن في الوضعية الزراعية للاقتصاد وللشخص، كما عرف الناتج المحلي الزراعي أكبر قيمة له قدرت بحوالي 25.291 مليار دولار وهي نتيجة ايجابية في ظل الظروف الصعبة التي عرفت الجزائر في ذلك الوقت، وعرفت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى ما يعادل 14.78 بالمائة وبمتوسط نصيب الفرد قدره حوالي 588.16 دولار وبالتالي انتعاش القطاع الزراعي وتحسن مستوى المعيشة للمزارعين.

ثانيا: تطور الميزان التجاري للقطاع الزراعي

يسجل في هذا الجدول المحاسبي العمليات التجارية من السلع والخدمات الزراعية التي تم تصديرها واستيرادها وحساب الفارق بين الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية، ويمكن تحليل الميزان التجاري الزراعي الجزائري، وهذا بحساب منتجات القطاع الزراعي ككل في منتج واحد يسمى المنتج الزراعي، ويمكن تلخيص الميزان التجاري الزراعي الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تطور الميزان التجاري الزراعي:

القيمة:مليون دولار

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري	السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري
2000	111,36	2781,61	-2670,25	2010	208,51	7826,71	-7618,2
2001	151,47	3016,52	-2865,05	2011	208,51	7826,71	-7618,2
2002	126,9	2950,51	-2823,61	2012	208,51	7826,71	-7618,2
2003	134,69	3560,56	-3425,87	2013	568,51	17517,58	-16949,07
2004	153,93	4773,2	-4619,27	2014	772,54	19409,38	-18636,84
2005	164,49	4539,04	-4374,55	2015	648	10247,8	-9599,8
2006	164,51	4676,99	-4512,48	2016	771	9085,7	-8314,7
2007	180,85	6077,2	-5896,35	2017	756,8	10332,2	-9575,4
2008	302,54	9242,16	-8939,62	2018	1239,4	10306	-9066,6
2009	208,51	7252,07	-7043,56	2019	410,6	9682,3	-9271,7

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

لم يحقق رصيد الميزان التجاري الزراعي في مدة عشرين سنة من سنة 2000 الى سنة 2019 فائضا، بحيث عرف عجزا دائما متفاوت القيمة من سنة الى أخرى، بحيث بلغت أدنى قيمة عجز سنة 2000 بما يعادل 2.670 مليار دولار، فمن الصعب أن تمتلك كل مقومات النجاح الزراعي ولكن تبقى بعيدا عنه، فالمشكل يكمن في التسيير وإدارة الموارد المتاحة، فمن غير المعقول أن لا تحقق الجزائر نتائج ايجابية في رصيد ميزانها التجاري الزراعي ولو حتى سنة، ويمكن من استخدام الحلول التي توتي بثمارها على المدى القريب كتنقييد الواردات ما يجعل الميزان التجاري يتحسن في الظاهر ولكن بعواقب وخيمة في الأصل، فالأصح ان نرفع وتيرة الانتاج الزراعي واستغلال الثروات وعدم الاسراف في الانفاق، وارتفعت قيمة عجز الميزان التجاري الزراعي ووصلت الى مستويات جد مرتفعة بلغت قيمتها 16.949 و 18.636 مليار دولار للسنتين 2013 و 2014 على التوالي ،وما يفسر هذه الأرقام المرتفعة هي سياسة التنمية الزراعية التي باشرت فيها الدولة وما تحتاجه من وسائل لها علاقة بالزراعة كلفتها مبالغ طائلة، لكن لو تحققت أهداف السياسة فسوف تكون هي نقطة بداية التحسن وهو ما عرفه رصيد الميزان سنة 2019 أين قدر بحوالي 9.271 مليار دولار أي انخفضت مقارنة بسنة 2014 بحوالي 50 بالمائة وهو المطلوب.

المبحث الثالث: الانتاجية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة

ان تطور الانتاجية الزراعية من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، فالكفاءة وحسن استخدام الموارد المتاحة يؤدي الى تحقيق انتاج أكبر وبأقل مورد ممكن، وهذا ما يجعل الموارد الزراعية تطول مدة استغلالها بحيث بعد استخدامها يمكن اراجعتها للتجدد والاستخدام في أوقات أخرى، وتظهر عملية الانتاجية في الكثير من المنتجات الزراعية من نباتية الى حيوانية، وكذا العمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق مبدأ الاستدامة .

المطلب الاول: الانتاجية الزراعية للمنتجات النباتية

ان حسن استغلال المتاح من عوامل الانتاج الزراعي يحقق نسبة من الفعالية وكفاءة الاستخدام، مما يلخص دور الانتاجية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ما يساعد على الحفاظ على الموارد الزراعية، وهذا يدل عن حسن تسيير الموارد الزراعية .

أولاً: الانتاجية لجملة الحبوب

عرف انتاج الحبوب تغيرات كبيرة ،بحيث يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، والمساحة المزروعة هي الاخرى تعرف هذه التغيرات، من هنا نقول انه من الأمثل ان ترتفع الانتاجية الزراعية للوصول الى تغطية أكبر قدر ممكن من الحاجات والحفاظ على الكثير من الموارد المتاحة، باستخدام سياسة التدوير ويمكن تلخيص انتاجية قطاع الحبوب في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور انتاجية جملة الحبوب

المساحة : 1000 هكتار الانتاجية: كلغ/هكتار

الانتاجية	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاجية	المساحة المزروعة	السنوات
1595,92	2856,37	2010	615,95	3731,95	2000
1442,42	2584,54	2011	1106,88	2402,39	2001
1677,15	3063,03	2012	1058,55	1844,91	2002
1819,85	2699,25	2013	1470,32	2901,39	2003
1369,15	2509,02	2014	1344,18	03000,2	2004
1400,16	2686,08	2015	1253,74	2813,53	2005
1585,35	1855,92	2016	1229,61	03267,5	2006
989,93	3513,44	2017	2692,75	1600,74	2007
1949,57	3111,43	2018	1145,98	1485,24	2008
1767,41	03187,4	2019	1619,66	3243,37	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

ان التكلم عن الانتاجية الزراعية يقودنا للحديث عن حسن ادارة الموارد المتاحة والمتمثلة في المساحة المزروعة اضافة الى عدة عوامل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج ،وخير دليل على ذلك هو مقارنة معطيات سنة 2000 بحيث بلغت انتاجيته 615.95 كيلوغرام في مساحة مزروعة قدرت بحوالي 3.371 مليون هكتار، ما أسفر عن انتاج كمية قدرت بما يعادل 2.298 مليون طن، أما بالنسبة لسنة 2001 فقد بلغت مساحة الاراضي المزروعة 2.402 مليون هكتار ووصلت انتاجية الارض الى 1106.61 كيلوغرام، في الهكتار ،فحققت كمية انتاج عادت 2.659 مليون طن، بمعنى المساحة

الصغيرة حققت انتاجا أكبر من الذي حققته المساحة المزروعة الكبيرة، وبالتالي فإذا أردنا معرفة المساحة المزروعة لتحقيق نفس انتاج السنة 2000 ولكن بإنتاجية سنة 2001 نجد انه تلزمننا مساحة قدرها 2.076 مليون هكتار لإنتاج 2.298 مليون طن، أي اذا ما قمنا بمقارنة ما تحصلنا عليه اذا استخدمنا انتاجية سنة 2001 نجد أن هناك مساحة صالحة للزراعة غير مستغلة بأكمل وجه قدرت بحوالي 1.655 مليون هكتار كان بإمكانهم استغلالها في تحقيق منتجات أخرى، ولقد شهدت سنة 2007 أكبر قيمة انتاجية على مدار عقدين من الزمن، قدرت بحوالي 2692.75 كيلوغرام بمساحة مزروعة قدرت بحوالي 1.6 مليون هكتار بمعنى وهذا يجعلنا نطرح تساؤلات عديدة منها ماذا لو قمنا بدمج أكبر مساحة مزروعة في العقدين وهي مساحة سنة 2000 مع أكبر انتاجية والتي تعبر عن سنة 2007، فتكون الاجابة تحقيق كمية انتاج تقدر بحوالي 10.049 مليون طن وهذا تحقيقا لمبدأ الكفاءة والفعالية في استغلال الثروات .

ثانيا: انتاجية الخضر والفواكه

في كل المنتجات يمكن ان تلعب الانتاجية دورا مميزا في الرفع من كمية المنتج من جهة واستغلال الموارد المتاحة بأقل تكاليف من جهة، اضافة الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، فتوفر الخضر والفواكه يرتبط هو الآخر بإنتاجية المساحة المزروعة التي بدورها اذا كان استغلالها مثاليا معنى هذا تحقيق كميات معتبرة بأسعار في متناول أفراد المجتمع، مما يجعلها تلبي حاجاتها الغذائية بأقل تكلفة ما يزيد من تحسين المستوى المعيشي للأفراد، والجزائر كغيرها من البلدان تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي للمساهمة في تنويع دخل الدولة مما يجعلها هي الأخرى تهتم بإنتاجية المحاصيل الزراعية منها الخضر والفواكه التي لديها أكثر من دور، منها استخدامها كمنتج غذائي نهائي أو كمنتج وسيط يدخل في الصناعة الغذائية، وبما اننا نتكلم عن منتجات لها اهمية لدى المستهلك فلا بد على الدولة العمل بجد لتصحيح الانحرافات الموجودة في عملية انتاج هذه الأنواع من الأغذية ومن اهمها العمل على الرفع من انتاجية الموارد المتاحة وهذا بناء على معطيات يتم دراستها، منها انتاجية كلاهما في العقدين الأولين من القرن 21 والملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 16: تطور انتاجية الخضر والفواكه

المساحة :1000 هكتار الانتاجية: كلغ/هكتار

السنوات	المساحة للخضر	المزروعة	الانتاجية	المساحة المزروعة للفاكهة	الانتاجية
2000	280,63	11854,61	377,21	3915,17	
2001	336,83	12925,78	422,07	4205,30	
2002	194,66	26690,95	486,20	3970,81	
2003	307,43	15344,70	704,27	3826,27	
2004	364,00	16035,71	543,21	4848,46	
2005	375,74	16727,05	471,93	5153,45	
2006	382,67	16140,20	515,46	5414,85	
2007	433,33	16225,79	521,23	4251,71	
2008	455,39	18092,60	513,03	5172,23	
2009	498,71	19906,08	514,74	5900,09	
2010	582,45	20715,68	528,04	6344,46	
2011	581,15	23111,81	375,45	7946,25	
2012	606,93	24091,41	369,63	8298,51	
2013	668,28	25130,84	372,58	11357,64	
2014	655,25	25900,42	370,39	11353,17	
2015	681,76	25748,74	459,09	10809,42	
2016	680,55	26477,78	516,79	9292,73	
2017	518,23	26028,71	623,35	7929,17	
2018	578,11	24420,25	490,56	9441,78	
2019	520,75	26492,87	461,86	10839,00	

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

من المعطيات الموجودة امامنا نلاحظ أن الانتاجية في الخضر تعتبر هي الأكبر مقارنة مع جميع المنتجات مع استمرارها بالارتفاع من سنة الى اخرى مع معرفة بعض من التقهقر من سنة الى أخرى ،أما بالنسبة للوتيرة فتعتبر سريعة جدا بحيث نجد في سنة 2001 الانتاجية بلغت 12925.78 كيلوغرام بمساحة قدرت بحوالي 336.83 ألف هكتار وفي سنة 2002 يقابلها انخفاض في المساحة المزروعة التي قدرت بحوالي 194.66 ألف هكتار بإنتاجية قدرت بما يعادل 26690.95 كيلوغرام، بمعنى أن الانتاجية ارتفعت في عام واحد بنسبة 106.49 بالمائة وهو رقم هائل، وهذا بفضل الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر جراء الوباء المدني، بحيث عرفت البلاد نوعا من الاستقرار ما دفع بالقطاع

الزراعي الى الانتعاش، وهو نفسه ما ينطبق على الانتاجية في الفواكه، إلا أنه لا يمكن مقارنتها مع تلك المتعلقة بالخضر، لأنه توجد متغيرات أخرى تعمل على اضعافها، و الأمر الذي يجب على الدولة العمل عليه هو التنسيق بين المساحة العالية والإنتاجية المرتفعة بحيث نلاحظ مثلا في الفواكه، أنه المساحة المزروعة الكبيرة تكون فيها الانتاجية ضعيفة مثل سنة 2003 أين عرفت الزراعة في مساحة قدرت بحوالي 704.87 ألف هكتار وهي المساحة الاكبر في العشرين سنة كانت الانتاجية في نفس السنة بحوالي 3826.27 كيلوغرام، وهذا بسبب انخفاض تساقط الأمطار من جهة وتجديد الأشجار المثمرة من جهة أخرى، أما في سنة 2014 حقق انتاج الفواكه أصغر مساحة زراعية قدرت بحوالي 370.39 ألف هكتار وحقت أكبر انتاجية في العشرين سنة قدر بحوالي 11353.17 كيلوغرام، وهذا نظرا لنوعية الأشجار المغروسة والتي تمتاز بمردودية كبيرة، وعليه فلا بد على الجزائر تغيير الأنواع المغروسة من الأشجار والاعتماد على النوعية التي تمتاز بفعالية ومردودية كبيرة.

ثالثا: انتاجية الزيتون

ان انتاج الزيتون يعتبر محصولا ضعيفا مقارنة بأهميته، بحيث رغم تطور انتاجه في الجزائر إلا أنه يبقى بمقدورها الوصول الى انتاج أوفر والمطلوب معرفة نقاط قوة وضعف هذا النوع من الانتاج، من أهمها الانتاجية بحيث ندرس في الجدول التالي المساحة المخصصة لزراعة الزيتون وإنتاجيتها في كل سنة من 2000 الى 2019 :

الجدول رقم 17 :تطور انتاجية الزيتون :

المساحة : 1000 هكتار الانتاجية: كلغ/هكتار

الانتاجية	المساحة المزروعة	السنوات	الانتاجية	المساحة المزروعة	السنوات
595,89	294,20	2010	1949,87	153,00	2000
1340,01	311,93	2011	1304,30	153,60	2001
754,10	328,88	2012	1007,24	190,55	2002
1159,71	348,20	2013	799,27	209,73	2003
715,90	383,45	2014	1811,75	226,30	2004
1033,85	406,571	2015	964,24	239,35	2005
1168,60	406,571	2016	745,24	263,35	2006
1580,88	432,96	2017	460,34	276,25	2007
1997,14	431,009	2018	576,97	282,46	2008
2012,72	431,63	2019	1306,79	288,44	2009

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت المساحة المزروعة المتاحة لإنتاج الزيتون ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 الى غاية 2019، يسهل هذا الأمر من اجراء الدراسة عن التغيرات المتواصلة لإنتاج الزيتون، ويبقى المتغير الأمثل لدراسة التغير في الانتاج هو الانتاجية، بحيث عند توفر كل عوامل الانتاج يبقى التغير مرتبطا بالانتاجية، فالارتفاع المستمر في عامل الارض والموارد البشرية والرأسمالية يبقى الادارة والتوظيف الحسن لعوامل الانتاج لتحسين كفاءة وفعالية الاداء، بلغت مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الزيتون سنة 2000 ما يعادل 153000 هكتار بإنتاجية قدرت بحوالي 1949.17 كيلوغرام للهكتار، وشهدت السنة التي تليها ارتفاعا في المساحة المزروعة فأصبحت تعادل 153600 هكتار وانخفض الانتاج في هذه السنة بحيث انخفضت الانتاجية و قدرت بحوالي 1304.3 كيلوغرام للهكتار، وهو المعروف عن شجر الزيتون المغروس في الجزائر بحيث يعرف انتاجية الشجرة انخفاضا وارتفاعا من سنة الى أخرى، وهو نفس الشيء بالنسبة لسنة 2003 أين انخفضت الانتاجية ووصلت الى ما يعادل 799.27 كيلوغرام للهكتار بالرغم من ارتفاع المساحة المزروعة أين وصلت الى ما يعادل 209730 هكتار، وصلت الانتاجية الى أدنى مستوياتها سنة 2007 بمقدار 460.34 كيلوغرام للهكتار بالرغم من ارتفاع المساحة المزروعة وقدرت بما يعادل 276250 هكتار بكمية انتاج 12170 طن وكانت أضعف قيمة انتاج في العقد، وهذا نظرا للإصلاحات التي تمت على هذا النوع من المحاصيل، بحيث عمدت الدولة غرس العديد من أشجار الزيتون التي لها مردودية كبيرة في الانتاج، وواصلت بعدها الانتاجية الارتفاع الى أن حققت في سنة 2019 ما يعادل 2012.72 كيلوغرام للهكتار، والذي قابلته أكبر مساحة مزروعة قدرت بحوالي 431630 هكتار، الأمر الذي ساعد على الرفع من الانتاج أين بلغ 868750 طن وهو ما يثبت أن للإنتاجية دور غاية في الأهمية للتنمية الزراعية المستدامة.

المطلب الثاني: تطور الانتاجية الحيوانية

ان تلبية حاجيات الافراد من الغذاء المتعلق بالمنتجات الحيوانية يهتم كثيرا بعدد المواشي المذبوحة ولكن في يتغاضى عن أهم عنصر وهو وزن الذبيحة فكلما ارتفعت الأوزان كلما تحققت المنفعة بسهولة، فمن الممكن أن يكثر عدد الذبائح لكن لا تصل الى الهدف المنشود إلا وهو اشباع رغبات الأفراد الأمر الذي جعلنا نحاول دراسة الانتاجية المتعلقة بالإنتاج الحيواني .

أولاً: انتاجية لحوم الأبقار

تعتبر لحوم الأبقار مصدراً مهماً للغذاء البروتيني الحيواني الذي يغطي جزءاً مهماً من السوق، ويعتبر انتاج لحوم الأبقار في الحقيقة خاص بعملية تسمين الأبقار، والذي يرفع من الانتاجية عن طريق الرفع من متوسط وزن الذبيحة، بحيث يمكن أن يكون عدد المذبوحات من الأبقار كبير ولكن الوزن الصافي لمجموع الذبائح يكون ضعيف، فالأفضل أن يكون العدد من الذبائح قليل ومتوسط وزن الذبائح يكون مرتفع مما يسمح من تلبية رغبات الأفراد من لحوم الأبقار والحفاظ على الموارد الحيوانية وتحقيق الاستدامة في هذا المجال، والحفاظ على الموروث الحيواني لاستغلاله من قبل الأجيال القادمة لأن سوء الاستغلال يؤدي إلى الرفع من خطر الانقراض وعدم السماح للأجيال القادمة من استغلال المتاحة من الموارد، وأيضاً عن طريق الرفع من تربية الأبقار ذات المردودية الجيدة، ما يسمح للمزارعين من الاعتماد على لاوزن ليس على العدد، ويمكن تلخيص الانتاجية للحوم الأبقار في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019 كما يلي :

الجدول رقم 18: تطور انتاجية لحوم الأبقار

عدد المذبوحات: 1000 رأس الانتاجية: كلغ/رأس

السنوات	عدد المذبوحات	الانتاجية	السنوات	عدد المذبوحات	الانتاجية
2000	835	184	2010	468,54	212
2001	518	184,4	2011	472,8	215
2002	521,15	193	2012	533,54	219
2003	567,4	194	2013	541,68	222
2004	416	203	2014	571,9	224
2005	384	203	2015	653,20	237,30
2006	396	203	2016	687,30	239
2007	395,17	203	2017	675,89	246,03
2008	400,79	203	2018	664,98	253
2009	456,14	203	2019	663,56	229,88

المصدر : من اعداد الطالب اعتماداً على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت الجزائر تغير كبير في عملية انتاج لحوم الابقار، ففي سنة 2000 كان عدد الرؤوس من الابقار المذبوحة بلغ 835000 رأس وهذا بإنتاجية قدرت بحوالي 184 كيلوغرام للرأس، لتعرف الانتاجية استقرارا في السنة الموالية وينخفض عدد الذبائح الى 518000 رأس بمعدل انخفاض قدر بحوالي 37.96 بالمائة، ومن هنا عرفت الجزائر مرحلة انخفاض في عدد الابقار الموجهة للمذابح، بحيث عرفت سنة 2000 الرقم القياسي لعدد الابقار المذبوحة بما يعادل 835000 رأس، بحيث شهدت الجزائر في الخمس سنوات الأولى من الألفية الثالثة عملية استيراد واسعة للابقار، وانتشر في تلك الفترة الحمى القلاعية التي دخلت مع الابقار المستوردة، وخفضت من عدد الابقار الكلي في الجزائر لانتشارها في كامل تراب الوطن، وفي التسعة عشر سنة الباقية عرفت سنة 2016 العدد الأكبر من عدد الرؤوس المذبوحة حيث بلغ عددها الى ما يقارب 687300 رأس، وبالعودة الى الانتاجية في العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين عرفت استقرارا من سنة 2004 الى سنة 2009 بما يعادل 203 كيلوغرام للرأس، ثم ارتفعت سنة 2010 لتصل الى حوالي 212 كيلوغرام، تليها ارتفاع سنة 2011 بمقدار 219 كيلوغرام، وهذا يدل على اهتمام الدولة بعملية تسمين العجول بسبب الانخفاض في عدد الابقار الموجهة للمذابح وكذا تربية نوعيات جديدة من سلالات الابقار ذات الانتاجية المرتفعة، وصل متوسط وزن الذبيحة الى أعلى رقم عنده سنة 2018 بما يعادل 253 كيلوغرام للرأس، وبعملية حسابية بسيطة نجد أنه لو اعتمدت الذبائح على هذا الوزن سنة 2000 نجد أن عدد الابقار الواجب ذبحها في تلك السنة 607000 رأس بمعنى الحفاظ على 228000 رأس وهو يمكن القول من أن للإنتاجية علاقة مع التنمية الزراعية المستدامة¹.

ثانيا: انتاجية لحوم الأغنام والماعز

وتعتبر المواشي الأكثر انتاجا في الجزائر ما يدفعنا الى دراسة انتاجيتها في الجدول التالي:

¹ Harris Ruchard , "des déterminant de la croissance de la productivité canadienne ,enjeux et perspectives" , industrie canada ,Ottawa ,1999 ,p7

الجدول رقم 19: تطور انتاجية لحوم الأغنام والماعز

عدد المذبوحات: 1000 رأس الانتاجية: كغ/رأس

السنوات	عدد المذبوحات	الانتاجية	السنوات	عدد المذبوحات	الانتاجية
2000	13416,00	15,68	2010	8062,68	19,40
2001	8678,00	18,25	2011	8119,52	17,00
2002	10683,76	17,40	2012	5921,63	17,00
2003	9739,60	16,00	2013	5739,83	17,00
2004	6304,00	17,00	2014	5795,53	17,30
2005	7354,00	19,10	2015	17498,9	17,35
2006	6424,95	19,20	2016	17382,3	20,50
2007	7282,87	19,30	2017	18451,88	19,91
2008	7502,67	19,40	2018	16651,00	21,00
2009	8804,98	19,40	2019	18828,09	21,00

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

لم تستقر انتاجية لحوم الأغنام والماعز في مستوى معين من متوسط وزن الذبيحة، بحيث عرفت أصغر قيمة لمتوسط وزن الذبيحة سنة 2000 قدر بحوالي 15.68 كيلوغرام في الرأس، بمعنى أنه تم الدفع بما يعادل 13.416 مليون رأس من لحوم الأغنام والماعز للاستهلاك، لترتفع الانتاجية الى 18.25 كيلوغرام في الرأس سنة 2001 فتحتاج الى 8.678 مليون رأس للذبيحة، بمعنى ارتفاع الانتاجية ساهم في نقص الذبائح، لتعرف انخفاضاً آخر سنة 2002 أين بلغت 17.4 كيلوغرام في الرأس وترتفع الكمية المذبوحة بنسبة 8.83 بالمائة، و في سنة 2004 بلغ متوسط وزن الذبيحة 17 كيلوغرام في الرأس وعرف انخفاضاً في الكمية المذبوحة من الأغنام والماعز قدرت بحوالي 35.27 بالمائة من انتاج سنة 2003 وعرفت استقرار في الانتاجية 19 كيلوغرام في الرأس من سنة 2005 الى 2010، بسبب الاعتماد على تحسين نوعية الأعلاف من قبل الحكومة في المخططات التنموية الفلاحية، ومن ثم عرفت استقراراً في الانتاجية فيما يعادل 17 كيلوغرام في الرأس من سنة 2011 الى غاية 2015، بسبب أزمة الجفاف وارتفاع أسعار الأعلاف ذات الجودة العالية بالرغم من دعم الدولة للمربين، ويعرف متوسط وزن الذبيحة أكبر قيمة له سنة 2018 و 2019 على التوالي بحوالي 21 كيلوغرام في الرأس بسبب إعادة هيكلة

نظام تربية المواشي واعطاء كل التسهيلات للمربين ،فلو ارتأينا الى حساب الكمية التي كان بوسع الجزائر تجنب ذبحها سنة 2000 استنادا الى متوسط الوزن المحقق سنة 2019 فنجد أنها كانت بحاجة فقط الى 10.017 مليون رأس واستغلال 3.398 مليون رأس في السنة التي تليها ،وهو هدف التنمية الزراعية المستدامة.

المبحث الرابع: التنمية الزراعية المستدامة والصناعات الغذائية في الجزائر

شهد القطاع الزراعي عدة تغيرات خاصة في العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، بحيث عملت الحكومات التي تعاقبت على البلد في تلك الفترة بالسعي الى تقوية القطاع، بحيث لعبت التنمية الزراعية المستدامة دورا هاما في ذلك، خاصة بعد تحرر الدولة من المديونية والتبعية المالية للخارج، سارعت في محاولة تنويع المداخل خارج المحروقات، فاعتمدت الجزائر على المقومات الطبيعية والبشرية والمائية للرفع من فعالية القطاع الزراعي في تنشيط الصناعات الغذائية، وتخفيض الواردات الغذائية اضافة الى المحاولة في الرفع من مداخل الصادرات الغذائية، وتحسين المستوى المعيشي للفرد، ومنه فارتأينا دراسة بعض المؤشرات التي تبين لنا فعالية التنمية الزراعية المستدامة على الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول: تطور الصناعات الغذائية في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في اقتصاد الدول، لما يتمتع به من ايجابيات من شأنها الرفع من معدل النمو الاقتصادي للدولة، ومن أهم الصناعات التي تعتمد عليها الدولة هي التي لها علاقة بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد ومن أهمها الغذاء، وهو الحال بالنسبة للجزائر فقد شهدت اهتماما خاصا بهذا المجال خاصة بعد توجه اعتمادها الى تنمية القطاع الزراعي، الذي يعتبر مصدر تموين للصناعات الغذائية بالمنتجات الزراعية.

أولا: تطور استراتيجيات الصناعات الغذائية في الجزائر 2000-2019

عرفت الجزائر تطورات عديدة في مجال الصناعات الغذائية، بحيث بدأت في فترة ما بعد الاستقلال والاهتمام بالصناعات في سبعينيات القرن العشرين، قصد التخفيف من حدة البطالة بإنشاء

قاعدة الصناعات الغذائية¹ وعلى الرغم من ذلك فهي لم تعرف دعما كبيرا مقارنة مع الصناعات الثقيلة، الى غاية أواخر التسعينيات أين أولت لها نوعا من الاهتمام بحيث قسمتها الى قسمين، صناعات غذائية قاعدية وضمت الصناعات المتعلقة بالحليب والنباتات من زيوت وما شابه، والحبوب، بالإضافة الى صناعات غذائية فرعية تضم المشروبات والدواجن، وصولا الى مرحلة جديدة بدأت سنة 2001 واعتماد سياسة خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن أهمها الصناعات الغذائية¹

1- مرحلة الانعاش الاقتصادي 2000-2004: تعتبر بداية القرن العشرين من أهم الفترات التي شهدت بداية الاصلاحات الاقتصادية بالنسبة للجزائر في جميع القطاعات، ومن أهمها الصناعات الغذائية التي عادت أهميتها للتنمية الزراعية، واتبعت الحكومة في تلك الفترة خطوات تساعد الجزائر من الدخول لاقتصاد السوق، بدءا من اعادة النظر في المؤسسات الصناعية العمومية التي كانت تشكل عبئا على الدولة، وهذا ما جعل الحكومة تقوم بخصخصة العديد من المؤسسات بدءا من سنة 2001 والبالغ عددها حوالي 942 من مختلف المجالات²، من بينها حوالي 268 مؤسسة عمومية في المجال الغذائي، وعرفت هذه الفترة ببرنامج الانعاش الاقتصادي حيث اعتمدت الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنشيط التنمية الزراعية وذلك انطلاقا من تجميع المنتجات الزراعية، حيث خصص الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ما قدره 3809 مليون دج لإنجاح برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي وضع مخصصات لدعم الصناعات الغذائية موزعة على 151 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات الغذائية³، بالإضافة الى انشاء وحدات تخزين المنتجات الغذائية من شأنها التخفيض من الاعتماد على الاستيراد؛

2- مرحلة الانعاش الاقتصادي التكميلي 2005-2009: واصلت الحكومة الجزائرية تطبيق برامجها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والتي من أهمها القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، وهذا لتخفيض تكاليف المنتجات المستوردة وإشباع رغبات مواطنيها محليا، فبعد برنامج الانعاش الاقتصادي جاء دور البرنامج التكميلي، حيث بلغ مقدار المبالغ المستثمرة في هذا البرنامج حوالي 9000 مليار دينار مقسمة على عدة

¹ حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، "الصناعة الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 18، 2017، ص 102

² قطاف سهيلة، بوزرور ليندة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة أبحاث ودراسة التنمية، المجلد 06، العدد 01 ص 114

³ Journal officiel de la république algérienne N°47 , Ordonnance n° 01-04 du Aouel Joumada Ethania 1422 correspondant au 20 août 2001 relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publique économiques

³ قطاف سهيلة، بوزرور ليندة: "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 06، 2019، 114.

قطاعات، وقد حظى القطاع الزراعي بما يقارب 300 مليار دينار والعمل على مواصلة وتيرة التنمية خاصة في المناطق الريفية، كما أنه استفاد قطاع الصناعات الغذائية بمبلغ استثمار يقدر بحوالي 14 مليار¹ دينار، وهذا لما يتميز به مجال الصناعات الغذائية من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، فبالإضافة الى الهدف الرئيسي وهو تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، فإن المؤسسات الصناعية لها دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي؛

3- برنامج ترقية الصناعات الغذائية: وامتدت من سنة 2010 الى غاية 2014 بحيث عملت الحكومة على تطوير الصناعات الغذائية عن طريق الاهتمام أكثر بالتنمية الزراعية المستدامة، بحث خصصت الدولة ما يقارب 1600 مليار دينار، وقامت بعملية انشاء مؤسسات صغيرة وحرصت على تأطيرها ومراقبة تقدمها، بالإضافة الى تسهيل عملية التمويل البنكي لتسيير عملية الاستثمار في الصناعات الغذائية، بحيث تتكفل الدولة بنسبة من قيمة الاستثمار قد تصل الى 80 بالمائة من القيمة الكلية للمشروع، والعمل على تسهيل عملية دفع المبالغ المقرضة وهذا لإعطاء حافز للمستثمرين بغية الوصول الى الأهداف المسطرة؛

4- البرنامج التكميلي 2015-2019: عرف العالم عدة تذبذبات في اسعار البترول، الامر الذي زاد من مخاوف الحكومة الجزائرية، بحيث فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية كبيرة لذلك لابد من تخفيضها ومحاولة الرفع من مستوى الانتاج المحلي للمنتجات الغذائية، وحتى الرفع من مستوى الصادرات الغذائية الامر الذي ينوع من مدخلات الاقتصاد الوطني، عن طريق الرفع من مستويات التجهيزات الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى المتابعة الدقيقة للمشاريع من طرف الدولة وتصحيح الانحرافات من قبل الخبراء قبل فوات الاوان، وتشجيع المستثمرين في الصناعات الغذائية بالإضافة الى تحفيز المؤسسات المستعدة للتصدير، الامر الذي يرفع من قدرة الدولة التنافسية في الاسواق العالمية والتقليل من حجم التبعية الغذائية الى الخارج، كما عملت الحكومة على تسهيل أي مشروع من شأنه تقديم اضافة الى قطاع الصناعات الغذائية من اهمها المقاولاتية، بحيث أصبح لديهم الحق حتى في الحصول على تمويل بعد دراسة جدوى المشروع المطروح، كما أنه في سنة 2016 تبنت الحكومة استراتيجية النمو

¹ نفس المرجع

الاقتصادي الجديد، بحيث تهدف الدولة من خلال وضع هذا النموذج الى الرفع من فعالية المؤسسات الصناعية الغذائية وتحقيق معدل نمو خارج المحروقات يصل الى 6.5 بالمائة¹.

ثانيا: تطور عدد مؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية

بعد بداية عملية خصخصة المؤسسات العمومية سنة 2001، جاء الدور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي راهنت الدولة عليها لتسريع عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، وعملت الحكومة على الرفع من عددها والاستثمار اكثر في الصناعات الغذائية لما لها من اهمية بالغة على الاقتصاد الوطني، ويمكن ملاحظة التغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بالصناعات الغذائية في الجدول التالي :

الجدول رقم 20:تطور عدد المؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية :

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التغير	السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التغير
2000	-	-	2010	18394	4.04
2001	11640	-	2011	19172	4.22
2002	12353	6.12	2012	20198	5.35
2003	13058	5.7	2013	21624	7.06
2004	13673	4.7	2014	23075	6.71
2005	14474	5.85	2015	24746	7.24
2006	15290	5.63	2016	26635	7.63
2007	16109	5.35	2017	28816	7.43
2008	17045	5.81	2018	30590	6.15
2009	17679	3.71	2019	31997	4.59

المصدر : من اعداد الطالب

Direction générale de la ville stratégique, et des études des systèmes d'information, (Bulletin d'information statistique de la PME n°31, 33,35,37,39), ministère de l'industrie et des mines, l'Algérie

نلاحظ من الجدول الخاص بتطور عدد المؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية أن نسبة التغير في العدد كانت ايجابية من سنة 2001 الى غاية 2019 مع التفاوت في نسبة النمو من سنة الى أخرى،

¹شكرو وسيلة وغزالي عمر : "استراتيجية تطوير القطاع الزراعي - فرع الصناعات الغذائية- في اطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد" ،مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ،المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر ،المجلد 14 ،العدد 01 ،2020 ،ص236

وهذا لما عرفته الجزائر في تلك الفترة بالاهتمام المباشر لقطاع الصناعات الغذائية عن طريق وضع خطط وتسهيلات للرفع من مستوى الاستثمارات في هذا القطاع، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة التي بدورها تقودنا لتطوير الصناعات الغذائية، بحيث عرفت سنة 2001 ما يقارب 11640 مؤسسة مهتمة بالصناعات الغذائية واستمر العدد بالارتفاع حتى بلغت سنة 2009 ما يقدر بـ 17679 مؤسسة وعرف معدل التغير انخفاضا مقارنة بسنة 2008 وهذا نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية، بحيث رمت بضلالها على الاقتصاد العالمي ككل ،لتعرف ارتفاعا ملحوظا سنة 2013 أين بلغت ما يقارب 21624 مؤسسة بمعدل تغير عادل 7.06 بالمائة مقارنة مع سنة 2012، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدولة للرفع من وتيرة الانتاج الصناعي في مجال التغذية، وشهدت سنة 2016 اين تبنت الدولة برنامج النمو ارتفاعا في عدد المؤسسات الى حوالي 26635 مؤسسة بمعدل تغير قدر بحوالي 7.63 بالمائة مقارنة بالسنة التي قبلها ويعتبر أكبر معدل نمو في العقدين، ليصل عدد المؤسسات المختصة في الصناعات الغذائية الى ما يقارب 31997 مؤسسة مع نهاية سنة 2019 وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،فكلما ارتفع الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطور صادرات وواردات الصناعات الغذائية

يعتبر التصدير والاستيراد من أهم المؤشرات التي تثبت القوة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بنظيراتها الاجنبية من جهة، ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج من جهة أخرى، فدخل المنتج المحلي للسوق العالمية دليل على محاولته ايجاد مكانة في الخارج بسبب توفير متطلبات الداخل، وثباته في السوق العالمية دليل اخر على قوته التنافسية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية فنجد تولي اهتماما كبيرا لهذا القطاع .

أولا: تطورات الصادرات الغذائية في الجزائر

تعرف الصناعات الغذائية في الجزائر تطورا كبيرا، فهو يتداخل مع القطاع الزراعي ومرتبطة لحد كبير مع وفرة المنتج الزراعي السنوي، ولتطوير هذا القطاع قامت الدولة بتحفيز المستثمرين وهذا بتوفير كل الشروط المواتية لذلك، بحيث تقوم الصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الزراعية الى منتجات مصنعة أو نصف مصنعة وإمكانية التصدي، وما ساعد الدول على ذلك هي العولمة التي أعطت نوع من

الحرية في انتقال السلع من بلد لآخر حسب الاحتياجات من جهة وحسب مبدأ التخصص من جهة أخرى¹، مع مراعاة شروط الاستهلاك التي يفرضها التطور الحضاري².

1- تغيرات الصادرات الغذائية في الجزائر : ويمكن تلخيص تغيرات الصادرات الغذائية الجزائرية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 21: تطور تغيرات الصادرات الغذائية

الصادرات:مليون دولار

السنوات	الصادرات الغذائية	نسبة التغير	السنوات	الصادرات الغذائية	نسبة التغير
2000	34,69	-	2010	116,29	0,00
2001	28,47	-17,93	2011	116,3	0,01
2002	43,63	53,25	2012	116,31	0,01
2003	51,49	18,02	2013	405,7	248,81
2004	62,82	22,00	2014	323,15	-20,35
2005	70,16	11,68	2015	221	-31,61
2006	88,26	25,80	2016	317,7	43,76
2007	91,64	3,83	2017	328,3	3,34
2008	124,85	36,24	2018	342,9	4,45
2009	116,29	-6,86	2019	1299,8	279,06

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرف قطاع الصناعة الغذائية عدة تغيرات أهمها تطورات جد معتبرة في سنوات متفرقة بحيث عرفت سنة 2000 قيمة صادرات غذائية قدرت بحوالي 34.69 مليون دولار، انخفضت في السنة الموالية لها بنسبة تعادل 17.93 بالمائة، وبقيمة عادت 28.47 مليون دولار، وصولا الى السنة التي كان فيها القطاع الزراعي منتعشا وهي سنة 2008 اين عرفت الصادرات الغذائية نفس الانتعاش أين وصلت قيمته الى ما يقارب 124.85 مليون دولار، كما عرفت سنة 2013 واحدة من أضخم التغيرات التي عرفتتها الصادرات الغذائية ووصلت قيمتها الى ما يعادل 405.7 مليون دولار اي بمعدل نمو قدر

¹. عبد الرحمان يسري أحمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 80

² مهدي حسينة، بن زيدان الحاج، "دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم الأمن الغذائي في الجزائر"، المنندى بالدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص123

بحوالي 248.81 بالمائة، بسبب تبني الجزائر لخطّة تطوير الاقتصاد وإصلاحه من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث رفعت قيمة الاستثمار في الصناعات الغذائية ما ساعد على التطور في هذا المجال، ثم عرفت الصادرات الغذائية انخفاضات جديدة في السنتين الموالتين بنسبة 20.35 بالمائة و 31.61 بالمائة على التوالي، ولتشهد أكبر ارتفاع في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين بمعدل نمو وصل الى 279.06 بالمائة بقيمة عادت 1.299 مليار دولار، وهي أهم نتيجة حققت، القيمة التي لم تحققها المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير.

2- نسبة الصادرات الغذائية الى الصادرات الاجمالية: ويمكن تلخيص تأثير الصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات الاجمالية الجزائرية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019، في الجدول التالي :

الجدول رقم 22: تطور نسبة الصادرات الغذائية الى الصادرات الاجمالية

الصادرات:مليون دولار

السنوات	الصادرات الاجمالية	% الصادرات الغذائية	السنوات	الصادرات الاجمالية	% الصادرات الغذائية
2000	21622,78	0,16	2010	45189,34	0,26
2001	19084,86	0,15	2011	45189,34	0,26
2002	18710,00	0,23	2012	76711,64	0,15
2003	21474,61	0,24	2013	65181,08	0,62
2004	32912,86	0,19	2014	62884,29	0,51
2005	44477,75	0,16	2015	34796,0	0,64
2006	50578,66	0,17	2016	29992,1	1,06
2007	56844,86	0,16	2017	35191,10	0,93
2008	76825,75	0,16	2018	41797,3	0,82
2009	45189,34	0,26	2019	35823,5	3,63

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت الصادرات الغذائية تغيرات عديدة بالنسبة لتأثيرها في قيمة الصادرات الاجمالية، بحيث كان التغير في المجلد ايجابيا، بحيث عرفت سنة 2000 نسبة مشاركة الصادرات الزراعية للقيمة الكلية لصادرات الجزائر ما يقارب 0.16 بالمائة، وارتفعت القيمة سنة 2003 حيث صارت تضاهي 0.24

بالمائة وشهدت تغيرات كبيرة من سنة 2004 الى غاية 2012 نسب متفاوتة من مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي فلم تتجاوز 0.26 بالمائة من اجمالي الصادرات، ولم تنزل تحت 0.15 بالمائة والتي شهدتها سنة 2012، لترتفع نسبة مشاركة الصادرات الغذائية لإجمالي صادرات الجزائر، حيث بلغت نسبتها 0.62 بالمائة سنة 2013 و 0.64 بالمائة سنة 2015، زادت أهمية الصناعات الغذائية في الجزائر في تلك الفترة، وحاولت دخول السوق الافريقية بداية من موريتانيا بحيث حققت نسبة مساهمة في الصادرات الكلية قدرت بحوالي 1.06 بالمائة سنة 2016 وتعتبر نسبة جد ضئيلة بحيث بالرغم من السياسات التنموية التي تقوم بها الدولة لانعاش هذا القطاع لم تصل الى الأهداف المرجوة منه، وارتفعت الى أقصى قيمة لها منذ عشرين سنة حيث بلغت 3.63 بالمائة من اجمالي صادرات الجزائر سنة 2019 وهو دليل على الاهتمام الذي أضحت تختص به الصناعات الغذائية، وبالرغم من هذا التطور إلا أنه لا يعتبر بالمؤثر في اجمالي الصادرات الكلية بحيث للوصول الى الانتعاش الاقتصادي المحددة أهدافه من قبل الحكومة، يجب العمل على تطوير هذا القطاع أكثر مما هو عليه.

ثانيا: تطور واردات المنتجات الغذائية في الجزائر

يعتبر تحرير التجارة الخارجية من أهم الأسباب التي رفعت من مستويات الواردات الجزائرية، بسبب ضعف اقتصادها وعدم قدرة منتجاتها المحلية من المنافسة، كما أنه لم تستطع الجزائر من غلق المجال على الواردات خاصة من المنتجات الزراعية والغذائية، وهذا لسببين أولهما أنه ما شهدته الجزائر في اواخر القرن العشرين من ضعف في الاقتصاد، والسبب الثاني أن الجزائر كانت باشرت في عملية التنمية الزراعية والصناعية وهو ما يجعلها تحتاج الى المزيد من الوقت لتغطية حاجياتها، والتي لا بد لها من وقت ليتعافى الاقتصاد وتصبح المنتجات المحلية باستطاعتها مقارعة منتجات الدول المتقدمة¹

1- تطورات الواردات الغذائية في الجزائر: يعتبر الغذاء من اهم الحاجات الأساسية للإنسان، وهو ما يستوجب على الدولة أن تلبي حاجاتها بغض النظر عن الكيفية، فكثير من الدول تقوم بتوفير غذاء أفرادها عن طريق الاستيراد وتسمى بالواردات الغذائية وهي جزء لا يتجزأ من الواردات الكلية، بحيث هي تؤثر وتتأثر من اجمالي الواردات، ومن هذه البلدان الجزائر التي ارتفعت قيمة وارداتها منذ الاستقلال من اهمها الواردات الغذائية التي حضت بجزء كبير من القيمة الكلية للواردات، وتعتبر التكاليف الكبيرة المنفقة على المنتجات الغذائية الامر الذي يؤرق الحكومة، فمن المفروض دولة بحجم الجزائر تكون وارداتها من

¹ زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2006، ص163 .

المنتجات الغذائية ضعيفة بسبب توفر الامكانيات، وعليه فيجب معرفة المبالغ التي تقوم الدولة بصرفها على الواردات الغذائية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 ويمكن أن نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم 23: تطور تغيرات الواردات الغذائية

الواردات :مليون دولار

السنوات	الواردات اغذائية	% التغير	السنوات	الواردات اغذائية	% التغير
2000	2180,79	-	2010	5515,01	0,68
2001	2192,64	0,54	2011	5515,02	0,00
2002	1935,93	-11,71	2012	5515,03	0,00
2003	2600,62	34,33	2013	8428,32	52,82
2004	3423,67	31,65	2014	9427,49	11,85
2005	3277,1	-4,28	2015	8297,2	-11,99
2006	3430,89	4,69	2016	7949,1	-4,20
2007	4467,63	30,22	2017	7212,1	-9,27
2008	7191,5	60,97	2018	7385,9	2,41
2009	5477,59	-23,83	2019	6925,9	-6,23

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت الواردات الغذائية قيمة فدرت بحوالي 2.18 مليار دولار ،وارتفعت القيمة بمقدار 0.54 بالمائة سنة 2001، بسبب سياسة الحكومة الجديدة ومحاولة كسب ثقة الشعب، ثم انخفضت القيمة بمعدل 11.71 بالمائة من السابقة، تلاها ارتفاع في مرتين متتاليتين سنة 2003 و 2004 بمعدل قدر بحوالي 34.33 بالمائة و 31.65 بالمائة على التوالي، بسبب تحسن الظروف الاقتصادية للبلد جراء ارتفاع سعر البرميل وتحقيق عوائد معتبرة، ومن ثم ارتفاعين اخرين سنة 2007 و 2008 بمعدل 30.22 بالمائة و 60.97 بالمائة على التوالي وهذا نتيجة محاولة تفادي الأزمة الغذائية العالمية، تلتها انخفاض بقيمة 23.83 بالمائة سنة 2009 واستقرار نسبة التغير الى غاية سنة 2013 أين عرفت الوارداتالغذائية ارتفاعا كبيرا وهذا لامتناس غضب الشعب وخوفا من الربيع العربي، أين أصبحت الدولة تتفق لاسكات الشعب وبعدها ارتفعت القيمة في السنة الموالية بما يعادل 11.85 بالمائة سنة 2014 لتعرف بداية من سنة 2015 سلسلة من الانخفاضات وهذا جراء اتباع سياسة التقشف التي فرضتها الدولة على الشعب، قدرت

11.19 بالمائة و 4.2 بالمائة سنة 2016 و بمعدل 9.27 بالمائة سنة 2017 ليستمر الانخفاض في قيمة الواردات الغذائية سنة 2019 بمعدل 6.23 بالمائة وهذا بسبب سياسة تخفيض تكاليف الواردات بما فيها الواردات الغذائية والتحول الى استهلاك المنتجات الغذائية المحلية.

2- نسبة الواردات الغذائية الى الواردات الاجمالية: ان الواردات الغذائية جزء لا يتجزأ من الواردات الكلية بحيث لمعرفة مدى تأثيرها على الكلية لابد من معرفة حصتها من الواردات الكلية وفي هذا الجدول يمكن معرفة حصة الواردات الغذائية من الواردات الكلية في الجزائر للفترة 2000-2019 كما يلي :

الجدول رقم 24: تطور نسبة الواردات الغذائية لإجمالي الواردات

الصادرات:مليون دولار

السنوات	الواردات الاجمالية	%الواردات الغذائية الى الاجمالية	السنوات	الواردات الاجمالية	%الواردات الغذائية الى الاجمالية
2000	8843,23	24,66	2010	41191,89	13,39
2001	9915,48	22,11	2011	41191,89	13,39
2002	12010,00	16,12	2012	53782,41	10,25
2003	13507,10	19,25	2013	55213,08	15,27
2004	18780,74	18,23	2014	58274,09	16,18
2005	20049,57	16,34	2015	51803,10	16,02
2006	21277,27	16,12	2016	47090,7	16,88
2007	27445,90	16,28	2017	47089,50	15,32
2008	39093,35	18,40	2018	46332,10	15,94
2009	39297,54	13,94	2019	41934,1	16,52

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

ان نسبة 24.66 بالمائة من قيمة الواردات الكلية هي عبارة عن واردات غذائية لسنة 2000 وهو رقم كبير بحيث عادل ربع قيمة الواردات الكلي، وهذا ما يبين مدى اعتماد الجزائر لسنة 2000 على استيراد المواد الغذائية ،واعتبر أكبر رقم في تلك الفترة، ومن ثم بدأت قيمة الواردات الغذائية تعرف الكثير من التغيرات في النسب مقارنة بالواردات الكلي، حيث تراجعت النسبة الى حوالي 21.11 بالمائة من القيمة الكلية أي من أصل 9.915 مليار دولار سنة 2001 ،لتنخفض الى ما يعادل 16.12 بالمائة من قيمة الواردات الكلي ،لترتفع قيمة الواردات الغذائية لقارب 19.25 بالمائة من اجمالي الواردات وهذا لسنة

2003، ثم عرفت سلسلة من التراجع في القيمة حيث بلغت سنة 2007 معدل 16.28 بالمائة من الواردات الكلي، لتعاود الارتفاع سنة 2008 حيث بلغت نسبة 18.4 بالمائة من قيمة الواردات الاجمالية، وتلك الفترة ارتفعت فيها واردات المنتجات الغذائية جراء أزمة الغذاء العالمية، حيث زادت المخاوف لندرة المنتجات الغذائية ما دفع الى الرفع من الواردات الغذائية، ثم تواصلت قيمة الواردات الغذائية في الانخفاض مقارنة بالواردات الكلي حيث بلغت ما يعادل 10.25 بالمائة من الاجمالي الذي قدر بحوالي 53.782 مليار دولار، وانتهت بها الحالة في السنوات الأخيرة الى التغير ما بين معدلين 15 بالمائة و 16 بالمائة من سنة 2013 الى غاية 2019 التي بلغت 16.52 بالمائة مقابل 41.934 مليار دولار، وانطلاق عملية غلق التجارة الخارجية للرفع من تنافسية المنتجات المحلية.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي في الجزائر

يستوجب على الدولة من تحليل جميع المؤشرات الاقتصادية للوقوف بالحالة الواقعية التي يوجد فيها اقتصاد البلد، من بينها الميزان التجاري الذي هو بدوره يعتبر أحد عناصر ميزان المدفوعات الذي يلخص لنا الوضعية الاقتصادية بناء على الموارد الداخلية والخارجية¹، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى الى تقوية ميزانها التجاري ومعرفة نقاط قوتها وضعفها خاصة فيما يخص القطاع الزراعي والغذائي.

أولاً: ماهية الميزان التجاري الغذائي

يجب على الدولة من معرفة قوة تجارتها الخارجية ولا يمكن من الوصول الى ذلك من دون التطرق الى قيمة الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية والغذائية.

- مفهوم الميزان التجاري الغذائي: الميزان التجاري الغذائي هو سجل محاسبي يقيد فيه جميع المعاملات التجارية المتعلقة بالقطاع الغذائي استيراداً وتصديراً بحيث تعكس الصادرات قوة القطاع والواردات مدى العجز في القطاع الصناعي الغذائي²، بحيث نجد فيه توازن، أي الجانب المدين يساوي الجانب الدائن³، بمعنى الانتاج المحلي للمنتجات الغذائية زائد واردات المنتجات الغذائية نجده يساوي الطلب المحلي من

¹ . السريتي محمد أحمد ، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2012، ص 231 .

² بحري بسمة ،ترقية ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، العدد

الثالث،جوان 2018 ،ص120

³ فلاح حسن خليف ،التمويل الدولي ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن ،2004، ص 124

المنتجات الغذائية زائد الصادرات من المنتجات الغذائية، كما يحدث الاختلال اذا كانت الصادرات من المنتجات الغذائية اكبر من الواردات من المنتجات الغذائية فمن الممكن ان نقول تحقق الفائض وهنا نقول أنه حدث خلل في الميزان التجاري الغذائي¹.

ثانيا: تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر

يعرف الميزان التجاري الغذائي الجزائري عجزا كبيرا منذ الاستقلال بحيث لم تحقق الصادرات الغذائية الاهداف المسطرة لها، وهذا بسبب الضعف الانتاجي الذي يعرفه القطاع مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للأفراد، ويمكن معرفة أرصدة الميزان التجاري الغذائي للجزائر للسنوات 2000 الى 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 25: تطور الميزان التجاري الغذائي

القيمة:مليون دولار

السنوات	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري	السنوات	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري
2000	34,69	2180,79	-2146,1	2010	116,29	5515,01	-5398,72
2001	28,47	2192,64	-2164,17	2011	116,3	5515,02	-5398,72
2002	43,63	1935,93	-1892,3	2012	116,31	5515,03	-5398,72
2003	51,49	2600,62	-2549,13	2013	405,7	8428,32	-8022,62
2004	62,82	3423,67	-3360,85	2014	323,15	9427,49	-9104,34
2005	70,16	3277,1	-3206,94	2015	221	8297,2	-8076,2
2006	88,26	3430,89	-3342,63	2016	317,7	7949,1	-7631,4
2007	91,64	4467,63	-4375,99	2017	328,3	7212,1	-6883,8
2008	124,85	7191,5	-7066,65	2018	342,9	7385,9	-7043
2009	116,29	5477,59	-5361,3	2019	1299,8	6925,9	-5626,1

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

شهد هذا القطاع هو الاخر عجزا في أرصدته منذ سنة 2000 الى غاية 2019، بحيث عرف أدنى قيمة له بلغت حوالي 1.892 مليار دولار وهذا سنة 2002، لترتفع كمية العجز من سنة الى اخرى

¹ سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، الجزائر، 2014-2015، ص 120

ووصلت الى أعلى قيمة عجز لها سنة 2014 بما يعادل 9.104 مليار دولار، وتعتبر هذه المؤشرات صعبة للغاية بحيث المنتجات المستوردة تذهب للاستهلاك أغلبها ،بمعنى أن العجز في الميزان التجاري لم يكن سببه واردات استثمارية التي من شأنها أن تدفع بالعجلة الاقتصادية الى الامام، أم عن سبب العجز في الميزان التجاري الغذائي هو انخفاض الصادرات بحيث أن الانتاج المتاح لم يستطع حتى من اشباع حاجات الأفراد المحلية فما بالك التصدير من المنتجات الغذائية، هذا ما يدفع بالمنتجات المستوردة من أن تظهر بقيمة كبيرة وهو ما لوحظ سنة 2019 أين ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت 1.299 مليار دولار، إلا ان القيمة التي قابلتها من الواردات فاقتها بما يعادل خمسة أضعاف القيمة، وهذا ما أرهق خزانة الدولة فالأمر ليس بالهين بحيث هي عبارة عن خسارة للعملة الصعبة في استهلاك ليس في استثمار، بحيث المبالغ المنفقة في الاستهلاك تذهب دون عودة، أما التي تنفق على الاستثمار فمن شأنها التحسين من النمو الاقتصادي، بحيث الميزان التجاري الغذائي هو دليل على ان العجز الدائم الذي يعرفه، من شأنه ان يرفع من حدة التضخم وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية من منافسة منتجات البلدان الأخرى.

خلاصة:

عرفت الجزائر عدة تغيرات في المعطيات المتعلقة بقطاعها الزراعي والتطورات التي حدثت منذ سنة 2000 الى غاية 2019، مروراً بالعديد من المشاكل والأزمات الغذائية بداية من أزمة انخفاض أسعار المحروقات الى الأزمة الغذائية العالمية، الى أزمة العقار، بالإضافة الى الأزمات الداخلية مثل أزمة الزيت والسكر، كل هذه الأزمات كانت عقبة في وجه سياسات التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق نتائج ايجابية على الأمن الغذائي، بحيث لم تصل الدولة الى مبتغاها من وضع هذه الخطط وعدم الوصول الى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة التي عرفت تطوراً في بعض الفترات وهذا ما يعتبر مهماً للغاية في المستقبل، إلا أن الجزائر وب قدراتها الزراعية لم تستطع من الوصول الى الهدف الأساسي وهو الرفع من مستوى الانتاج الذي يقابله الحفاظ على الموارد المتاحة.

الفصل الرابع :

دور التنمية الزراعية المستدامة

في تحقيق الأمن الغذائي

الجزائري وآفاقها

تمهيد:

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الامن الغذائي، وتعمل كل الدول من وضع مخططات ترفع من قوة الاقتصاد الزراعي، بحيث لوصول الاقتصاد الى المكانة اللازمة لابد من الارتقاء بجميع القطاعات، ومن اهمها القطاع الزراعي فهذا الأخير بإمكانه تحقيق الكثير من الأهداف، أولها تلبية رغبات الأفراد الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، الذي يقودنا بدوره الى الرفع من مستوى الصادرات الزراعية بسبب ارتفاع تنافسيته في السوق المحلية ومواصلة المنافسة مع الدول الأخرى، ومنه ارتفاع قيمة الميزان التجاري الزراعي الذي بدوره يؤثر في الميزان التجاري الكلي، والرفع من متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الكلي، الشيء الذي يرفع من مستوى المعيشة في البلد.

والجزائر كغيرها من الدول، هدفها الأول تحقيق الامن الغذائي مع أنه يمكنها فعل ذلك عن طريق ملء الفراغات من الانتاج بالاستيراد وهذا بسبب مداخل قطاع المحروقات، إلا أن هذه السياسة تعد ناجحة في الوقت الحالي لكن فاشلة على كل الأصعدة على المدى المتوسط والبعيد، فالإقتصاد الريعي يعتبر من الاقتصاديات الهينة التي هي مرتبطة فقط بسعر البرميل والسوق هو الوحيد المحدد لقيمتها، الأمر الذي يجعل المداخل غير مستقرة وبالتالي الحالة الاقتصادية متذبذبة مثل ما حدث أثناء الازمة الاقتصادية سنة 2008، فعلى الجزائر العمل على تحقيق أمنها الغذائي بالاعتماد على انتاجها من القطاع الزراعي، ورسم خطط والسير على تطبيقها على أرض الواقع وتفعيل سياسة المراقبة التي تغيب في الكثير من الأحيان في الجزائر، وعليه ارتأينا في هذا الفصل الى معرفة الحالة الاقتصادية للقطاع الزراعي، بتسليط الضوء على متغيرات تقودنا لمعرفة الوضعية الزراعية للبلد من انتاج الى تصدير ومن ثم استيراد، والتطرق الى الاستهلاك المتاح بالإضافة الى نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يجعلنا نستنتج وضعية الأمن الغذائي الحقيقية، أي التي تعتمد على انتاج البلد ومدى وصول التنمية الزراعية المستدامة اليه، وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث في كل مبحث ثلاث مطالب رئيسية:

المبحث الأول: التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر؛

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؛

المبحث الثالث: افاق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

المبحث الاول: التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر

عملت الجزائر في العقدين الاوليين من القرن الواحد والعشرين على تحقيق الامن الغذائي، بحيث توجهت الى وضع خطط واستراتيجيات اقتصادية وأهمها في القطاع الزراعي للوصول الى تحقيق أمنها الغذائي، فليس من السهل على دولة خرجت من حرب أهلية دامت لأكثر من عقد أن تصل الى تحقيق أمنها الغذائي في فترة وجيزة، إلا أن الحكومات التي تعاقبت على الدولة الجزائرية عملت جاهدة لذلك عن طريق عملية التنمية في القطاع الزراعي من جهة من خلال الانتاج المحلي، وتوفير ما تبقى من حاجيات الافراد الغذائية عن طريق الاستيراد، حتى يتمكن الأفراد من الوصول الى أقصى اشباع ممكن، وفي بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أصبح بإمكان الدول قياس أمنها الغذائي، ومعرفة وضعها مقارنة بدول العالم، وهو ما ساعد الحكومة الجزائرية من رسم خطط اقتصادية أكثر دقة للوصول الى الهدف المنشود.

المطلب الاول: مسار التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر 2000-2019

لم يكن باستطاعة الدولة الجزائرية النهوض بقطاعها الزراعي الموجه لتحقيق أمنها الغذائي، دون وضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية تساعد على ذلك، حيث شهدت تلك الفترة حالة من الاستقرار السياسي، الأمر الذي ساعد الحكومة على وضع برامج تنموية ومتابعتها، بالإضافة الى ارتفاع إيرادات الدولة من صادرات المحروقات وصولا الى تحقيق الفائض من العملة الصعبة في خزانة الدولة، كل هذا كان من المفترض أن يصب في مصلحة الأفراد.

اولا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2000-2014

عرفت الجزائر سنة 2008 المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي المؤرخ في 03 أوت 2008¹، بدأ تنفيذ المخطط سنة 2008 من قبل الوزارة الوصية حيث كان يهدف الى تحسين مستوى الامن الغذائي، عن طريق المحافظة على القدرات الانتاجية وحماية الموارد المتاحة والرفع من الاراضي الفلاحية الريفية، بحيث شجعت على الاستدامة في استخدام الموارد وإتباع سياسة دعم موجهة نحو الفلاحين للتخفيف من حدة المخاطرة في هذا القطاع، والعمل على التوافق والتماسك الاجتماعي عن طريق عصرنه القطاع، وادخال التكنولوجيا الحديثة لاستغلال القدرات المادية والبشرية التي تزخر بها

¹ الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، العدد 46، قانون رقم 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الصادرة يوم 10 أوت 2008، ص5

الجزائر، والعمل أكثر على عامل التنظيم وكانت الأزمة الغذائية العالمية هي الدافع الرئيسي للقيام بهذه الخطوة الإصلاحية في القطاع الزراعي خاصة الريفي، حيث تغيرت خارطة العالم منذ تلك الازمة ولهذا فانه على الدولة أن تحظر نفسها لأي تغيرات تطرأ في أي وقت لأن الغذاء قطاع حساس .

1- التوقعات من التجديد الفلاحي والريفي: وضعت الدولة استراتيجيات فلاحية للوصول الى تمكين القطاع الفلاحي من التمويل اللازم، الذي يساعد على تحقيق النتائج الايجابية من البرامج الفلاحية، بالإضافة الى تطوير الهياكل الفلاحية للمحافظة على استمرارية انتاجية المستثمرات الفلاحية، والوصول الى مزارع نموذجية تزيد من انتاجيتها والرفع من انتاج البذور لتقليص الاستيراد، ليس هذا فحسب بل اخذ الفلاح حصة الأسد من هذا المخطط حيث من شأنها ان تحسن مستواه المعيشي، وتكريس العدالة بين الريف والمدينة ما يجعل الشباب يطمح للعمل في القطاع الزراعي، لتحسين ظروفه المعيشية لا أن يهاجر الى المدن لفعل ذلك، واعتماد سياسة التطوير بحيث لا بد من انتهاز سياسة البحث العلمي وتطوير الخبرات بحيث يصبح المزارع ذو خبرة، وللرفع من الانتاج لا بد من الاهتمام بالتربة والوصول الى انتاجية مرتفعة دون اهمال جانب الاستدامة¹؛

2- أهداف التجديد الفلاحي:

وينقسم الى ثلاثة محاور²:

1-2- محور التجديد الفلاحي: بحيث يهدف الى الرفع من الانتاج خاصة من المحاصيل الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك، وهذا عن طريق توجيه وتعزيز الجهاز التنظيمي الجديد بالاعتماد على ثلاثة برامج والتي يتم تنفيذها وفقا لوحداث الاستبيان الحقلية، المستثمرات الفلاحية الرائدة بالإضافة الى البنية التحتية والمهارات، وكل هذه الادوات لتحقيق البرامج الفلاحية الجديدة؛

2-2- محور التجديد الريفي: تم وضع هذا المحور لغاية حماية الموارد الريفية من الرعوية الى الطبيعية والمائية، ونجد فيه أربعة برامج بحيث لتحقيقها نستخدم نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، وكذا النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات وهذا من أجل تنمية مختلف المناطق، كما انها تستغل المشاريع التنموية لتنمين المعرفة والأنشطة المحلية؛

2-3- محور تعزيز القدرات البشرية: ويهدف هذا المحور الى اعطاء نوع من الحداثة للأساليب الادارية التي لديها مسؤولية تسيير ومراقبة مختلف النشاطات الفلاحية، بالإضافة الى زيادة الاهتمام بالبحوث الفلاحية، عن طريق تطوير التكنولوجيا وكذا الاستثمارات الموجهة للتكوين، ليس هذا فحسب بل العمل

¹ نفس المرجع، ص6

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2009، ص5

على الرفع من مردودية المؤسسات المسؤولة على الدعم الفلاحي عن طريق تعزيز القدرات المادية والبشرية¹.

ثانيا: سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019)

هو المخطط الخماسي الثاني الذي أولى أهمية كبيرة الى الانتاج الفلاحي كبديل عن قطاع المحروقات، خصوصا لما شهدته هذا الاخير من تغيرات كبيرة، بحيث يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي والانتقال من السوق المحلي الى السوق العالمي عن طريق التصدير، والتحدي الذي نجده في هذه الاستراتيجية هو الوصول الى اقتصاد قوي وبارز مع الحفاظ هدف تحقيق مستويات مرتفعة من الانتاجية والقدرة التنافسية²، بحيث جاء هذا القانون سنة 2014 والغية منه الرفع من تحديات الامن الغذائي، بالإضافة الى الرفع من حجم الاستثمارات الزراعية وتطوير مجال الصيد البحري وتربية المائيات، وللوصول الى هذه الاهداف يجب قبل كل ذلك العمل على الاستثمار في الفلاحين كأشخاص، بحيث لا يمكن قيام تنمية والفلاح بدائي في عمله، فالتطوير يبدأ من المتدخل الرئيسي في الارض بتكوينهم وتجهيزهم بأحدث التكنولوجيات، وهذا ما يدفع بالعجلة الى الأمام، فمن غير المعقول انفاق مليارات الدولارات في آلات حديثة والذي يقوم بتشغيلها غير مؤهل، بحيث تصبح أول عقبة في وجه التنمية ولقد ارتكز الى ثلاث ركائز اساسية هي:

- 1- الفلاحة وتربية الماشية:** تقوم بالتركيز على أصحاب المشاريع الفلاحية بحيث تسعى جاهدة الى تكوين ثنائي متلاحم مكون من الدولة والمستثمرين للوصول الى نتائج ايجابية، وبناء أقطاب متكونة من 11 شعبة بحيث كل واحدة تكون حسب المناطق المسطرة لذلك، وتتمثل الشعب في القمح اللين والصلب، الخضر، البطاطس، الفواكه، الزيتون، البقول الجافة، النخيل، اللحم الببيضاء والحمراء، الحليب³؛
- 2- الصيد وتربية المائيات:** هو محاولة الدولة القيام باستثمارات كبيرة قصد الرفع من انتاج الصيد البحري وكذا فيما يتعلق بتربية المائيات، عن طريق الشروع في تنفيذ 5000 مشروع متعلق بالصيد وتربية المائيات، بالإضافة الى انها لم تهمل الموانئ بحيث جاء في المخطط تنفيذ ما يعادل 38 مشروع في هذا الجانب؛

¹ زاوي بومدين، "التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر: مقاربة كمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016، ص173.

² وزارة الالاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر 2015، ص2

³ Tifouri M'hamed, pole agricoles ,Ministère de l'agriculture ,du développement rural et de la pêche ,2006 ,p9

3- الغابات والأحواض المائية المنحدرة: وهو النهوض بالزراعة الغابية بما أنها تعرف رقعة جغرافية شاسعة، ما أدى بالدولة الى وضع خطط لاستغلالها من اجل الرفع من انتاج الاشجار، اضافة الى العمل على تحقيق اضافة فيما يتعلق بتربية الماشية وإنتاج العسل.

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

كان من الصعب على الجزائر تحقيق أمنها الغذائي خاصة في نهاية القرن العشرين، أين كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في العديد من المشاكل أهمها المديونية الكبيرة، وعجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات الافراد مما زاد من التبعية الاقتصادية والغذائية الى الغرب، ولكن بعد السياسات التنموية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة ومع تحسن أسعار المحروقات والعمل على التخلص من المديونية، بدأت مرحلة اقتصادية جديدة بالنسبة للدولة الجزائرية تخللتها بعض الأزمات وهذا لعدم استقلالها التام عن الاقتصاد العالمي، ولكن الأهم أن الجزائر شهدت انتعاشا ملحوظا في اقتصادها في تلك الفترة .

أولاً: مقومات الأمن الغذائي الجزائري

وهي شرط من شروط تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،وفي أية دولة أخرى وهي عبارة عن عنصرين هامين¹:

1- مقومات الانتاج: هي توفر الموارد الاقتصادية والزراعية التي تدخل في عملية انتاج الغذاء، وكل هذه المقومات موجودة في الجزائر إلا أنه غابت عنها الفعالية والمردودية، فمن غير المعقول أن تتوفر على مساحة جغرافية ضخمة، ويد عاملة أغلبها من الشباب الذين يتمتعون بصحة جيدة والقدرة على الرفع من الانتاج سواء البدني أم الذهني، وتوفر الموارد المائية اضافة الى كل هذا تخلصت الجزائر من ديونها وهي في حالة مالية جيدة، إلا أنها لا تزال توفر غذاء شعبها من الاستيراد، فليس من الممكن القول سياسات التنمية الزراعية كانت عقيمة، بل طريقة تنفيذها وعدم مواصلة تتبعها هي من أضعفت من نتائجها، فان خروج اموال ضخمة من العملة الصعبة من اجل اطعام الشعب يعتبر خسارة كبيرة، فالأجدر بهذه الأموال أن تذهب للاستثمار الزراعي ورفع الانتاج والإنتاجية؛

¹ غراب رزيقة، اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واقع و آفاق ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة سطيف ،العدد 13 ،2015، ص56.

2- القدرة الشرائية: تعتبر القدرة الشرائية من المقومات الأساسية للأمن الغذائي، ففي الجزائر نلاحظ أن السلع الغذائية متوفرة بكثرة في السوق، ولكن ليس باستطاعة كل أفراد المجتمع اقتناءها فهناك الكثير من الأشخاص من ذوي الدخل المحدود ليس باستطاعتهم توفير السلع التي تفوق دخلهم، وهذه النقطة تعتبر من أهم النقاط التي نبني عليها امكانية تحقيق الأمن الغذائي، فتوفير الغذاء دون استطاعة المحتاج اليه اقتناءه يعتبر في الأصل أنه لم يتوفر لأن الحاجة المراد اشباعها لا تزال قائمة، وفي الجزائر الكثير من الناس الذين يعانون من سوء التغذية، سببها انخفاض قدرتهم الشرائية وهذه نقطة لا بد من اعادة النظر اليها، وأهم الحلول هي الرفع من الاستثمارات، ليس هذا فحسب فبالرغم من أن الدخل المتاح عرف ارتفاعا نسبيا في السنوات العشرين الأولى من القرن الواحد والعشرين، إلا أن هذا لا يعني أن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري تحسنت، بل هناك عدة متغيرات التي أثرت بالفعل على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بحيث نذكر منها:

2-1- التضخم: بحيث شهدت الجزائر ارتفاعا مستمرا ولمعظم أسعار السلع، وهذا نتيجة لعدة عوامل من أهمها عدم قدرة الانتاج المحلي من اشباع حاجات الافراد، فارتفع الطلب الكلي بسبب ارتفاع النمو الديمغرافي الجزائري، كما عرفت الجزائر تغير الثقافة الاستهلاكية للمواطن عن ما كان عليه في القديم القريب فتغير ترتيب أولوياتهم الغذائية، من أهمها كثرة الطلب على المواد الغذائية الكمالية، والابتعاد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من قبل الأسر الريفية والجبالية عن طريق الهجرة نحو المدينة، ليس هذا فحسب بل عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في انفاقها الحكومي الأمر الذي يزيد من حدة التضخم، بحيث عرف معدل التضخم في الجزائر في العقد الأول الالفية الثانية ما يقارب 4.5 بالمائة، ليصل سنة 2012 الى ما يقارب 8.9 بالمائة وهو ما يعتبر أكبر معدل تضخم شهدته الجزائر، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية بعد تراجع أسعار البترول، ليشهد تذبذبا بين الصعود والنزول حتى بلغ حوالي 6.5 بالمائة سنة 2016 ليعرف أقل نسبة له قدرت بحوالي 2 بالمائة اواخر العقد الثاني من الالفية الثانية¹؛

2-2- الدخل المتاح: عرف متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عدة تغيرات، أهمها الانخفاض الذي شهده في الخماسي الاول من القرن الواحد والعشرين، ليشهد قطاع المحروقات قفزة نوعية في إيراداته الأمر الذي ساهم في الرفع من متوسط دخل المواطن الجزائري، ليشهد انخفاضا بداية من سنة 2010،

¹ بيانات صندوق النقد الدولي: <https://ar.tradingeconomics.com/>

بسبب الانخفاض المستمر لأسعار المحروقات، بالرغم من أن الأجر القاعدي للمواطن الجزائري يعتبر من أضعف الأجور في العالم بحوالي 132 دولار شهريا¹؛

2-3- سعر صرف العملة: ان التغير في قيمة العملة من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما شهدته الجزائر بحيث عرفت العملة عدة تغيرات² انطلاقا من سنة 2000 بحيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 75.26 دج، عرف بعده عدة تذبذبات فتارة ينخفض وهو ما شهدته الثلاث سنوات الأولى أين بلغ سنة 2003 قيمة 77.39 دج، وهذا ما يساعد الاقتصاديات التي تعتمد سياسة التصدير وهو ما ساعد الجزائر بسبب ارتفاع اسعار المحروقات، ثم عاود الارتفاع ليصل الى أكبر قيمة له سنة 2008 أين بلغ 64.58 دج، أين شهد العالم أزمة اقتصادية سرعان ما ألقت بضلالها على سعر صرف الدينار الجزائري أين بلغت قيمته سنة 2009 حوالي 72.75 دج، كما انتهجت الدولة سياسة تخفيض العملة ابتداء من نهاية 2011 أين بلغ سعر الصرف في تلك السنة 72.94 دج، لتتطلق مرحلة الانخفاض سنة 2012 أين بلغت قيمته 77.54 دج، والاعتماد على عرض النقود بكميات كبيرة ما أدى الى الانخفاض المتواصل للدينار الى غاية 2019 أين بلغ سعر الصرف قيمة 119.35 دج وخسر المواطن الجزائري الكثير من قدرته الشرائية، بما ان الجزائر بلد مستورد للكثير من المنتجات الغذائية الأساسية التي يحتاجها الأفراد.

ثانيا : مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

ان التطرق الى الامن الغذائي يقودنا الى التطرق الى مؤشرات الأساسية والتي وضعتها المنظمات والهيئات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة³، بحيث يعتمد على أربعة أبعاد تمكنه من توفير كل ما يساعد من الوصول الى غذاء امن وصحي، سواء كانت الوسائل مادية أو اقتصادية، بهدف تلبية الحاجات الغذائية وحتى من ناحية التغذية عن طريق توفير جودة وسلامة في الغذاء، وليقوموا بأدوارهم الاقتصادية على اكمل وجه لابد من امدادهم بالطاقة المغذية للجسد وتخفيف عناء التفكير بالحاجة للغذاء، مع وجوب توفر العدالة في توزيع اغذاء بين جميع فئات المجتمع، ومن أهم هذه المؤشرات نجد المؤشر العام للأمن الغذائي GFSI الذي أنشئ من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية البريطانية

¹ مزروود حسين: " الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص85.

² <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>

³ مريم رحمانى، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2021.

المتخصصة في مجال الذكاء الاقتصادي والاستشارة الدولية والتي تهدف الى امداد المؤسسات الدولية والدول بالمعطيات والإحصائيات والنتائج، التي تتحصل عليها من أجل ادراجها في خططها والاستفادة من خبرتها في الاستشراف، لهذا السبب قامت من وضع هذا المؤشر الذي من شأنه أن يحسب نسبة تحقيق الامن الغذائي في 113 دولة حول العالم والقيام بترتيبهم حسب نسبة تحقيقهم لأمنهم الغذائي؛

1- القدرة على اقتناء الغذاء: نجد في هذا المؤشر عملية لقياس قدرة المواطنين على تحمل تكلفة شراء المواد التي تلبي حاجاتهم الأساسية، والتي لا يمكن الاستغناء عليها في حالة التغيرات الغير مدروسة لأسعار هذه السلع، وإمكانية تأقلمهم مع هذه الارتفاعات دون الحاجة الى تغيير حاجاتهم ومن دون تخفيضها، وإمكانية تلبيتها دون الوصول الى حالة احتياج للإعانة ومن دون الوقوع في الجوع، وإمكانية تدخل الدولة لحماية المواطنين ذوي الدخل المحدود الذين هم أوائل المتضررين من التغيرات المفاجئة للأسعار، ولقد عملت الجزائر على تحسين هذا البعد طوال العشرين سنة الاولى من القرن الواحد والعشرين، بحيث خفضت من نسبة السكان المتواجدين تحت خط الفقر، كما تتبع أيضا سياسة الدعم لوصول الغذاء الى منخفضي الدخل من مواطنيها؛

2- توفر الغذاء: في هذه النقطة من اهداف المؤشر معرفة ما اذا كانت الدولة تستطيع توفير السلع التي تلبي حاجة أفرادها، وقياس ما اذا كانت السلع تصل الى جميع أنحاء الوطن والوقت الذي المستغرق لذلك، بالإضافة الى ما اذا كان التوزيع عادلا بين جميع المناطق، كما ان الدولة باستطاعتها أن يمنع عليها التموين بالسلع الاساسية، فيجب معرفة المدة التي يكفيها مخزونها من السلع الضرورية لإشباع رغبات أفرادها، وتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق العلامة الكاملة في هذا البعد، بحيث لم يستطع الانتاج المحلي من تلبية حاجات الأفراد بسبب ضعفه مقارنة بالكمية المطلوبة، إضافة الى سياسة الغلق التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من ميزانية الواردات الموجهة للاستهلاك النهائي، كما أنه بسبب شساعة المساحة ينتج عنه عدم عدالة في توزيع المواد الغذائية؛

3- جودة الغذاء وسلامته: يختص هذا الجانب بصحة الانسان وسلامته، بحيث يجب على أفراد المجتمع أن تتوفر لديهم القدرة على استهلاك غذاء صحي بسرعات حرارية تساعد على العمل والتمتع بالصحة والسلامة، وهذا الامر يعتبر غاية في الاهمية للنهوض بالاقتصاد الوطني، يجب ان يكون أفرادهم يتغذون غذاء سليم، وهو ما لم تستطع الجزائر تحقيقه بالكامل بحيث لم ترق المواد الغذائية المعروضة للمواطنين بالجودة اللازمة، اذا ما قارناها بالمواد الغذائية المعروضة في البلدان المتقدمة؛

4- توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف: يتأثر الأمن الغذائي للدولة بالدرجة الاولى من كمية انتاجها، ويعتبر الانتاج المحلي غير ثابت نظرا للعديد من العوامل اهمها الموارد الطبيعية، فمؤشر الامن الغذائي يدرس مدى تأثر الدولة بالتغير في مواردها الطبيعية كالمناخ ومدى قابليتها للتأقلم معه، وإذا ما

قمنا بمقارنة الجزائر بالبلدان المتقدمة نجد أن أدائها في هذا لبعد يعتبر ضعيف، بحيث بالرغم من توفر الموارد الطبيعية إلا أنه افتقرت الى النجاعة في تسييرها.

المطلب الثالث : واقع الأمن الغذائي في الجزائر

عملت الجزائر على تحقيق أمنها الغذائي بحيث وضعت العدد من الخطط التي من شأنها مساعدة أفرادها من تلبية حاجاتهم الأساسية، سواء عن طريق المنتجات المحلية وهو المأمول أو حتى عن طريق توفير احتياجاتهم عن طريق استيرادها، فنظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري من مقومات يستوجب على الحكومة الى الوصول الى تحقيق أمنها الغذائي، والأجدر بها أن تصل الى توفيره عن طريق انتاجها المحلي .

أولا :وضع الامن الغذائي في الجزائر:

يعتبر تحقيق الامن الغذائي من الأولويات في الوقت الراهن بالنسبة للدولة، ويبقى المفهوم التقليدي للأمن الغذائي هو الغالب على معظم الدول فهدفها تحقيق أكبر نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي، مع العلم أن الأمن الغذائي لديه مؤشرات أخرى يقوم عليها ومنها جودة وسلامة المنتج ومدى استمرار عرضه في السوق، كما لا يجب أن ننسى نصيب ذوي الدخل المحدود بحيث تعتبر القدرة الشرائية من أهم مؤشرات فلا معنى لتوفر الغذاء في السوق ان لم يستطع الناس اقتنائه، فنجد الكثير من البلدان تعطي احصائيات عن امنها الغذائي من حيث الوفرة، إلا انها تخفي القدرة الشرائية للناس، بمعنى يمكن توفر الغذاء ولا يتحقق الامن الغذائي، وهذا الأمر وارد بسبب عدم تلبية حاجات الأفراد نظرا لانخفاض قوتهم الشرائية، ومن هنا يمكن معرفة ايجابية مؤشر الأمن الغذائي الذي يقوم بتحديد معدل الأمن الغذائي ل 113 دولة وترتيبهم¹،

الجدول رقم 26: تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	40.5	45.2	47.5	50.9	54.3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9
الترتيب	73	68	70	68	66	68	69	70	58	54

من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index

¹ Mike robach : “ a culture of food safety,a position paper from the GFSI “,USA,2022,p48

حيث عرفت الجزائر سنة 2012 مؤشر قارب 40.5 بالمائة بمعنى لم يصل حتى للنصف، واحتلت المرتبة 73 دوليا من حيث تحقيق الأمن الغذائي، وهذا نتيجة للوضع الاقتصادي الذي شهدته الجزائر اواخر 2011، بحيث كان من الصعب على الدولة تحقيق أمن شعبها الغذائي، بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار اللع الغذائية المستوردة من جهة، وعدم استطاعة الدولة من اشباع حاجات أفرادها من انتاجها المحلي، وهو ما جعل الدولة ترفع من التحديات للنهوض بأمنها الغذائي، فعملت على الرفع من انتاجها وتحسين مستوى الدخل لأفرادها، لأن هذا الترتيب لا يليق ببلد مثل الجزائر، ما جعلها تظهر على السنة المالية أين قفزت بخمس مراتب لتحتل المركز 68 دوليا، ليس نتيجة لارتفاع الانتاج المحلي بل لارتفاع الواردات الغذائية، لتخسر سنة 2014 مركزين لتحتل المركز 70 عالميا بنسبة أمن غذائي عادل 47.5 بالمائة، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما شجعها على المزيد من التغييرات والإصلاحات حيث يعتبر تحقيق الامن الغذائي من العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، فمن غير المعقول جذب الاستثمارات الأجنبية وسكان البلد يعانون من سوء التغذية، وفي سنة 2015 بلغت النسبة 50.9 بالمائة وجاءت في المرتبة 68 أي تقدمت بدرجتين بحيث رفعت من امكانية تحسين أمنها الغذائي، ووصلها الى 54.3 بالمائة سنة 2016 بحث احتلت المرتبة 66 وهو تحسن ملحوظ في الظروف المعيشية للجزائريين رغم غلاء المعيشة، بحيث لم تتوقف الدولة عن سياسة الدعم الموجهة للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، لتصل نسبة الامن الغذائي سنة 2017 ما يعادل 51.5 بالمائة أين عرفت انخفاضا بسبب تداعيات غلاء المعيشة وارتفاع معدلات التضخم العالمية الذي استوردته الجزائر طوال فترة الأزمة العالمية، وعدم تحمل الأفراد لهذه التغييرات الكبيرة، وجاءت في الترتيب 68 من أصل 113 دولة بمعنى خسرت مركزين مقارنة بسنة 2016، لتبدأ النسبة في الارتفاع المتواصل وهذا منذ سنة 2018 اين بلغت نسبة 52.1 بالمائة ومع هذا التحسن فخسرت مركزا واحدا في سلم الترتيب بحيث وصلت الى المرتبة 69، ثم تعرف سنة 2019 ارتفاعا جيد نسبيا من حيث النسبة ولكن تخسر درجة اخرى في الترتيب العالمي لتحتل المرتبة 70 عالميا، نتيجة الأجواء السياسية التي عاشتها الجزائر، تلتها سنة 2020 ارتفاعا طفيفا حيث بلغت نسبة مؤشر الامن الغذائي 61.8 بالمائة في المرتبة 58 عالميا وهو ترتيب جيد مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا نتيجة سياسة الحماية التي طبقتها الدولة على أفرادها جراء جائحة كورونا، لتصل سنة 2021 الى المرتبة 54 عالميا بنسبة عادل 63.9 بالمائة، ويعتبر هذا التحسن في مؤشر الامن الغذائي الجزائري نظير الجهود المبذولة من قبل الحكومة التي وضعت سنة 2008 برنامجا

للنهوض بالزراعة سمي بالبرنامج الخماسي من 2010 الى 2014، والبرنامج التكميلي في ظل مشروع التجديد الزراعي والريفي¹.

ثانيا: دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لعبت السياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة دورا مميزا في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، فبالإضافة الى سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة شهد القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق هدف الحكومة بحيث نذكرها فيما يلي:

- عملت الجزائر على الرفع من مساهمة الانتاج المحلي وهذا عن طريق الرفع من الانتاجية والتقليل من التقلبات التي كانت تواجه الانتاج في السابق؛
- وضع خطط محكمة لتلبية حاجات الأفراد عن طريق تعزيز عملية الامدادات الغذائية، وتحسين ظروف النقل والتخزين؛
- مراقبة الانتاج الوطني من انتاج زراعي وغذائي لتحسين مستويات السلامة بالنسبة للغذاء الموجه للاستهلاك النهائي؛
- تحمل التكاليف الاضافية من قبل المنتجين للمواد الغذائية والمزارعين للوصول الى تحقيق أكبر قدر من الاشباع بالنسبة للمواطن بأقل تكلفة.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي

تهدف الدولة من السياسات الموضوعة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من الوصول الى تلبية رغبات أفرادها محليا دون اللجوء الى الاستيراد، كما أنها تقوم أيضا بدراسة قيمة الفجوة الغذائية حتى تستطيع القيام بوضع حلول وفقا لهذا المقدار من النقص في الامدادات، ووضع استراتيجيات لحل هذا المشكل، فمثلا الحلول القصيرة الأجل هي الاعتماد المباشر على ملئ الفراغ عن طريق الاستيراد، والطويلة الأجل بأن ترفع من انتاج البلد، أما بالنسبة للاكتفاء الذاتي فهو هدف أي دولة لأنها عند تحقيقه تصبح بعيدة عن التبعية للغير.

¹ أمال حفاوي، "مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح"، مؤتمر دولي، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 2015، ص20

المطلب الاول: المتاح للاستهلاك الزراعي في الجزائر

عند التكلم عن الاتاحة في القطاع الزراعي وخاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات الأفراد، يمكن أن نتحقق بطريقتين وهما المتاح للاستهلاك عن طريق الانتاج المحلي، والمتاح للاستهلاك عن طريق الاستيراد زفي اغلب الأحيان المنتجات المستوردة هي من تكمل الانتاج المحلي الموجه للاستهلاك والذي لم يستطع تلبية الحاجات بمفرده¹.

أولاً: الاستهلاك المتاح من الانتاج النباتي

وهو عبارة عن كمية المنتجات النباتية الموجهة للاستهلاك عن طريق الانتاج والاستيراد لتلبية حاجات الأفراد، ويمكن التطرق الى العديد من الحاجات لكن تعتبر الحاجات الغذائية من أهم ما يجب على الدولة دراسته، فمن غير المعقول أن لا تلبية حاجات الافراد حتى ولو لم تكن قادرة على الانتاج؛

1- الاستهلاك المتاح من الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم مصادر التغذية في الجزائر وتقوم الدولة بوضع خطط واستراتيجيات خصيصا للنهوض بهذا القطاع، الا انها ولغاية الساعة لم تستطع من توفير ما يحتاجه المواطنون من انتاجها المحلي دون اللجوء الى الاستيراد والأمر من هذا أنها تستورد هذه الشعبة من القطاع الزراعي بكميات هائلة ،ويمكن توضيح كمية الاستهلاك المتاح من هذه المادة للجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: الاستهلاك المتاح من الحبوب

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	9296,57	2010	12477,73
2001	9345,06	2011	11665,70
2002	10561,91	2012	13074,90
2003	11220,68	2013	12413,41
2004	11019,06	2014	15865,73
2005	11804,34	2015	17672,22
2006	11281,58	2016	16379,17
2007	10646,25	2017	16370,24
2008	10581,41	2018	22799,30
2009	13172,31	2019	22811,20

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

¹ بروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، ورقة، العدد، 5، 2007، ص1

من الطبيعي ان يكون الاستهلاك المتاح للحبوب يشهد عدة تغيرات، فالأصل أنه في هذا المجال لا يمكن التكهن بالكميات الموجهة للاستهلاك، فالقطاع الزراعي يعرف تغيرات مناخية كفيلة من أن تدمر كل الانتاج وبالتالي يظهر ذلك على الكمية المستهلكة، حتى ومع التطور التكنولوجي إلا انه قوة الطبيعة تبقى فوق رغبات البشر، وفي الجدول الأخير لاحظنا أن هناك عدة تغيرات في الاستهلاك المتاح لشعبة الحبوب ولكن يغلب عليها الارتفاع، وهو حالة جد طبيعية فالارتفاع المستمر للنمو الديموغرافي يرفع من الحاجيات للاستهلاك، فانطلاقا من سنة 2000 أين كانت الكمية المتاحة للاستهلاك بلغت 9.296 مليون طن لتشهد ارتفاعات مستمرة طيلة الخمس سنوات الموالية، وهذا بسبب حالة الامان التي شهدتها الجزائر ما ساعد على العودة الى الحياة الطبيعية، بالإضافة الى تحسن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفرد، ليشهد العام أزمة الغذاء العالمية التي بانته بواورها سنة 2006 أين انخفضت الكمية الى 11.281 مليون طن مقارنة بالسنة التي سبقتها ،وتشهد كذلك 2007 و 2008 انخفاضا متتاليا حيث قدر الاستهلاك المتاح قدر بحوالي 10.646 مليون طن و 10.581 مليون طن على التوالي وهو انخفاض مبرر بسبب ما شهده العالم من أزمة، لتشهد سنة 2011 انخفاضا في كمية الاستهلاك المتاح بسبب حدوث تغيرات كبيرة في اقتصاديات الدول العربية وانطلاق الربيع العربي، الأمر الذي دفع بالدولة الى تشجيع الاستهلاك ودعمه وهو ما وضحته سنة 2012، ليعرف ارتفاعات جديدة حيث بلغ أكبر قدر من الاستهلاك المتاح 22.811 مليون طن سنة 2019 وهذا رقم كبير يبين الارتفاع الهيب من سنة 2000 الى غاية 2019 حيث عرف تزايد بوتيرة سريعة؛

2- الاستهلاك المتاح للخضر في الجزائر: وتعتبر هي الأخرى من المنتجات الأكثر طلبا في الجزائر، ويمكن من استنتاج الكمية المتاحة للاستهلاك في الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: الاستهلاك المتاح من الخضر

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	3434,00	2005	6442,45	2010	12216,34	2015	17767,00
2001	4482,15	2006	6305,64	2011	13570,19	2016	18169,91
2002	5797,15	2007	7245,06	2012	14760,58	2017	13631,60
2003	4825,02	2008	8324,75	2013	16899,72	2018	6528,52
2004	6000,43	2009	10077,85	2014	17118,61	2019	13719,75

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

ان الخضر هي من المنتجات الزراعية الأكثر تطورا من ناحية الاستهلاك، بحيث يلعب نمط التغذية الجزائرية دورا كبيرا في استهلاك هذا المنتج، بحيث عرف تغيرات كبيرة خاصة من ناحية انتاجه واستيراده، فعرفت الكمية المتاحة للاستهلاك من الخضر كمية قدرت بحوالي 3.434 مليون طن سنة 2000 وعرفت ارتفاع مستمر في الكمية المتاحة للاستهلاك بداية من سنة 2003 اين بلغت الكمية ما يعادل 4.825 مليون طن، الى غاية 2016 أين وصلت الكمية المتاحة للاستهلاك 18.169 مليون طن وهو دليل واضح على مدى اعتماد المواطن الجزائري على الخضر في تغذيته لتتخفص سنة 2017 وتصل الى ما يقارب 13.631 مليون طن، تلتها أكبر نسبة انخفاض في الكمية المتاحة فاقت النصف حيث وصلت الكمية 6.528 مليون طن سنة 2018، لتعاود الارتفاع سنة 2019 حيث بلغت 13.719 مليون طن .

3- الاستهلاك المتاح من الفاكهة: وتعتبر من المنتجات الزراعية التي يستهلكها الجزائري بكثرة، مثلما قلنا لأن الثقافة الغذائية الجزائرية هي من ساعدت على تطور استهلاك الفاكهة، حيث كانت في السنوات الماضية المنازل مليئة بأشجار الفاكهة وهو ما ساعد على تطور الاعتماد على الفاكهة كمصدر غذاء وفي الجدول التالي تلخيص للكمية المتاحة من الفاكهة للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 وهذا في الجدول التالي :

الجدول رقم 29: الاستهلاك المتاح من الفاكهة

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	1463,30	2010	3695,87
2001	1863,59	2011	4053,80
2002	2252,65	2012	4202,80
2003	2965,15	2013	4548,83
2004	2917,57	2014	4673,82
2005	2679,78	2015	5396,21
2006	3031,65	2016	5067,07
2007	2491,02	2017	4978,60
2008	2925,58	2018	4770,10
2009	3382,75	2019	4885,30

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

ان التغير الذي عرفته الكمية المتاحة للاستهلاك من الفاكهة، كان في عمومها ايجابيا بحيث عرف ارتفاعا في عدة سنوات، وهذا نتيجة تغير نمط الغذاء بالنسبة للمواطن الجزائري، بحيث كانت قليلة الاستهلاك خاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، والاحصائيات الموضوعة تبين ذلك ففي سنة 2000 بلغت الكمية المتاحة للاستهلاك ما يعادل 1.463 مليون طن، والتي وصلت سنة 2019 ما يعادل 4.885 مليون طن اي بمعدل تغير قدره 235.88 بالمائة من سنة الاساس وهذا الأمر طبيعي بحيث ارتفاع عدد سكان البلد يؤدي الى ارتفاع الكمية المطلوبة وبالتالي ارتفاع الكمية المتاحة للاستهلاك الا أنها لم تكن أكبر كمية عرفتھا الفترة حيث بلغت سنة 2015 الى ما يعادل 5.396 مليون طن.

ثانيا: الاستهلاك المتاح من اللحوم والأسماك

بالإضافة الى الفيتامينات يحتاج المواطن الجزائري الى البروتينات الحيوانية التي هي الأخرى تعرف تغيرات كثيرة في الجزائر.

1- الاستهلاك المتاح من اللحوم في الجزائر: ان استهلاك اللحوم في الجزائر عرف العديد من التغيرات في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 و يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم 30: الاستهلاك المتاح من اللحوم

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	618,84	2010	524,70
2001	460,54	2011	660,50
2002	454,73	2012	669,10
2003	488,07	2013	709,93
2004	533,27	2014	794,21
2005	489,11	2015	886,90
2006	394,21	2016	906,20
2007	437,11	2017	1123,30
2008	435,96	2018	1120,60
2009	524,70	2019	859,80

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت الكمية المتاحة للاستهلاك من اللحوم بأنواعها عدة تغيرات لكن عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة من العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، بحيث بلغت سنة 2000 ما يعادل 618840 طن من اللحوم المتاحة للاستهلاك، عرفت انخفاضا في الكمية المتاحة للاستهلاك في العشر سنوات الأولى مقارنة بسنة الأساس، بسبب اعتماد الدولة الجزائرية على الرفع من مواردها من المواشي وهذا لتحسين الانتاج من اللحوم بشتى أنواعها، ثم ارتفعت الكمية سنة 2011 حيث قدرت بما يعادل 660500 طن، وهذا نتيجة لتحسن الانتاج وانتاجية هذا النوع من المنتجات، وتواصلت فترة ارتفاع الكمية المتاحة للاستهلاك حيث بلغت أكبر قدر بحوالي 1.123 مليون طن، وهو ارتفاع معتبر لكن المشكل في الجزائر هو انخفاض أعداد المواشي ما ساعد في انخفاض الانتاج وزيادة الواردات، ثم انخفضت الكمية المتاحة سنة 2019، بسبب عدة متغيرات أهمها انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وكذا الحالة السياسية التي كانت سائدة في البلاد فعرفت كمية قدرت بحوالي 859800 طن؛

2- الاستهلاك المتاح من الأسماك في الجزائر: الجزائر البلد الذي يحتوي على شريط ساحلي معتبر يعتبر فيه السمك أكل الأغنياء، بحيث لا يستطيع كل أفراد المجتمع الوصول الى اكله لارتفاع سعره وانخفاض كميته مقارنة بالأعداد المتزايدة للسكان ويبين الجدول التالي الاستهلاك المتاح للأسماك في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 :

الجدول رقم 31: الاستهلاك المتاح من الأسماك

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	107,37	2010	158,35
2001	106,63	2011	122,90
2002	110,69	2012	138,10
2003	123,70	2013	127,41
2004	125,21	2014	142,36
2005	158,13	2015	147,50
2006	169,39	2016	132,50
2007	164,69	2017	127,70
2008	157,12	2018	135,45
2009	158,35	2019	116,20

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

يلاحظ من الجدول أن الكمية المتاحة للاستهلاك بالنسبة للأسماك يعتبر ضعيف جدا، الأمر الذي يبرز أن استهلاك الاسماك في الجزائر ليس بالكمية اللازمة، وليس متاحا بالنسبة لكافة فئات المجتمع، بحيث من غير المعقول أن يكون شريط ساحلي طوله يفوق 1600 كيلومتر وتبلغ أقصى كمية متاحة للاستهلاك 169360 طن وكان هذا سنة 2006، بحيث من المفروض أن تكون الكمية المتاحة للاستهلاك أضعاف مضاعفة، بحيث بعد عشرين سنة والارتفاع المستمر في عدد السكان ارتفعت الكمية المتاحة للاستهلاك سنة 2019 بمعدل يقدر بحوالي 8.22 بالمائة مقارنة بسنة 2000.

ثالثا: المتاح للاستهلاك من المنتجات الغذائية في الجزائر

وهي منتجات موجهة للاستهلاك الغذائي؛

1- الاستهلاك المتاح للسكر: ان مادة السكر هي من المواد الغذائية الأكثر طلبا في الجزائر، وبالرغم من هذا فلا انتاج لهذه المادة في الجزائر، ومنه فان المتاح للاستهلاك كله مستورد، ويلخص الجدول التالي المتاح للاستهلاك من السكر في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 :

الجدول رقم 32: الاستهلاك المتاح من السكر

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	768,08	2010	1120,58
2001	893,66	2011	1234,00
2002	956,23	2012	1234,00
2003	871,00	2013	865,19
2004	1027,57	2014	1335,56
2005	915,81	2015	1222,63
2006	977,80	2016	1357,78
2007	1121,86	2017	1595,50
2008	1026,25	2018	1691,90
2009	1120,58	2019	1298,50

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

تعتبر مادة السكر من المواد الغذائية التي يستحيل على المواطن الجزائري التخلي عنها، أو التقليل من الطلب عليها، بحيث ارتفع المتاح للاستهلاك منها قرابة الضعف مقارنة بسنة 2000 حيث حققت سنة 2019 ما يعادل 1.298 مليون طن، وهو رقم مرتفع نوعا ما بحيث تكون فيه التكاليف مرتفعة، لأن تغطية الاستهلاك يكون مغطى بالواردات، بمعنى كلما كان المتاح للاستهلاك كلما كانت التكلفة كبيرة، والملاحظ من الجدول ان الكمية لم تعرف ارتفاعا مستمرا بل تغيرت من فترة الى اخرى، وهذا بسبب اتباع الحكومة سياسة الدعم على هذا النوع من المنتجات، ما أدى الى زيادة الطلب عليه من قبل المواطنين نظرا لانخفاض تكلفته مقارنة بالأسعار العالمية، وبالتالي فكان المستفيد من هذا الدعم هو المستهلك الأخير والمستورد لهذه المادة الغذائية.

2- المتاح للاستهلاك من البيض: تعتبر مادة البيض من المواد الغذائية التي لم تعرف الاستيراد لتلبية حاجات الأفراد، وتغير فيها المتاح للاستهلاك من سنة 2000 الى سنة 2019 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 33: الاستهلاك المتاح من البيض

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	101,00	2010	194,06
2001	108,00	2011	229,60
2002	161,00	2012	266,80
2003	165,00	2013	299,38
2004	181,42	2014	303,03
2005	172,82	2015	168,00
2006	178,50	2016	168,20
2007	195,78	2017	394,30
2008	184,56	2018	314,30
2009	194,06	2019	341,80

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

شهد الاستهلاك المتاح بالنسبة للبيض ارتفاعا مستمرا تخللته بعض الانخفاضات بحيث عرف كمية استهلاك متاح سنة 2000 قدرت بحوالي 101000 طن وبعدها عرف عدة تغيرات، بسبب الاستخدام الكبير لمادة البيض في الجزائر، وصولا الى بلوغ اكبر كمية استهلاك متاح سنة 2017 بمقدار

يعادل 394300 طن من البيض بسبب كثرة الطلب عليه، ليعرف بعدها ارتفاعا في أسعار مادة البيض ادت الى انخفاض الطلب عليه الى حد ما، والأمر الايجابي هو عدم اعتماد الدولة في تحقيق رغبات الشعب على الاستيراد، وهو ما يمثل نقطة جد مميزة.

3- الاستهلاك المتاح من الحليب ومشتقاته: ان الحليب ومشتقاته من المواد الواسعة الاستهلاك في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019،ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 34: الاستهلاك المتاح من الحليب

الكمية:ألف طن

السنوات	الاستهلاك المتاح	السنوات	الاستهلاك المتاح
2000	2839,65	2010	5113,09
2001	3761,78	2011	5981,20
2002	3860,84	2012	5879,20
2003	3331,05	2013	5383,77
2004	3782,20	2014	7227,59
2005	4116,43	2015	4737,50
2006	4235,16	2016	4616,50
2007	5668,79	2017	3924,95
2008	5714,18	2018	2288,38
2009	5113,09	2019	3819,30

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

ان المنتجات المتعلقة بالحليب ومشتقاته واسعة الانتاج في الجزائر، بحيث تولي الدولة الكثير من الاهتمام لإنتاجها بسبب كثرة الطلب عليها، وعمل خطط لتنمية انتاج هذا النوع من المنتجات الغذائية وطلب عن طريق الرفع من انتاج المادة الأولية وهي الحليب، الذي يعد من بين المواد الأكثر استيرادا بسبب ارتفاع النمو الديموغرافي من جهة وعدم الوصول الى انتاج أمثل من جهة أخرى، وخير دليل على كثرة الطلب على هذه المواد هي كمية الاستهلاك المتاح التي عرفت سنة 2014 بما يعادل 7.227 مليون طن وهي أكبر كمية استهلاك عرفت الفترة، حيث بلغت كمية الاستهلاك سنة 2000 ما يعادل 2.839 مليون طن وبلغت سنة 2019 ما يعادل 3.819 مليون طن .

المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي الزراعي والغذائي

وهو ما يسمى بالأمن الغذائي المطلق بمعنى تلبية الحاجيات الزراعية والغذائية للأفراد عن طريق الإنتاج المحلي، ودون اللجوء الى الاستعانة بالواردات الزراعية والغذائية، وهذا الامر يعتبر تحديا كبيرا بالنسبة للدولة، فلا يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الميادين وفقا لمبدأ التخصيص، الذي يكون عبارة عن تخصيص الدولة في مواد دون أخرى، بحيث من الممكن أن تشبع رغبات أفرادها عن طريق الاستيراد، ويكون بأقل تكلفة من انتاجه محليا، بسبب توفر الموارد اللازمة وحسن استغلالها من طرف البلد المصدر، وعدم توفر الشروط اللازمة لإنتاجها بأقل تكلفة محليا.

أولا: نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية

ونتطرق فيه الى قدرة الانتاج المحلي على اغطية الطلب الكلي للأفراد زنجد فيه الحبوب ،الخضر والفاكهة.

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب: تعتبر قيمة الانتاج من الحبوب تقسيم الاستهلاك المتاح من الحبوب، ويمكن تلخيص نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 35: نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب

القيمة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	24,74	2010	36,53
2001	28,45	2011	31,96
2002	18,49	2012	39,29
2003	38,02	2013	39,57
2004	36,60	2014	21,65
2005	29,88	2015	21,28
2006	35,61	2016	17,96
2007	33,83	2017	21,25
2008	16,09	2018	26,61
2009	39,88	2019	24,70

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت نسب الاكتفاء الذاتي عدة تغيرات بحيث بلغت سنة 2000 مقدار ما يعادل 24.74 بالمائة من الاستهلاك المتاح، لترتفع بعد ذلك الى حوالي 28.45 بالمائة لتعرف ارتفاع في النسبة لسنة 2003 بنسبة 38.02 بالمائة، وهذه التغيرات الايجابية نتيجة اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وتنميته، وصولا الى أعلى نسبة اكتفاء في العقدين بلغت 39.29 بالمائة سنة 2013 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتوقعات، فالسياسات التنموية التي وضعتها الحكومة بالإضافة الى المبالغ المالية الضخمة المنفقة على ذلك، بحيث لم تستطع شعبة الحبوب حتى من تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي فاقت 50 بالمائة، وتراجعت النسبة سنة 2019 ووصلت مقدار 24.7 بالمائة من نسبة الاكتفاء الذاتي، بالرغم من مواصلة تنفيذ البرامج التنموية فمن غير المعقول عدم الوصول الى تحقيق جزء من الاهداف المسطرة.

2- نسبة الاكتفاء الذاتي للخضر: تسعى الدولة لتحقيق اكتفائها الذاتي عن طريق الرفع من انتاجها للخضر ويمكن الاستنتاج اذا ما وصلت الدولة لمرادها للفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 36: نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر

القيمة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	99,25	2010	98,77
2001	97,14	2011	98,98
2002	89,66	2012	99,06
2003	97,77	2013	99,38
2004	97,28	2014	99,14
2005	97,56	2015	98,80
2006	97,95	2016	99,17
2007	97,05	2017	98,95
2008	98,97	2018	97,86
2009	98,51	2019	99,42

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

يعتبر هذا المنتج من بين المنتجات الأكثر القربة من التغطية الكلية لاستهلاكها عن طريق انتاجها المتاح، بحيث وصلت الى 99.42 بالمائة كنسبة اكتفاء ذاتي من الخضر، وهذا رغم الطلبات الكبيرة لهذا المنتج، بمعنى أن الجزائر لديها انتاج قوي بالنسبة للخضر وبإمكانها من تحقيق الاكتفاء

الذاتي الكلي ،واستطاعتها من تغطية استهلاكها عن طريق الانتاج المحلي ،وهذا برفع الفعالية في استغلال الموارد وحسن استخدام الادارة والتنظيم، وبالتالي فهو دليل على نجاعة الخطط التنموية في هذا الصنف من المنتجات الزراعية.

3- نسبة الاكتفاء الذاتي من الفاكهة: التجربة التي خاضتها الدولة بالنسبة لإنتاج الخضر رفعت من امكانية العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للفاكهة، وتقليص تكاليف الاستيراد خاصة بالنسبة لمنتجات بإمكانية الدولة حتى من تصديرها في السنة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم 37: نسبة الاكتفاء الذاتي من الفاكهة

القيمة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	100,93	2010	90,65
2001	95,24	2011	91,47
2002	85,70	2012	91,77
2003	90,88	2013	93,03
2004	90,27	2014	89,97
2005	90,76	2015	91,96
2006	92,07	2016	94,78
2007	88,96	2017	99,28
2008	90,70	2018	100,20
2009	89,78	2019	102,47

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرفت الجزائر سنة 2000 من تحقيقها لاكتفائها الذاتي فيما يخص الفاكهة وبلغت النسبة 100.93 بالمائة بمعنى يوجد فائض في الانتاج بعدما تم تحقيق الاكتفاء الذاتي قدره 0.93 بالمائة، وهذا مؤشر ايجابي يبين مدى قدرة الدولة من استغلال أراضيها لإطعام أهلها، وعرفت تغيرات فقدت فيها من تحقيق الاكتفاء الذاتي بداية من سنة 2001 أين بلغت النسبة حوالي 95.24 بالمائة، الى غاية سنة 2017 أين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 99.28 بالمائة، وصولا الى سنة 2018 حيث عرفت عودة تحقيق الاكتفاء بما يعادل 100.2 بالمائة و102.47 بالمائة سنة 2019 وهو المراد.

ثانيا: نسبة الاكتفاء الذاتي الحيواني

وهي مقسمة الى قسمين اللحوم والأسماك .

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم: تسعى الدولة جاهدة من عدم الاعتماد في غذائها على الاستيراد لما يولد من تبعية اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية بحيث عدم قدرة الدولة من توفير غذاء سكانها من انتاجها يترتب عليه مشاكل كبيرة، ومن أهم المنتجات التي تأمل أن تكون باستطاعتها تحقيق الاكتفاء هي اللحوم والجدول التالي يبين ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2019 :

الجدول رقم 38: نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم

القيمة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	97,27	2010	88,13
2001	99,07	2011	90,49
2002	96,07	2012	90,61
2003	91,29	2013	93,05
2004	83,80	2014	90,13
2005	80,55	2015	92,34
2006	83,15	2016	92,74
2007	85,14	2017	95,58
2008	86,71	2018	95,40
2009	88,13	2019	93,46

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

لم يتحقق الاكتفاء الذاتي من اللحوم طيلة العشرين سنة ،بسبب التغيرات الكبيرة في تربية المواشي وانخفاض عددها المتواصل، بحيث على الرغم من هذا قاربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المرات أهمها سنة 2001 أين بلغت النسبة 99.07 بالمائة، و 2017 أين تجاوزت 95 بالمائة ونفس الشيء بالنسبة ل 2018 وحتى سنة 2019 كانت قريبة من الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، لكن يبقى المشكل الرئيسي في نقص الانتاج بالرغم من ارتفاع معدلات الإنتاجية، وارتفاع مشاكل انخفاض الرقعة الجغرافية للرعي، وارتفاع معدلات التهريب الى الدول المجاورة.

2- نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك: هي الاخرى عملت الدولة على توفيرها بأعداد مناسبة لتلبية احتياجات الافراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السمك، ويبين لنا الجدول التالي مراحل تغير نسبة الاكتفاء الذاتي من سنة لأخرى :

الجدول رقم 39: نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك

النسبة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	95,23	2010	83,53
2001	95,89	2011	77,46
2002	93,68	2012	75,02
2003	83,90	2013	81,67
2004	82,89	2014	71,35
2005	88,43	2015	78,78
2006	92,87	2016	77,06
2007	90,38	2017	84,81
2008	90,40	2018	88,85
2009	83,53	2019	90,28

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

من الصعب أن تمتلك الموارد واليد العاملة والعديد من العوامل الاقتصادية التي من شأنها ان تساعدك في الرفع من انتاجك ولكن النتيجة في الاخير تكون سلبية، هذا الأمر ينطبق على انتاج السمك في الجزائر، بحيث تتوفر الجزائر على كل المقومات التي تمكنها من تصدير الأسماك، إلا انها في الحقيقة لم تستطع حتى من تغطية استهلاكها الداخلي، ولم تتمكن حتى ولو لمرة واحدة في عشرين سنة من تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولهذا فان مؤشر الاكتفاء الذاتي يعتبر من المؤشرات التي تمنح الدولة الرؤيا الواضحة لاقتصادها خاصة الغذائي.

ثالثا: نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية

وهي نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر والبيض والحليب ومشتقاته .

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر: السكر هو واحد من المنتجات الاكثر استيرادا والتي لا تنتج في البلاد، ولم تستطع الدولة الجزائرية من تحقيق ولو 0.5 بالمائة كنسبة الاكتفاء الذاتي في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2019؛

2- نسبة الاكتفاء الذاتي من البيض: السلعة الوحيدة التي عرفت تحقيق الاكتفاء الذاتي في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين، أي تستهلك انتاجها المحلي وهو المراد تحقيقه مع باقي المنتجات؛

3- نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته: المادة الأكثر استهلاكاً في الجزائر، فمن الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي لضخامة الاحتياجات، ونقص الكفاءة في استغلال الموارد لتحقيق انتاج محلي تنافسي، ونلخص نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 40: نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب

القيمة: %

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي
2000	36,30	2010	46,50
2001	43,86	2011	52,93
2002	39,99	2012	52,12
2003	47,67	2013	63,17
2004	45,19	2014	50,48
2005	40,86	2015	82,22
2006	41,88	2016	80,56
2007	32,66	2017	89,71
2008	32,87	2018	96,69
2009	46,50	2019	83,50

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

عرف قطاع الحليب ومشتقاته تطورا كبيرا من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي، بحيث شهد تحسنا ملحوظا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، نتيجة الاصلاحات التي أقرتها الحكومة في هذا المجال، بحيث ارتفع من سنة 2010 حيث بلغ نسبة 46.5 بالمائة الى 96.69 بالمائة سنة 2018، وهو ما يعتبر تقدم في هذا المجال رغم انخفاضه سنة 2019 حيث قدر بحوالي 83.5 بالمائة، ولكن ظروف البلد في هذه الفترة عرفت ركودا في الاقتصاد بسبب المخاوف السياسية و هو أمر طبيعي فالمستثمر لا يغامر.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية من المنتجات الزراعية والغذائية

هي مؤشر يعبر عن مدى عدم قدرة الطاقات الانتاجية المحلية من تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن هنا تنطلق الأزمة الغذائية، أو بالأحرى هي تلك الكمية من الغذاء التي لم تستطع الدولة من تلبيةها بإنتاجها المحلي واتجاهها نحو الاستيراد¹، ويمكن حسابها بعدة طرق أهمها¹:

¹ حوشين كمال، " إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 270

- الفجوة الغذائية = الانتاج - الاستهلاك؛

اولا: الفجوة الغذائية من المنتجات النباتية

يجب معرفة الفجوة الغذائية النباتية:

1- الفجوة الغذائية من الحبوب: تعتبر الكمية التي لم تستطع الدولة تغطيتها من الانتاج المحلي ونلخص في الجدول التالي أهم التغيرات لهذا المنتج :

الجدول رقم 41: الفجوة الغذائية من الحبوب:

الكمية: ألف طن		النسبة : %			
السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	9296,57	75,26	2010	12477,73	63,47
2001	9345,06	71,55	2011	11665,70	68,04
2002	10561,91	81,51	2012	13074,90	60,71
2003	11220,68	61,98	2013	12413,41	60,43
2004	11019,06	63,4	2014	15865,73	78,35
2005	11804,34	70,12	2015	17672,22	78,72
2006	11281,58	64,39	2016	16379,17	82,04
2007	10646,25	66,17	2017	16370,24	78,75
2008	10581,41	83,91	2018	22799,30	73,39
2009	13172,31	60,12	2019	22811,20	75,3

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

تعتبر مادة الحبوب من المنتجات الواسعة الاستهلاك في جميع أنحاء العالم خاصة في البلدان النامية ،منها الجزائر التي تزيد فيها حاجات الأفراد لهذا المنتج ويقابله ضعف في الانتاج المحلي، لذا يستوجب عليها الاستيراد لتغطية الفارق، الذي يسمى في الاقتصاد الفجوة الغذائية، ولاحظنا في الجدول أن نسب الفجوة الغذائية جد مرتفعة بحيث كانت أقل نسبة قدرت بحوالي 60.12 بالمائة من اجمالي الاستهلاك، وهو رقم مخيف حيث لم تصل حتى لمعدل 50 بالمائة، باعتبار الغذاء نوع جديد من أنواع الضغط الذي تستخدمه البلدان المتقدمة لتحقيق أهدافها السياسية ؛

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، "الأزمة الغذائية العالمية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 ، ص216

2- الفجوة الغذائية للخضر: عرف انتاج الخضر تطورا كبيرا بحيث عرف نسبا معتبرة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنه فان الفجوة الغذائية لا تعتبر كبيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2019 وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 42: الفجوة الغذائية من الخضر

النسبة : %	الكمية:1000 طن				
السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	3434,00	0,75	2010	12216,34	1,23
2001	4482,15	2,86	2011	13570,19	1,02
2002	5797,15	10,34	2012	14760,58	0,94
2003	4825,02	2,23	2013	16899,72	0,62
2004	6000,43	2,72	2014	17118,61	0,86
2005	6442,45	2,44	2015	17767,00	1,2
2006	6305,64	2,05	2016	18169,91	0,83
2007	7245,06	2,95	2017	13631,60	1,05
2008	8324,75	1,03	2018	6528,52	2,14
2009	10077,85	1,49	2019	13719,75	0,58

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

الملاحظ من الجدول أن الجزائر عملت جيدا على تغطية استهلاك مواطنيها من الخضر بحيث بلغت اكبر نسبة للفجوة الغذائي ما يعادل 10.34 بالمائة وهذا سنة 2002، أين كانت الجزائر في حالة اعادة ترتيب اقتصادها وفي أوله القطاع الزراعي، فمن الصعب الخروج من مرحلة كالتي مرت بها الجزائر من غير نقائص، بعد تلك الفترة لم تتعد نسبة 2.95 بالمائة سنة 2006، وهذا ما يوضح أن الجزائر لو استغلت ما لديها من موارد لحققت اكتفائها الغذائي دون اللجوء للاستيراد.

3-الفجوة الغذائية من الفاكهة: هي الاخيرة عرفت انتاجا كبيرا بحيث بلغت في بعض الاحيان الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنه ارتأينا معرفة نسب الفجوة الغذائية التي خلفها الانتاج المكثف لهذه المنتجات في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019، ويمكن معرفة ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 43: الفجوة الغذائية من الفواكه

النسبة : %

الكمية: 1000 طن

السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	1463,30	00	2010	3695,87	9,35
2001	1863,59	4,76	2011	4053,80	8,53
2002	2252,65	14,3	2012	4202,80	8,23
2003	2965,15	9,12	2013	4548,83	6,97
2004	2917,57	9,73	2014	4673,82	10,03
2005	2679,78	9,24	2015	5396,21	8,04
2006	3031,65	7,93	2016	5067,07	5,22
2007	2491,02	11,04	2017	4978,60	0,72
2008	2925,58	9,3	2018	4770,10	00
2009	3382,75	10,22	2019	4885,30	00

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020) عرفت الفجوة الغذائية للفاكهة تغيرات كثيرة أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي في ثلاث مواسم أولها سنة 2000، بسبب عدم اعتماد المواطن الجزائري على الفاكهة كمصدر رئيسي من غذائه، وفي الموسمين الزراعيين الاخيرين من العقد الثاني 2018 و 2019، أين شاهدنا تحقيق السياسات التنموية لأحد اهدافها وهي الرفع من انتاجية الأشجار المغروسة في الالونة الاخيرة، أما بالنسبة لباقي السنوات فعرف مقدار الفجوة الغذائية للفاكهة بعضا من النسب المرتفعة قليلا مقارنة بإمكانياتها الزراعية، وصلت الى 14.3 بالمائة سنة 2002 و 11.04 بالمائة سنة 2007 بالإضافة الى 10.22 بالمائة سنة 2009 و 10.03 بالمائة سنة 2014، الامر الجميل الذي حدث ان الجزائر حققت نسبة جيدة من الانتاج في السنوات الاخيرة وهذا بمعنى تصحيح المسار الزراعي لمنتج الفاكهة .

ثانيا: الفجوة الغذائية للحوم والأسماك

بما أن الغذاء يجب ان يكون متكافلا فان معرفة الفجوة الغذائية من اللحوم والأسماك ،للبحث في الحلول خاصة و أن الموارد الضرورية لإنجاح عملية الانتاج متوفرة .

1- الفجوة الغذائية للحوم: لعب التغير في تربية المواشي دورا هاما في زيادة التغيرات في الفجوة الغذائية خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 ونلاحظ ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 44: الفجوة الغذائية من اللحوم

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	618,84	2,73	2010	524,70	11,87
2001	460,54	0,93	2011	660,50	9,51
2002	454,73	3,93	2012	669,10	9,39
2003	488,07	8,71	2013	709,93	6,95
2004	533,27	16,2	2014	794,21	9,87
2005	489,11	19,45	2015	886,90	7,66
2006	394,21	16,85	2016	906,20	7,26
2007	437,11	14,86	2017	1123,30	4,42
2008	435,96	13,29	2018	1120,60	4,6
2009	524,70	11,87	2019	859,80	6,54

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية(المجلد 21/2001-المجلد 40-2020)

تعتبر الفجوة الغذائية من اللحوم مرتفعة مقارنة بما تستطيع الدولة القيام به نتيجة للموارد المتاحة، بحيث شهدت الجزائر فجوة غذائية مقدرة ب 19.45 بالمائة من الاستهلاك الكلي، وهذا نتيجة لانخفاض الانتاج في تلك الفترة لعدة أسباب أهمها هلاك العديد من رؤوس المواشي بسبب الوباء جراء استيراد أبقار اللحوم، لتحسن معدلات الفجوة الغذائية عاما بعد عام بسبب ارتفاع انتاجية المواشي، واتباع خطط تنموية ساعدت على تحسين مستويات الفجوة في هذه القطاع.

2- الفجوة الغذائية من الأسماك: وهي الكميات من الأسماك التي لم تستطع الدولة من توفيرها محليا لإشباع رغبات مواطنيها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 ويمكن من اظهارها في الجدول التالي :

الجدول رقم 45: الفجوة الغذائية من الأسماك

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	107,37	4,77	2010	158,35	16,47
2001	106,63	4,11	2011	122,90	22,54
2002	110,69	6,32	2012	138,10	24,98
2003	123,70	16,1	2013	127,41	18,33
2004	125,21	17,11	2014	142,36	28,65
2005	158,13	11,57	2015	147,50	21,22
2006	169,39	7,13	2016	132,50	22,94
2007	164,69	9,62	2017	127,70	15,19
2008	157,12	9,6	2018	135,45	11,15
2009	158,35	16,47	2019	116,20	9,72

عرفت الفجوة الغذائية للسّمك تغيرات كبيرة ،والأمر المقلق انها لم تحقق الاكتفاء الذاتي في ولا موسم ،رغم الشريط الساحلي الكبير والتنوع السمكي الكبير ،حيث بلغت نسبة الفجوة الغذائية 28.65 بالمائة سنة 2014 لتحسن سنة 2019 حيث بلغت نسبة الفجوة 9.72 بالمائة بحيث لابد من معرفة الخلل الموجود بالنسبة لإنتاجه ،فهو يتطلب رأسمال باستطاعة المستثمرين من اكتسابها.

ثالثا: الفجوة الغذائية للمنتجات الغذائية

نجد في هذه المنتجات ثلاثة أنواع بحيث هناك منتجات حققت اكتفاءها الذاتي و أخرى لم تحققه والثالثة تعرف عدة تغيرات فيه .

1- الفجوة الغذائية للسكر: يعتبر السكر منتج غذائي واسع الاستهلاك في الجزائر ،وبالرغم من القوة الطبيعية التي يمتلكها إلا أنه لم يعرف طريقه للإنتاج بحيث حققت الفجوة الغذائية النسبة الكاملة في العشرين سنة ،أي 100 بالمائة .

2- الفجوة الغذائية للبيض: يعتبر انتاج البيض عكس السكر ،بحيث حققت الجزائر لانتاج معتبر من البيض لبي حاجيات الأفراد ،وهي الان بصدد دراسة كيفية الرفع من صادراتها بالنسبة لهذا المنتج ،الذي حقق نسبة فجوة غذائية عادلّت 00.00 بالمائة ،ويعتبر هذا انجازا.

3- الفجوة الغذائية من الحليب: عرفت العديد من التغيرات في العشرين سنة من ارتفاع الى انخفاض وعدم ثبات في القيم ويمكن معرفة مقدار الفجوة الغذائية للحليب في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2019 في الجدول التالي :

الجدول رقم 46: الفجوة الغذائية من الحليب

الكمية: ألف طن

السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية	السنوات	الاستهلاك	نسبة الفجوة الغذائية
2000	2839,65	63,7	2010	5113,09	53,5
2001	3761,78	56,14	2011	5981,20	47,07
2002	3860,84	60,01	2012	5879,20	47,88
2003	3331,05	52,33	2013	5383,77	36,83
2004	3782,20	54,81	2014	7227,59	49,52
2005	4116,43	59,14	2015	4737,50	17,78
2006	4235,16	58,12	2016	4616,50	19,44
2007	5668,79	67,34	2017	3924,95	10,29
2008	5714,18	67,13	2018	2288,38	3,31
2009	5113,09	53,5	2019	3819,30	16,5

عرفت الفجوة الغذائية للحليب ومشتقاته نسبا مرتفعة، حيث فاقت 60 بالمائة في العديد من المرات بحيث وصلت الى أقصى نسبة قدرت 67.34 بالمائة سنة 2007، وهو أمر صعب بالنسبة لمنتج واسع الاستهلاك، بحيث قيمة تغطية الفجوة تكون مرتفعة، وهذا ما يجب تجنبه وهو خروج العملة الصعبة بمبالغ كبيرة للحفاظ على استقرار الاقتصاد، على الرغم من هذا الا أنه سنة 2018 أعطت بعضا من الأمل حيث برهنت ان الجزائر قادرة على بلوغ الاكتفاء الذاتي فسجلت فجوة غذائية بنسبة 3.31 بالمائة، وهذا أمر ايجابي في وسط كل الكلام السلبي الذي كتب.

المبحث الثالث: افاق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

ان هدف التنمية الزراعية المستدامة الأساسي هو تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، بالإضافة الى الاستدامة في تحقيقه، عن طريق الحفاظ عن الموارد الزراعية والرفع من الانتاج، لكن توجد العديد من العقبات التي تمنعها من الوصول الى الهدف الرئيسي، لهذا نجد أن الدول لتحقيق أهدافها يجب عليها أن تدير وفق خطط واستراتيجيات لتسهيل عملية تحقيق الاهداف، ولتحسين الاداء الاقتصادي من جهة أخرى، فمنها من يتحقق ومنها من يتحقق جزئيا وهناك أهداف لن تتحقق، هذه الأخيرة يجب على الدولة التدخل ومعرفة أسباب فشلها ومحاولة اصلاح الخلل اما عن طريق وضع أهداف اخرى تتماشى مع المعطيات، أو احداث تغييرات في الاستراتيجيات .

المطلب الأول: الزراعة الذكية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

عرفت النتائج التي تحصلت عليها الدولة أواخر سنة 2019 عدة جوانب منها الايجابية وأخرى لابد من اعادة النظر اليها، حيث شهدت تلك الفترة حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة الى تحسن الوضع المالي، سنوات كانت كفيلة بالخروج بالجزائر الى ضفاف الدول المتقدمة، لكن سوء التسيير حال دون ذلك، وعرفت 2019 بداية مرحلة جديدة سميت بالجزائر الجديدة والتي نجد فيها العديد من الاهداف من بينها الاقتصادية وخاصة في القطاع الزراعي، إلا ان هذه المرحلة بدأت بظروف صعبة على رئيس جديد تولى الحكم وقابله جائحة الكوفيد أين كانت أول تحدي للإقتصاد الجزائري، والذي انهاء على اكمل وجه بحيث لم يعرف الجزائريين نقصا في الامدادات بالرغم من تأثر العالم كله، تلت الجائحة

الأزمة الروسية الأوكرانية ما أدى بالحكومة الى اتخاذ تدابير عاجلة للنهوض بالقطاع الزراعي والقيام بثورة اقتصادية لتحقيق الاستقلالية الزراعية والغذائية .

أولاً: التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024)

بعد كل العراقيل التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ جائحة كورونا، سارعت الحكومة في وضع مخطط تنمية فلاحية وريفية في الخماسي الأول من العقد الثالث وهذا للوصول الى استقلالية زراعية غذائية، وعدم تكبد الدولة الكثير من النفقات خاصة وان الجزائر قادرة من انتاجها محليا وحتى تصديرها، و لمواصلة تجسيد مسار التنمية الفلاحية و الريفية وإعطاءها نفسا جديدا، وتصحيحا لأخطاء الخطط الفلاحية المتعاقبة التي عرفت الكثير من الأخطاء ،تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية و الريفية لفترة 2020-2024، تركز على جملة من المحاور تتمثل فيما يلي :

- تغيير نمط الانتاج الزراعي وانتهاج سياسة تنمية قائمة على توسيع المساحات المروية؛
 - الرفع من الإنتاج عن طريق استغلال الموارد المتاحة وزيادة الإنتاجية لاستدامة الموارد؛
 - الاستخدام العقلاني للأراضي الزراعية؛
 - استغلال المناطق الجبلية للدفع بالتنمية الزراعية والريفية الى تحقيق أهدافها؛
 - الحفاظ على التراث واستغلاله في السياحة الزراعية وتنميته وتعزيزه؛
 - التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعية الرعوية؛
 - دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.
- لم تعرف هذه الخطة تسطير اهداف على المدى الطويل فحسب، بل قامت بوضع أهداف على المدى القصير من شأنها التغيير التدريجي المستمر للقطاع الزراعي، وهذا عن طريق وضع حد للتوسع العمراني على الأراضي الصالحة للزراعة، ويجب الذكر أنه عند القيام بوضع مخططات تنمية يجب عليها ان تكون موضوعة وفقا لأسس نذكر منها :
- ترشيد النفقات العمومية والرفع من الاستثمار المهيكل خاصة في تنمية الشعب الاستراتيجية أهمها الحبوب والرفع من التصدير وتقليص الواردات؛
 - دعم مجال الابتكار عن طريق الرفع من الرأسمال التكنولوجي ،بالإضافة الى ادراج المؤسسات الصغيرة لتحسين الدخل الريفي وتوفير معالم التأطير الاجتماعي؛
 - تطوير معالم الصناعات الغذائية والتقليل من استيراد الشعب الاستراتيجية مثل السكر والذرة والصويا...

ثانيا: الاصلاحات الزراعية

عرفت بداية 2020 العديد من الاصلاحات الزراعية التي كان قد أوصت بها الحكومة، بحيث كانت كلها متعلقة بتحسين المستقبل الزراعي؛

ان أصعب شيء في الزراعة هي المخاطرة التي بإمكانها من افلاس العديد من المستثمرين، وأيضا انخفاض قنوات التوزيع بحيث يصبح المستثمر يتجول بمحصوله لتسويقه ما يتطلب وقت ومال ولهذا عملت الدولة على تحسين هذه الظروف لتخفيف العبء الضريبي عن طريق ادراج مجموعة من الاجراءات، التي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار والإنتاج الوطني، لا سيما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي وتتمثل في :

- الإعفاء عن ضريبة القيمة المضافة على الأعلاف المخصصة للماشية والدواجن المنتجة محليا¹؛
- الإعفاء الدائم عن ضريبة الدخل الإجمالي (الدخل الفلاحي) ليشمل الدخل من المستثمرات الصغيرة، التي تكون مساحتها أقل من أو تساوي 6 هكتارات، للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا، و اثنتين هكتار للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى²؛
- الاستفادة من الإعفاء عن ضريبة الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات، الدخل الناتج عن الأنشطة الفلاحية والحيوانية التي تتم في الأراضي المستصلحة حديثا، بدءا من تاريخ تخصيصها، والمناطق الجبلية منذ بداية نشاطها³؛
- كما أشار البيان، إلى منح تخفيض بـ 60% عن الدخل الصافي الخاضع للضريبة في مجال تربية المواشي⁴.

ومنه فيمكن القول ان الخطة التي تبناها الرئيس من شأنها أن تحقق نتائج جد ايجابية بالنسبة للفلاحين والدولة وتحقق الامن الغذائي للشعب.

ثالثا: التنمية الزراعية والترويج في المناطق الصحراوية

عند التطرق الى المساحة الزراعية الجزائرية نجد أن المناطق الشمالية والهضاب العليا هي من ارتكز عليها الانتاج الزراعي في الماضي، بالرغم من أن مساحتها تعتبر ضئيلة مقارنة بالمساحة الصحراوية الشاسعة، وهو ما دفع بمتخذي القرار في الجزائر الى محاولة تنويع الانتاج الزراعي، وتوسيع المساحة المزروعة بالاعتماد على الأراضي الزراعية الصحراوية، لما تحتويه هذه المناطق من مقومات

¹ المادة 90 من قانون المالية 2022 .

² المادة 14 من قانون المالية 2022.

³ نفس المرجع

⁴ نفس المرجع

تساعد على النهوض بالزراعة الصحراوية وتدعيم الانتاج الزراعي القومي، وهذا عن طريق تنمية المناطق الصحراوية وتنمية المحاصيل الصناعية، وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، بحيث يجب على الدولة من استغلال كل مواردها الطبيعية والمتمثلة في الرقعة الجغرافية الشاسعة، والمناخ الذي يساعد في تطوير زراعة المنتجات الزراعية الغير موسمية، وهذا باستغلال الموارد المائية المتاحة والموارد البشرية التي غالبيتها من الشباب، واعتمدت الدولة الجزائرية عند وضع خططها الاستراتيجية لاستغلال الصحراء الكبرى على عشر مقاطعات إدارية صحراوية تتعلق بكل من بني عباس، برج باجي مختار، المنيع، المغير، أولاد جلال، تقرت، عين قزام، جانب، في مساحة اجمالية قدرت بحوالي 18.2 مليون هكتار¹، وبلغ عدد الفلاحين في المنطقة حوالي 465 ألف فلاح من بين 1.2 مليون نسمة، ولقد بينت الدراسات الى أن الموارد المائية الجوفية التي تتمتع بها الصحراء الجزائرية، بإمكان الدولة من استغلالها الى غاية سنة 2050، الأمر الذي يساعد من تنشيط الانتاج والإنتاجية الزراعية في المناطق الجنوبية، وهو ما رفع من طموح الحكومة للوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب بوصول سنة 2030، ليس هذا فحسب بل تطورت الاستثمارات الزراعية في الجنوب الى أن وصلت الى تربية المواشي من أهمها الأغنام التي بلغت حصتها 69 بالمائة من العدد الكلي للمواشي سنة 2019، والوصول الى تغطية الأسواق المحلية باللحوم البيضاء والحمراء ببلوغ سنة 2030.

المطلب الثاني: الاستثمار الزراعي كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، بالإضافة الى الوصول الى تحقيق أمنها الغذائي، وهو ما عملت الجزائر على فعله، بحيث أولت أهمية كبيرة عند تطرقها الى مواصلة العمل على تنمية القطاع الزراعي الجزائري، والاعتماد على الاستثمار للوصول الى الاهداف المسطرة من قبل الحكومة، وأهمها تحقيق الأمن الغذائي وان أمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن التبعية الغذائية.

أولاً: الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية

شهدت سنة 2019 تغيرات كبيرة في الجانب السياسي والاقتصادي الجزائري، بحيث اتجهت السياسة الزراعية الجزائرية للحكومة الجديدة الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية للوصول الى تحقيق الاكتفاء

¹ <https://madr.gov.dz/> ,le 20/01/2023 ,21h

الذاتي في المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك من القمح واللحوم الحمراء والألبان¹، والدخول في مفاوضات مع شركة بلدنا القطرية لتشجيع تربية الأبقار في الصحراء الجزائرية بمبلغ استثمار قدر بحوالي 3.5 مليار دولار، في مساحة اجمالية قدرت بحوالي 117 ألف هكتار مخصصة لتربية الأبقار وزراعة الحبوب والأعلاف، بمعنى أنه مشروع متكامل من شأنه أن يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للجزائر، وسوف ينطلق المشروع من 270 ألف بقرة حليب والغاية منها الوصول الى 250 منتج فلاح، من شأنها أن تغزو الأسواق الأفريقية في المدى القصير، وما يعادل 700 مليون لتر من الحليب سنويا، والشراكة الجزائرية الإيطالية في مساحة قدرها 36 ألف هكتار للرفع من انتاج القمح الصلب، وهو الأمر الذي يعود بالفائدة أيضا على الحكومة الإيطالية التي لم تصل الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج بالرغم من أنها تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال، وتحتوي مخابرها على أكثر من 600 نوع من القمح من شأنها أن ترفع مردودية الهكتار الى 55 قنطار، فالشراكة من أهميتها أنها تعود بالفائدة على الطرفين، كما شهدت القرارات السياسية تحفيزا للمستثمرين المحليين في القطاع الزراعي وهذا عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم المتعلقة بالمنتجات الزراعية، قد تصل الى الاعفاء الكلي في بعض المنتجات، بالإضافة الى تسهيل عملية استيراد لوازم العتاد الفلاحي الأقل من خمس سنوات، واتباع سياسة الدعم على الأسمدة وتوفير الأسواق للمنتجات الزراعية.

ثانيا: الاستثمار لتحقيق الأمن المائي

تعتبر المياه من الموارد الحيوية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، بحيث تعمل السلطات على تحقيقها للوصول الى أكبر قدرة اشباع سواء من ناحية المياه الصالحة للشرب، أو المياه الموجهة لتنمية القطاع الزراعي، وتعمل الجزائر جاهدة لمواصلة سياستها التنموية لقطاعها الزراعي وذلك بتنويع الموارد المائية ووضع خطط واستراتيجيات من شأنها الرفع من المتاح من الموارد المائية، ومن أهم السياسات التي وضعتها الحكومة هو الاستثمار في محطات تحلية مياه البحر، وهذا نظرا لانخفاض منسوب المياه في السدود بعد التساقط القليل للأمطار الذي عرفته الجزائر في الخماسي الأخير من العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين، بحيث وضعت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمياه والتي تمتد من سنة 2021 الى غاية 2030، بحيث تهدف الى الرفع من القدرة الانتاجية عن طريق انشاء 11 محطة تحلية مياه البحر، وذلك عبر مختلف الشريط الساحلي، بحيث يرتفع الانتاج بحوالي 2 مليون متر مكعب يوميا، كما باستطاعتها توفير 60 بالمائة من حاجات المواطنين من المياه الصالحة للشرب سنة 2030، ليس هذا

¹ <https://www.aljazeera.net/ebusiness> ,le 03/07/2024 ,18h

فحسب بل يخص البرنامج الذي وضعته الحكومة المناطق الصحراوية، وذلك بالعمل على تصفية المياه الجوفية، اضافة الى الرفع من عدد السدود المستغلة عبر التراب الوطني لتصل 80 سد في حدود سنة 2030 هي الأخرى وذلك عن طريق استثمار كلي لهذه الاستراتيجية تفوق 23 مليار دولار¹.

المطلب الثالث: الزراعة العضوية كالية لتجسيد التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

ان الدولة تبحث دائما عن الحلول التي تجعل الموارد، الاقتصادية عامة والزراعية خاصة، تدوم وقامت معظم الدول في بداية التسعينات على التركيز على البيئة وحماية الأرض، كقاعدة لوضع النظم المتكاملة للإنتاج الزراعي، وفي اواخر التسعينات عرفت اتحاد جهود منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية، لوضع خطط تتعلق بالزراعة العضوية انتاجا، تسويقا وتوزيعا¹، بحيث تشجع على الانتاج الزراعي والغذائي بوسائل صديقة للبيئة، كما أنها تترك الموارد الطبيعية على حالها بحيث يغلب عليها عدم الاعتماد على المدخلات الكيماوية، والاستعانة بالقوة الطبيعية من الرفع من المحاصيل الزراعية بحيث تتكامل عناصر الانتاج فيما بينها، والرفع من خصوبة التربة عن طريق الموارد الطبيعية للوصول الى الاستدامة².

أولا: ماهية الزراعة العضوية

تعتبر الزراعة العضوية من المواضيع الحديثة بحيث زاد الاهتمام بهذا الموضوع في تسعينيات القرن العشرين ،وعرف تطورا كبيرا خاصة عند البلدان المتقدمة

1- تعريف الزراعة العضوية: هو نظام خاص تكون فيه سلامة البيئة هدفا أساسيا يشجع على التنوع الحيوي، والحفاظ على نشاطات الكائنات الحية بالتربة واستخدام الظروف الحيوية العضوية، والامتناع من استخدام المواد الكيماوية وتوفير حاجيات النظام الزراعي العضوي، وبالتالي فيستبعد المخصبات المركبة صناعيا³. بالرغم من أن هدف الزراعة العضوية تحقيق الاستدامة، إلا أنه يجب من تحقيق فعالية الموارد، عن طريق حسن استغلالها وهو ما يلخصه التأثير المتكامل لعوامل الانتاج فيما بينها، فيتأثر المزارع بالموارد الحيوانية والطبيعية والمالية وهي متداخلة فيما بينها .

¹ <https://www.aljazeera.net/ebusiness> ,le 28/08/2023 a 14h

¹ Rayaonarison Aondrianga kaHandtrinale, l'Agriculture biologique a Madagascar depuis 1960, Laulanie green université, Madagascar, 2004, P 12

² سعيد الزميتي، مكافحة الآفات في الزراعة العضوية (أسس ومقاييس الزراعة النظيفة)، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005 ، ص 13.

³ هاجر بغاضة، واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPAC ،دمشق، 2013 ، ص 03 .

2- مبادئ الزراعة العضوية:

توجد عدة مبادئ للزراعة العضوية نذكر منها :

2-1- مبدأ البيئية : ويتمثل في :

- تعمل الزراعة العضوية على الاعتماد على الموارد الطبيعية ،وعلى الانظمة البيئية الحية ،والعمل على استدامتها؛

- التعامل مع الظروف والمقاييس المحلية بمرونة؛

- اعادة تدوير مدخلات الانتاج المستعملة للتخفيض من كميتها واستدامتها؛

- اعتماد المواطن الأصلي للكائنات وتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على التنوع الوراثي.

2-2- مبدأ الصحة :وهي تمثل :

- استدامة الموارد باستخدامها بدون كيماوي والعمل على تحسين صحة الانسان والحيوان والبيئة؛

- تحسين الأنظمة البيئية عن طريق انتاج محاصيل زراعية وغذائية صحية لتلبية حاجيات الانسان والحيوان؛

- القيمة والجودة الغذائية العالية بالابتعاد عن المواد الحافظة والمبيدات.

2-3- مبدأ العناية : وتتمثل فيما يلي :

- العناية في اختيار اساليب الزراعة وعدم العشوائية في استخدام عوامل الانتاج؛

- الرفع من التقنيات والكفاءة الانتاجية ولكن ليس على حساب البيئة؛

- ادارة الموارد المتاحة بطريقة تساعد على العناية بالبيئة.

3- مبررات التحول الى الزراعة العضوية في الجزائر: يوجد العديد من المبررات التي تدفع الجزائر

للتحول الى الزراعة العضوية :

- تعتبر الزراعة في الجزائر تقليدية وبالأحرى استكفائية، فلا تعتمد على الالات الحديثة المتطورة مثل

التي هي عند الدول المتقدمة، والموجهة نحو الزراعة الحديثة التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي ،بسبب

تكلفتها الاستثمارية المرتفعة، لهذا فالتحول في هذه الحالة يكون سهلا؛

- الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة والاعتماد على العنصر البشري في الزراعة العضوية

خاصة وفق الأجور المنخفضة في القطاع الزراعي؛

- تنوع المناخ يقودنا نحو التخصص بمعنى الاعتماد على محاصيل لا يمكن انتاجها إلا في المناخ الموجود في تلك المنطقة، مما يؤدي الى الرفع من التنافسية خاصة أنه البلدان المتقدمة محدودة المناخ، بمعنى امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير؛
- التكلفة المرتفعة للمواد الكيماوية وإرهاقها لكاهل المزارع مما يجعلها تتجه نحو الزراعة العضوية التي من ميزاتنا انخفاض تكاليف الانتاج؛
- المساحات الزراعية الشاسعة ونسبة الخصوبة الكبيرة ما يقودها الى الرفع من انتاجيتها دون اللجوء الى الكيماوي .

ثانيا: الزراعة العضوية وشروط تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

تعمل الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تمس جميع الجوانب في الدولة، منها التنمية الزراعية المستدامة التي تعتبر من مبادئ الزراعة العضوية، لأنها زراعة خالية من السموم لتحقيق مبدأ استدامة الموارد وهدفها الرفع من مستور الانتاج والإنتاجية، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للفرد.

1- الزراعة العضوية وانعكاسها على البيئة:

تعتبر العنصر الأكثر تأثراً من الزراعة العضوية بحيث:

1-1- تأثير الزراعة العضوية على التربة: بمعنى أن الزراعة العضوية لها تأثير على خاصية عدم قابلية التربة للتجدد بحيث تستغرق أكثر من 100 سنة لفعل ذلك، والزراعة العضوية عملها أنها تترك الأرض تعمل على طبيعتها، وعدم التأثير عليها بالمواد الكيماوية للرفع من انتاجيتها ولكن لمدة زمنية محدودة بعد تلك الفترة تخسر خصوبتها، وبالتالي فإن الزراعة العضوية هدفها الابقاء على مصادر التربة لأكبر قدر ممكن، وحتى وإن أضيفت مواد تكون طبيعية بحت¹؛

1-2- تأثيرها على الموارد المائية: يمكن للزراعة بأنواعها من التأثير على الموارد المائية للدولة اما بالإيجاب أو بالسلب، ويمكن استخلاص مدى تأثير الزراعة العضوية للموارد المائية فيما يلي²:

- التسميد الطبيعي يؤدي الى عدم تلويث الموارد المائية، عكس الأزوت الصناعي الذي تمتصه الأرض بسرعة ويؤدي الى تلوث المياه الجوفية؛

¹ Denis bouton, contribution des systèmes des production biologique a l'agriculture durable, rapport d'études, Ministère du développement durable, environnement et parcs, Québec, 2011 ,p07.

² Nathalie Dufour et autres, Enjeux et principes de l'agriculture biologique, Ecole Nationale supérieurs des mines, France 2005, p12

- كثرة التسميد الطبيعي بالمواد العضوية مما يجعل الأرض غير مسامية وتحتفظ بالمكونات لنفسها مما يقلص من تسرب النيتروجين ؛

- الأزوت العضوي ينفذ ببطء الى باطن الأرض ،بسبب أن لديه خاصية تجعله يبقى لمدة طويلة في التربة.

1-3- تأثيرها على التنوع البيولوجي: تعتبر الزراعة العضوية الطبيعة من اهم المصادر التي تمولها بمدخلات الانتاج من أرشي الى مياه الى تسميد حيواني، وبالتالي العناية بها أمر أكثر من ضروري بحيث يلعب التنوع البيولوجي دورا هاما في القطاع الزراعي ويمكن التأثير عليه عن طريق :

- الحفاظ على الموارد الطبيعية الريفية عن طريق الرفع من الاستثمار في الزراعة العضوية؛

- الرفع من انتاجية الغابات وتشجيع الزراعة وتربية المواشي فيها؛

- الرفع من الاستثمار في الاراضي الرعوية وحماية الحشائش التي هي في طريق الانقراض.

2- الأداء الاقتصادي للزراعة العضوية:

تهدف الزراعة العضوية الى تحقيق أهداف اقتصادية نذكر منها :

2-1- الانتاجية: هناك فرق بين الزراعة العضوية والزراعة التقليدية، بحيث تعتمد الزراعة العضوية على المكونات الطبيعية ما يجعل دورة الانتاج بطيئة ولكن دقيقة، على عكس الزراعة التقليدية فهي تقوم بدفع مدخلات انتاج صناعية للرفع من انتاجية الأرض، غير أنه تم التأكد من أن انتاجية الزراعة العضوية تفوق نظيرتها في الزراعة التقليدية؛

2-2- الربحية: يمكن القول ان الزراعة العضوية تحقق أرباح معتبرة بحيث أنها تعتمد على الغذاء الصحي الذي يزداد الطلب عليه بكثرة وبمبالغ كبيرة؛

2-3- تحقيق الأمن الغذائي: ان الزراعة العضوية بسيطة المبدأ بحيث تعمل حسب الموارد الطبيعية المتاحة، بحيث يمكن لسكان المناطق التي من الصعب امدادهم بالغذاء من انتاجه بأنفسهم وتحقيقهم لأمنهم الغذائي، مثلما كان عليه الحال في العصور القديمة.

الخلاصة:

عرفت الجزائر تحقيق فجوة غذائية كبيرة منذ سنة 2000 الى غاية 2019، بحيث لعبت دورا مهما في تكثيف النفقات الموجهة لاستيراد السلع الغذائية وهذا لتغطية العجز المتحصل عليه بمقارنة انتاجها المحلي مع الاستهلاك الكلي من المنتجات الغذائية والزراعية، ومع هذا عرفت بعض المنتجات الزراعية نوع من الاكتفاء الذاتي، بمعنى قدرة الدولة الجزائرية من استغلال مواردها الزراعية وتحقيق اكتفاءها الذاتي، خاصة فيما يتعلق بالحبوب والحليب، بحيث تعتبر من أهم المنتجات التي حققت فجوة غذائية كبيرة مع العلم أن الجزائر باستطاعتها تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، وبالتالي التقليل من قيمة النفقات الموجهة لاستيرادها، والتي تعتبر جد ضخمة وهي الأكبر في الميزانية العامة للنفقات بعد تكاليف استيراد الأسلحة، بحيث في الكثير من الأحيان تفوق قيمة استيراد الأدوية، وعليه فيجب على الدولة وضع خطط للوصول الى تنمية زراعية مستدامة باستطاعتها تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في السنوات المقبلة، أي في المدى المتوسط والطويل.

الخاتمة

الخاتمة:

ان الأمن الغذائي أضحى من الضروريات فلا بد على الدولة تحقيقه تجنباً للعديد من المعوقات التي تواجه الاقتصاد جراء عدم الوصول الى تحقيقه، فإذا تطرقنا الى موضوع الأمن الغذائي لا يمكن تجاهل عدة مؤشرات اقتصادية من شأنها العمل بشكل موحد للوصول الى النتيجة النهائية والتمثلة في مدى تحقيق الامن الغذائي الجزائري وكيفية تحقيقه، فمن السهل لدولة غنية بالأموال أن تحقق أمنها الغذائي، ولكن لا تعتبر قادرة على تغطي الفجوة الغذائية الموجودة بين الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي، والتي تتمخض منها تبعية غذائية مباشرة وغير مباشرة للدول المصدرة للغذاء، إضافة الى ذلك لا تستطيع الدول المستوردة لغذائها من تقييد عملية الاستيراد بسبب عدم قدرتها على تحمل عبئ الطلبات المتزايدة بالنسبة لأفراد المجتمع، الأمر الذي يلزمها بوضع ميزانيات مرتفعة موجهة للاستيراد، وبالتالي فحن بصدد الحديث عن استنزاف العملة الصعبة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي يكون مصدر دخلها المحروقات، بمعنى هي مرتبطة بمصادر دخل لا تملك القدرة حتى على تحديد ثمنها، نفس الشيء بالنسبة للقدرة الشرائية للمواطن تكون مرتبطة بأسعار السلع الغذائية المستوردة وفقاً للسوق العالمي، بحيث اذا كانت مرتفعة يمكن القول أنه يوجد اختلال في شروط تحقق الامن الغذائي، بحيث توفر الدولة السلع الغذائية ولكن لا توجد القدرة على شرائها من قبل المستهلك النهائي، بمعنى اذا أرادت الدولة الرفع من قدرة المستهلك واقتنائها يجب عليها اتباع سياسة الدعم، وبالتالي الرفع من النفقات الحكومية الموجهة نحو الاستهلاك وهذا ما يعتبر اسرافاً للمال العام، الذي من المفروض أن ينفق للرفع من قيمة الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب بل يعتبر الاستيراد من العمليات الأكثر رفعا لمعدلات التضخم في الدولة، وبالتالي فهي لا تضر السلع الغذائية فحسب بل تتعدها لتصل الى كافة السلع المحلية والمستوردة، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية خاصة لذوي الدخل المحدود، وبالتالي امكانية الوصول الى افة الجوع وما يترتب عليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، وكذلك سوء التغذية الذي قد يصيب الأطفال.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

لقد تمكنا من خلال دراستنا من اثبات أو نفي الفرضيات التي قمنا بوضعها في البداية، وذلك وفقا لما تطرقنا اليه في الجانبين، النظري والتطبيقي حول واقع التنمية الزراعية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- بداية بالفرضية الأولى التي تتمحور حول " تواجه الجزائر تحديات متعددة في تطبيق الزراعة المستدامة، مثل نقص التكنولوجيا الحديثة، مشاكل المياه، والاعتماد على الواردات الغذائية"، فقد تم اثباتها في الفصل الثالث من خلال التطرق الى مقومات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، بحيث تبقى الجزائر ضمن البلدان النامية التي لم تصل الى تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في قطاعها الزراعي، وهذا نظرا للتكلفة الكبيرة من جهة وضعف كفاءة اليد العاملة من جهة أخرى، بالإضافة الى البحث عن حلول فيما يتعلق بالمصادر المائية، وهذا نظرا لشساعة المناطق التي تتسم بالجفاف وقلة الامطار، ومحاولة تغطية الطلب الكثير للغذاء عن طريق استيراده؛

- أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في " السياسات الحكومية والتوجهات الاستراتيجية لدعم الزراعة المستدامة قد أسهمت في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي، ولكنها لم تحقق الأمن الغذائي بشكل كامل" فقد قمنا باثباتها في الفصلين الثالث والرابع، بحيث لعبت السياسات الحكومية دورا مهما في التنمية الزراعية المستدامة وهذا عن طريق الرفع من مداخل القطاع الزراعي بتحسين الانتاج الزراعي وتحسين مستوى دخل الأفراد، بالإضافة الى التخفيض من نسبة البطالة والرفع من الموارد الطبيعية للدولة، ولكنها لم تحقق الامن الغذائي للجزائر بشكل كامل، فلا يمكن الوصول الى هذه النتائج دون تحقيق رقابة عن طريق إدارة تحسن استغلال الموارد والأموال الموجهة للقطاع الزراعي؛

- أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تمحورت في " يمكن للزراعة المستدامة أن تكون جزءا من الحلول المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر إذا تم دعمها بسياسات قوية وتكنولوجيا ملائمة"، فقد تم اثباتها في الفصل التطبيقي، فباستطاعة الزراعة المستدامة الوصول الى تحقيق أمن غذائي مستدام، عن طريق الاهتمام بالتنمية الريفية والرفع من مداخل المناطق الريفية باستصلاح الأراضي الزراعية والاهتمام بالزراعة عن طريق وضع استراتيجيات وسياسات من شأنها تحسين المداخل في تلك المناطق، بالإضافة الى الانفاق في التكنولوجيا الحديثة للرفع من انتاجية القطاع، الأمر الذي يؤدي الى الرفع من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي؛

- وفي ما يخص الفرضية الرابعة والتي تمحورت في " توجيه مبالغ معتبرة من مداخل الدولة والتي أصلها قطاع المحروقات نحو سياسة الدعم، وكذا ارتفاع المبالغ الموجهة لدعم المنتجين في القطاع الزراعي والغذائي"، فقد أثبتناها في الفصل الرابع بحيث ارتفاع الاستهلاك من المواد الغذائية، كان من عوامله سياسات الدعم التي تطبقها الدولة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية الواسعة الاستخدام، ليس هذا فحسب وحتى في اهدار الأموال المنفقة في القطاع الزراعي بمنحها دون رقابة، وبسبب قلة الاستثمارات الزراعية بالرغم من ضخ رأس المال في القطاع الزراعي اذا ما قارناه بالمساحة الكبيرة وكذلك بالرأسمال المنفق في القطاع الزراعي بالنسبة للدول المتقدمة.

ثانيا: النتائج

وقد توصلنا في دراستنا هذه الى مجموعة من النتائج

- اتضحت مكاسب التنمية الزراعية المستدامة من خلال التحسن الذي عرفه القطاع الزراعي، من خلال تحسن الانتاج الزراعي بفضل السياسات الزراعية الموضوعة من طرف الحكومة، ومع ذلك فكان التحسن محتشما مقارنة بالأهداف المسطرة؛

- غياب الفعالية من الموارد المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، ما تسبب في عدم الوصول الكلي الى أهداف التنمية الزراعية المستدامة، وهذا بسبب عدم التطبيق الصارم لاستراتيجيات والخطط الزراعية المرسومة؛

- استمرار تحقيق الأمن الغذائي عن طريق استيراد المواد الغذائية والزراعية الأساسية الواسعة الاستهلاك، وارتفاع العجز في الموازنة الحكومية بسبب الفواتير الضخمة للمنتجات الغذائية المستوردة؛

- بالرغم من ارتفاع المساحة المزروعة للجزائر في العقدين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، إلا أن التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية والغذائية، واستمرار التبعية الغذائية للخارج ومواصلة استنزاف العملة الصعبة، بسبب عدم التحكم في السياسات التنموية وسوء الادارة التي عرفها المختصون في تنفيذ الاصلاحات الزراعية لنقص الكفاءة؛

-ارتفاع الفجوة الغذائية بالنسبة للمنتجات الواسعة الاستهلاك يؤكد هشاشة الخطط التنموية، بالرغم من تحقيقها للقليل من التغيرات الإيجابية، وصعوبة تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي محليا وبالتالي صعوبة الوصول الى الأمن الغذائي المستدامة؛

-عجز الميزان التجاري الزراعي الجزائري وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي الزراعي، بسبب انخفاض كمية الصادرات مقارنة بالارتفاع الضخم للواردات الزراعية والغذائية، وهو دليل على أنه يستوجب عمل اصلاحات معمقة في القطاع الزراعي في المستقبل؛

- بالرغم من التحسن الملحوظ لسبل العيش الريفي إلا أن هجرة اليد العاملة الريفية نحو المدن تبقى أكبر هاجس بالنسبة للجزائر ويعتبر واحد من معوقات التنمية الزراعية المستدامة، بحيث بالرغم من سياسات التنمية الريفية التي وضعتها الجزائر، إلا أنها لم تستطع من الوصول الى نفس رفاهية الأفراد الذين يعيشون في المدن.

ثالثا: الاقتراحات

ويمكن الخروج ببعض الاقتراحات للعمل بها وفقا للنتائج السابقة :

- للوصول الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة يجب تضافر كل الجهود والعمل على تحقيق فعالية في عوامل الانتاج خاصة عنصر التنظيم، فالملاحظ من سياسات التنمية التي وضعتها الجزائر قد افتقرت لسياسة الرقابة، بحيث كانت تطبق دون الوقوف عن نقائصها، وبالتالي فيستوجب على الدولة العمل على تصحيح الانحرافات من السياسات المطبقة؛

- واحدة من النقائص التي واجهت التنمية الزراعية المستدامة، نجد انخفاض استخدام التكنولوجيا الحديثة وانخفاض كفاءة اليد العاملة، وعليه يجب على الدولة الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي، والإستثمار في الرأسمال التكنولوجي الذي يرفع من الإنتاجية في القطاع الزراعي؛

- إعادة النظر والاهتمام أكثر بالبنية التحتية وربطها بالأرياف، والعمل على تحسين العقارات الزراعية التي توفر العيش الكريم للمزارعين، وعدم اهمال مجال الصحة والتعليم خاصة في المناطق الريفية، لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا الرفع من المستوى العام لدخل الأفراد القاطنين في الريف والذين يمتنون الزراعة كمصدر للعيش كوسيلة تحفيز؛

- وضع مخططات انعاش للصادرات الغذائية والزراعية، وذلك لتحسين وضع الميزان التجاري الجزائري خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، بتحسين الانتاج الزراعي وتشجيع الاستثمار في القطاع والاعتماد عليه كعمود للمواد الأولية للصناعات الغذائية، الى غاية الوصول الى مرحلة التصدير؛

- تسهيل عملية دخول رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها خاصة في القطاع الزراعي، وذلك بإعادة صياغة السياسات المالية والجبائية للدولة، وذلك لتخفيض الفجوة الغذائية من الانتاج الزراعي وايضا فيما يخص الصناعات الغذائية، فالهدف الرئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الغذائية خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية الواسعة الإستهلاك، وبالتالي الرفع من القدرة الشرائية للأفراد عن طريق الرفع من متوسط دخل المواطن الجزائري.

رابعاً: افاق الدراسة

هناك العديد من المواضيع لم نتطرق اليها في دراستنا هذه بتعمق من أهمها:

- دور السياسات المالية في الوصول الى تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في القطاع الزراعي؛

- عدم نجاعة سياسة الدعم الموضوعة من طرف الحكومة الجزائرية، ودورها في عدم تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر بسبب اعتمادها على المساواة بين أفراد المجتمع وليس تطبيق العدالة بين الطبقات، فالمستفيد الأكبر هي طبقة الأغنياء، وبالتالي اعادة النظر في كيفية تطبيق هذه السياسة لتقليص الانفاق العام.

قائمة المصادر والمراجع

- باللغة العربية:

أ-المصادر:

- 01- سورة طه ،القران الكريم.
 - 02- سورة الأنبياء ،القران الكريم .
 - 03- سورة البقرة ، القران الكريم .
 - 04 - سورة يوسف ،القران الكريم .
 - 05 - سورة يونس ،القران الكريم .
 - 06- المعجم الكبير للطبراني : سليمان ابن أحمد ابن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ،الناشر: مكتبة الزهراء-الموصل- العراق ،ط2، 1983، 259/1 .
 - 07 - ابن سعد"الطبقات الكبرى"،مكتبة الخانجي،ط1،ج3،القاهرة،2001.
 - 08- تاريخ الطبري ،أبي جعفر محمد بن جريرالطبري ،تاريخ الرسل والملوك ،تحقيق أبو الفضل ابراهيم ،القاهرة،ج6، 1967 .
- ب- الكتب:
- 09- عاكف الزعبي:" مبادئ التسويق الزراعي "،دار الحامد للنشر،عمان ،2005
 - 10- فاطمة الزهراء محمد طاهري:"ادارة المخاطر الزراعية" ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ،2014 .
 - 11- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، بدون سنة نشر.
 - 12- خلف بن سليمان بن صالح النمري ،دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1999 .
 - 13- رفعت لقوشة ،التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،مصر ،1998

- 14- سالم عبد الحسن رسن ،التنمية الزراعية المستدامة :خيارنا الاستراتيجي،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 13 ،العدد02، 2011.
- 15- فهمي بشاي ،نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق ،منظمة الزراعة والأغذية ،روما ،2003.
- 16- عزام البلاوي ،التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية ،معهد البحوث والدراسات العليا ،1967.
- 17- عبد الله الصعيدي ،النمو الاقتصادي والتوازن البيئي ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2002.
- 18- محمد صابر ،الانسان وتلويث البيئة ،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،السعودية ،2000.
- 19- علي يوسف خليفة ،القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر ،دار منشأة المعارف للنشر ،الاسكندرية ،2001.
- 20- أحمد ابو اليزيد ،السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة) ،ط1 ،مكتبة بستان المعرفة للنشر ،الأردن ،2003.
- 21- رحمن حسن الموسوي ،الاقتصاد زراعي ،ط1،دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2013.
- 22- عمر صخرى ،التحليل الاقتصادي الكلى ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1991.
- 23- حسين عمر ،الاستثمار والعولمة ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، 2000.
- 24- محمد رفيق حمدان، الأمن الغذائي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 25- فاطمة بكدي وراج حمدي باشا ،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ،مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ،ط1، 2016.
- 26- الارشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية ،المنظمة الأفروأسيوية للتنمية الريفية ،الأردن ،2007.
- 27- شاكور محمود :التاريخ الاسلامي ،المكتبة الاسلامية،بيروت،ط7، 2000.
- 28- عاقل ،نبيه ،تاريخ خلافة بن أميه ،دار الفكر ،بيروت ،ط4، 1983.

- 29- سلام ،ابو عبد القاسم ،الأموال ،تحقيق محمد عمارة ،دار السلام ،القاهرة ،2002.
- 30- خليل عماد الدين،ملاحم الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز،مؤسسة الرسالة ،بيروت،2009.
- 31- عبدالوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ، ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،ج2،سنة 1981.
- 32- محمد الصغير غانم : "التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط" ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط2 ،لبنان ،1982.
- 33- عبد العزيز سالم : "تاريخ مدينة صيدا في العصر الإسلامي" ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1986.
- 34- عبد العزيز سالم : "تاريخ العرب في العصر الجاهلي" ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،1998.
- 35- أحمد توفي المدني حلل الثلاثمائة سنة بين الحج ازئر واسبانيا،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ط1 ، 1965 .
- 36- جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرر،. دار الحروق، بيروت،ط1 ، 1980.
- 37- عبد الله علي عبو، "المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، ط1 ، دار قنديل ،الأردن ،2001.
- 38- رأفت غنيمي الشيش: "التاريخ المعاصر لأمة عربية إسلامية"، دار الثقافة، القاهرة، 1992.
- 39- علي محافظة :بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005 "مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2006.
- 40- غسان يوسف مزاحم :المنظمات العربية المتخصصة في جامعة الدول العربية" ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 1976 .

- 41- جراية الصادق: "ولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد 08 ،الوادي ، 2014 .
- 42- معتز نعيم ،السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية ،دراسة تحليلية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 21 ،العدد 01 ،2008 .
- 43- أبو بكر عبد الله سليمان ،الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي ،مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني ،العدد 03 ،العراق ،2009.
- 44- عماد محمد ،الجودة والمخاطر في التصنيع الغذائي ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012.
- 45- ابراهيم العيسوي ،قياس التبعية في الوطن العربي (مشروع المستقبلات العربية البديلة) ،اليات التبعية في الوطن العربي ،مركز دراسة الوحدة العربية ،بيروت ،1989 .
- 46- عبد القادر رزيق المخادمي ،الأزمة الغذائية العالمية ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2009.
- 47- عمار حسن بشير ،مؤشر الأمن الغذائي العالمي جويلية 2013 ،2013 ،بتصرف.
- 48- عبد الغفور أحمد ،الأمن الغذائي مفهومه ،قياسه ،متطلباته ،دار امانة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2014.
- 49- زاقود عبدالسلام ،الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد :قراءة في حصاد وقائع واحداث عقدين من الزمن 1989-2011 ،دار زهران للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ،2015 .
- 50- محمد السيد عبد السلام ،الامن الغذائي للوطن العربي ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ،1998.
- 51- الصادق عوض بشير ،تحديات الامن الغذائي العربي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،ط1 ،2009 .
- 52- عبد القادر رزيق المخادمي ،الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2011 .

- 53- عبد الحميد الابراهيمى ،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،مذكرات دراسة الوحدة العربية ،بيروت ،1996 .
- 54- السيدة ابراهيم مصطفى وآخرون ،اقتصاديات الموارد والبيئة ،الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،2007.
- 55- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية ، مكتبة العبيكان للنشر،الرياض ، 2007.
- 56- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم ،دار الهدى للنشر والتوزيع،2013.
- 57- سعيد الزميتي، مكافحة الآفات في الزراعة العضوية (أسس ومقاييس الزراعة النظيفة)، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005 .
- 58 - عبد الرحمان يسري أحمد ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001.
- 59- السريتي محمد أحمد ، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2012.
- 60- محمد محمود فواز ،سرحان احمد سليمان ،التجارة الخارجية -البيئة الكلية -والزراعة العربية ،دار النشر ،مصر ،ط1 ،2016.
- 61- فلح حسن خليف ،التمويل الدولي ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن ،2004.
- 62- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 63- علي جدوع الشرفات ،مبادئ الاقتصاد الزراعي ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2018 ،ص30

ب- الرسائل و الأطروحات :

- 64- جبارة مراد ،دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال افريقيا- ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الجزائر ،2014-2015.

- 65- ريم غريب ،دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر 2000-2021 (دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الطارف) ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سطيف ،2021-2022.
- 66- زناقي براهيم ،تحسين الانتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس ،2017-2018.
- 67- بومدين زاوي. التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفالحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اسطمبولي؛ معسكر ،2016.
- 68- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2006/2005.
- 69- عبد الرشيد بن ديب،"تنظيم و تطور النجارة الخارجية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- 70- سلمى دوحة ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم التجارية ،الجزائر ،2014-2015.
- 71- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 72- مريم رحمانى ،دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب- ،أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،2021.

ج- الدوريات والمجلات:

- 73- صلاح محمود عبد المحسن : " التحليل الاقتصادي لتكاليف الإنتاج الزراعي لمحصول الخوخ بمنطقة النوبارية" ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ،العدد 04 ،2015.

- 74- حسن علي سليمان ،مفهوم الانتاجية الجزئية ،مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ،العدد الثالث ،بغداد ،1978 .
- 75- عباس عبد الرحمان ابو عوف ،مجالات وإمكانات التحديث التقني للزراعة العربية والنتائج المحققة ،مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ،العدد 01 ،الخرطوم ،1999.
- 76- جبر مجيد حميد العتابي وكاظم هاشم ،البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة ،مجلة الفرات للعلوم الزراعية ،العراق ،2009 .
- 77- رقية خلف محمد ،السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 58 ،2012.
- 78- دوعاء ممدوح واخرون ،اثر السياسة الاستثمارية على العمالة الزراعية ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ،المجلد 26 ،العدد 03 ،2016.
- 79- رقية خلف محمد ،السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 58 ،2012 .
- 80- رعد عيدان ،دراسة الاثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي ،مجلة المنصور ،العدد 18 ،2012.
- 81- غردي محمد ،اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية ،مجلة الابداع ،العدد 01 ،2011.
- 82- جراية الصادق: " تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد 08 ،الوادي ، 2014.
- 83- رانية ثابت الدروبي ،واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24 ،العدد الأول ،2008.
- 84- ندى شاكر جودت ،انتصار حسون رضا ،الأمن الغذائي دراسة تطبيقية للعراق ،مجلة كلية التربية الأساسية ،العدد 48 ،العراق ،2006.

- 85- سلاطنية بلقاسم ،عرعور مليكة ،معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وأبعاده ،مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 05 .2009.
- 86- محمود الدويري ،التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثره ،مجلة الاستثمار الزراعي ،الأردن ،العدد 15 ،2008.
- 87- عبد الله مضحي واخرون ،الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية لفترة 2005-2015 ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،العدد 43 ،2012.
- 88- أحمد لحسانة وعبد الواحد غردة ،دور السوق العربية المشتركة في معالجة الأمن الغذائي العربي ،مجلة رؤى الاقتصادية ،العدد 02 ،2012.
- 89- جابة أحمد ،الأمن الغذائي والتنمية، حالة الجزائر، مجلة التواصل. 20 ديسمبر 2007 . بدون عدد. جامعة عنابة، الجزائر.
- 90- يوسف بن يزة ،محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 38 ،2018.
- 91- باشي أحمد ،القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح ،مجلة الباحث ،العدد 02 ،2003.
- 92- نزعي عز الدين وهاشمي الطيب ،السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 33 ،المجلد 09 ،2013.
- 93- مهدي حسينة ،بن زيدان الحاج ،دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم الأمن الغذائي في الجزائر ،المنتدى بالدراسات والأبحاث الاقتصادية ،المجلد 03 ،العدد 01 ،2019.
- 94- حاجي أسماء ،بوعزيز ناصر ،الصناعة الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الامن الغذائي ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،العدد 18 ،2017.
- 95- قطاف سهيلة ،بوزرور ليندة ،مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ،مجلة أبحاث ودراسة التنمية ،المجلد 06 ،العدد 01 ،2016 .

96- بحري بسمة ،ترقية ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية ، العدد الثالث،جوان 2018.

97- بروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، ورقة، العدد، 5، 2007.

98- غراب رزيقة ،اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر وافع و أفاق ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة سطيف ،العدد 13 ، 2015.

د- التقارير والملتقيات :

99- عماري زهير ،القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي اين الخل ،الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية ،الشلف ،2014.

100- مفتاح صالح ،وخضراوي حفيظة ،السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاساتها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب ،الملتقى الدولي : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية 2014.

101- أمال حفناوي ،مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح ،مؤتمر دولي ،تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف 2015.

102- عبد الرزاق مختار محمد، عيسى النصور وآخرون، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية (حالة الجزائر المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، 2004.

103- ارشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل السنوية ،مجموعة البنك الدولي ،2007.

- 104- هاجر بغاضة، واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPAC، دمشق، 2013.
- 105- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2009.
- 106- وزارة الالاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر 2015.
- 107- ديمغرافيا الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، متاحة على الموقع : <https://www.ons.dz>
- 108- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 21-2001 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 109- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22-2002 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 110- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23-2003 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 111- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 24-2004 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 112- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 25-2005 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 113- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 26-2006 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 114- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 27-2007 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 115- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 28-2008 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 116- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 29-2009 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 117- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 30-2010 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 118- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 31-2011 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 119- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 32-2012 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 120- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 33-2013 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 121- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 34-2014 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 122- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35-2015 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 123- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 36-2016 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 124- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 37-2017 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 125- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 38-2018 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 126- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 39-2019 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 127- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 40-2020 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ه-المواد :

- 128- المادة 73، قانون رقم 08-16 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46.

129- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ،الجريدة الرسمية ،العدد 46 ،قانون رقم 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي ،الصادرة يوم 10 أوت 2008.

-المراجع باللغة الأجنبية :

130-Harris, D.R., Fuller, D.Q. "Agriculture: Definition and Overview. In: Smith, C. (eds) 'Encyclopedia of Global Archaeology". Springer, New York ,2014.

131-Philippe Prévost, « Les bases de l'agriculture », Brigitte Peyrot, 4e édition ,paris ,2021

132-BASSET-MENS, C., 2005, Propositions pour une adaptation de l'Analyse de Cycle de Vie aux systèmes de production agricole. Mise en œuvre pour l'évaluation environnementale de la production porcine, thèse de doctorat, spécialité Science de l'environnement, Agrocampus Rennes

133-Badreddine BENYOUCEF / Revue Agriculture. Université Ferhat Abbas Sétif 1.Numéro spécial 1 2016

134-R.john ,need for multidixiplinary research to wards a second green revolution curent opinion ,volume 8, issue 3,2005

135- Pouch T, 2002 « l'agriculture entre théories et histoire ou qu'est- ce qu'une politique agricole ? » in Economie appliquée, tome IV, 2002, n°1

136-Roger D. Norton, les politiques de développement agricole, concepts et expériences, chapitre2, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, Rome 2005.

137-arun p. elhance 'hydropolitics in the 3rdworld:conflict and cooperation in international river basins.us institute of peace press ,1999.

138- M. Youcef Kheffache, Politique des prix agricoles et systèmes de production en zone semi-aride. Le cas de la céréaliculture algérienne, thèse de doctorat en économie du développement agricole agro-alimentaire et rural, Université de Montpellier1, 1997.

139- HL Meiselman, H J H , Food choise acceptance and consupcion, Blachie Academic and professional, London . 2012.

- 140- Nasrat adamo,nadhir al ansari ,in old babylyone:irrigation and agriculture flourished under the code of Hammurabi(2000-1600 bc) ,journal of earth sciences and geotechnical engineering ,vol 10
- 141- Helen chapin metz : « egypt a country study » ,federal research division library of congress ,1990.
- 142- Emmanuel Le Roy Ladurie : « Histoire du climat depuis l'an mil », Édition Flammarion ,France ,2020,
- 143- Joël Serrao, « Le blé des îles atlantiques ; Madère et Açores aux XVe et XVIe siècles », Annales. Économies, Sociétés, Civilisations N o 3, paris , 1954.
- 144 -Véronique Dimier, Le gouvernement des colonies, regards croisés franco-britannique, éditions de l'Université de Bruxelles ,bruxelles ,2004.
- 145- Congrès international d'agriculture ,tenu a paris du 04 au 11 juillet 1889 ,imprimerie générale lahure ,paris.
- 146-Bairoch Paul. Les trois révolutions agricoles du monde développé : rendements et productivité de 1800 à 1985. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 44^e année, N. 2, 1989.
- 147- Leboutte, René, Jean Puissant, et Denis Scuto.,*"Un siècle d'histoire industrielle (1873-1973). Belgique, Luxembourg, Pays-Bas, industrialisation et sociétés"* , . Éditions Sedes, 1998.
- 148-Clair E. Morris : “ The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison Mark Harrison”, Southern Economic Journal, Vol. 66, No. 3 (Jan., 2000),
- 149- John Shaw" World Food Security A History since 1945 " , PALGRAVE MACMILLAN , United Kingdom ,2007
- 150-Denis Racine « La création de la FAO en 1945 », . Cap-aux-Diamants,2016.
- 151 -Romesh Chunder Dutt « famines and land assessmen in india”, D.K. Publishers' Distributors,London,1985.
- 152- Ronald L. Phillips : “ Norman E. Borlaug 1914-2009 “,National Academy of Sciences , USA, 2013

153 -Bickel, Lennard :” Facing starvation; Norman Borlaug and the fight against hunger”, Reader's Digest Press NY,1974

154 -Bryan Lee McDonald : « Food Power: The Rise and Fall of the Postwar American Food System»,Oxford University Press, new York, 2017

155 -Barry Riley: “The political history of American food aid”, Oxford University Press,NEW YORK,2017.

156- ANJANABEN J. TRIVEDI, AMIT MEHTA:” Maslow's Hierarchy of Needs - Theory of Human Motivation”, International Journal of Research in all Subjects in Multi Languages, Vol 7, Issue 6, 2019.

157-Ecker, O., & Breisinger, C. The food security system: a new conceptual framework. Washington, D.C: IFPRI.2012.

158-WB. poverty and Hunger: Issues and options for Food Security in developing Countries. A policy study of World Bank. Washington: The World Bank..1986

159- El-Hazek A. N, Challenges for Optimum Design of Surface Irrigation Systems, Journal of Scientific Research and Reports, Vol. 11, No. 6 ,2016.

160- MADR, Direction des Statistiques Agricoles et des Système d'Information, La MainD'œuvre Au Niveau Des Exploitations Agricoles Sous - Direction de l'emploi agricole, Agricoles Campagne 2008/2009, Juillet 2010.

161- NOTRE ENGAGEMENT 2011, La mutualité agricole aujourd'hui n°12 (2011).

162- Harris Ruchard ,des déterminant de la croissance de la productivité canadienne ,enjeux et perspectives , industrie canada ,Ottawa ,1999.

163- Rayaonarison Aondrianga kaHandtriniale, l'Agriculture biologique a Madagascar depuis 1960, Laulanie green université, Madagascar, 2004.

164- Denis bouton, contribution des systèmes des production biologique a l'agriculture durable, rapport d'études, Ministère du développement durable, environnement et parcs, Québec, 2011.

165- Nathalie Dufour et autres, Enjeux et principes de l'agriculture biologique, Ecole Nationale supérieurs des

mines, France 2005.

166- Tifouri M'hamed ,pole agricoles ,Ministère de l'agriculture ,du développement rural et de la pêche ,2006.

167- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP>